وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمـــــــــــــــة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

لجنـة العمليـــات العسكريـــة
(الكـوم COM 1958م)

مذكـــرة مكمـلة لنيـل شهـادة المـــــاستر

إعداد

1- سامية شاقور
2- نهاد بومعراف

لجنـــــــــــة المناقشـــــــــــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سعاد بولجويجة	أستاذة محاضرة -أ-	رئيسا
ياسر فركوس	أستاذ محاضر -أ-	مشرف مقرر
خميسة مدور	أستاذة محاضرة -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2020-2021 م/ 1441-1442هـ

الشكر والعرفان

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما أكرمنا به من نعمة في إتمام هذه المذكرة، أرجو أن تنال رضاه. عليه توكلنا وبه آمنا وعلى رسول صلى الله عليه وسلام سلمنا

يسرنا أن نتقدم بكل الشكر والتقدير والامتنان إلى المشرف الأستاذ "فركوس ياسر". الذي مدنا من منابع علمه بالكثير، لكا كل التبجيل والتوقير، نشكره على نصائحه وتوجيهاته حتى أكملنا بحثنا، فجازه الله كل خير

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الكرام أساتذة" قسم التاريخ" جامعة قالمة الذين كانوا سند ورشد لنا طيلة مشوارنا الدراسي الذين استقينا منهم العلوم والمعارف والتجارب نتمنى لهم صحة والعافية حفظهم الله

اخفضواالهام لرهط الشهداء فـهم أهل لمجـد وثنـاء

كرسواالنفس لأسـمى مبدأ بورك المبدأ وأعظم بالفداء

إنهم رمز التفاني والوفاء

المجد والخلود لشهدائنا أبرار

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة.

وها أنا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط.

وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والدي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرا أمي الغالية أسعد الله أيامها

إلى أخي الوحيد "عمار" وما كان له بالغ الأثر في تجاوزي الكثير من العقبات والصعاب والذي كان بمثابة الضد والسند في حياتي وفي سبيل استكمال دراستي

أهدي لكم بحث تخرجي لجنة العمليات العسكرية الكوم 1958 داعيا الله عزوجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات

شاقور سامية

الإهداء

إلى من وضع الله الجنة تحت قدميها، وسهرت ليالي دون كلل أو ملل لأكون ما أنا عليه الأن، إلى نبع الحنان والتضحية فكل الكلمات لا تكفيها إلى أمي الحبيبة

إلى أبي الغالي الذي حرص كثيرا على تعليمي فعمل من أجلي بكل جهد ففضائله عليا لا تحصى

إلى الذين لا يمكن أن يمر عليا يوما دون أن أراهم فلا يحلو اليوم بدنهم الى إخوتي "حمزة وابتهال"

إلى أختي الثانية التي لم تلدها أمي الصديقة في العمل "سامية"

إلى كل من ساهم معي في انجاز هذه العمل من بعيد أو من قريب حتى ولو كان بشيء البسيط

الى شهداء لأبرار الذين ضحوا في سبيل أن يحي الوطن، وأن تنعم اليوم بالاستقلال والحرية، رحم الله شهدائنا الأبرار

بومعراف نهاد

مقدمة

مقدمة

مرت الثورة الجزائرية عبر مسارها الكفاحي بمراحل خطيرة كادت أن تعصف بها، خاصة في بدايتها الأولى فكانت لهجومات 20 أوت 1955 دورا كبيرا في إنعاش استمرارية روح الثورة ميدانيا، بعد أن أرسى مؤتمر الصومام 1956 قواعدها التنظيمية والسياسية والعسكرية. بعد انعقاد هذا أخير فإن الثورة ستعرف ما يمكن القول عنه بإعادة تنظيم وهيكلة جيش التحرير، ووضع استراتيجية تكمن في توفير الأسلحة والعتاد وسهولة تنقل المجاهدين عبر الحدود الشرقية والغربية. وتأطير الجيش وتنظيم الحسن للقاعدتين من أجل التنسيق بينهم من قبل لجنة الكوم commandement des operation militres .

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع لجنة العمليات العسكرية، أهمية كبرى في حقل الدراسات التاريخية لاسيما الجانب العسكري بالدرجة الأولى، حيث أعتبر موضوع لجنة الكوم 1958 مرحلة إنتقالية ومنعرج حاسم كشف كثير من خبايا من النزاعات والصراعات التي كانت قائمة بين قادة الثورة آنذاك.

أهداف الموضوع:

يهدف موضوع لجنة العمليات العسكرية 1958 إلى:

تكوين قاعدتين على الحدود الشرقية والغربية للبلاد، واعتبارهم مصادر أساسية لتموين بالسلاح والإمداد الولايات الداخلية وتمركز لجيش التحرير الوطني.

كما يهدف إلى تنظيم الجيش في الولايات، من خلال إقامة بنية تنظيمية له، كذلك وضع المبادئ والقيم، إنشاء مصالح (مصلحة الصحة والاستخبارات...)

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب الموضوعية: كون السلاح هو الركيزة الأساسية لبناء الثورة، أي أن الجانب العسكري هو القاعدة الرسمية للانطلاق الثورة التحريرية.

أسباب الذاتية: رغبتنا الشخصية الملحة في دراسة فترة الثورة التحريرية، خاصة جانبها العسكري واعتقادنا بأن هذا أخير من أهم منجزات الثورة التحريرية كون أن الاستعمار لم يكن يفهم إلا بالغة السلاح، وأن ما أخذا بالقوة لا يسترجع إلى بالقوة، وبمساعدة أستاذ المشرف في دراسة هذا الجزء من الجانب العسكري لجنة الكوم.

هذه بعض اسباب كانتا دافعا رئيسي لتناول هذا الموضوع (أي مزدوجة بين الرغبة العلمية والنزعة الوطنية).

الإشكالية:

شهدت الثورة الجزائرية خلال مسارها التنظيمي على المستوى العسكري تطورات متتالية، فرضتها طبيعة الكفاح المسلح ضد العدو الفرنسي ومواكبها لمتطلبات الدعم المادي والبشري، وقد ساهمت لجنة الكوم في توفير ذلك للجيش التحرير. ومنه نطرح الإشكال التالي:

- ما مدى مساهمة لجنة العمليات العسكرية في تسيير وتأطير القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ما مدى صحة المقولة المنبثقة عن قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 " مبدأ أولوية الداخل على الخارج"؟
- كيف كان تنظيم الجيش التحرير في الحدود الشرقية والغربية قبل إنشاء لجنة العمليات العسكرية؟
- ما هو موقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من إنشاء القاعدتين لتموين والتسليح لدعم الثورة التحريرية؟
- ماهي الاستراتيجية التي اعتمدتها لجنة العمليات العسكرية في تنظيم وتسيير جيش التحرير ؟
- هل استطاعت لجنة العمليات العسكرية تسيير أمور القاعديتين من خارج البلاد؟

حدود الدراسة:

يهدف تركيزنا على الفترة الممتدة من1956 إلى نصف الأول 1958 إلى اظهار ذلك التحول الذي طرأ على جيش التحرير وعملية عبور الأسلحة إلى التراب الوطني خاصة في القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية وتباين كيفية التحكم فيه وحسن تنظيمه من قبل لجنة الكوم(COM).

قد توقفنا في أواخر1958 كونها فترة التي بلغت فيها الثورة التحريرية أوج انتصاراتها ومجيء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ونهاية لجنة العمليات العسكرية التي استبدلت بقيادة الأركان.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين لتوصل إلى إجابات على لإشكالية وتساؤلات:

اعتمدنا أساسا على المنهج التاريخي الوصفي وذلك في استعرضنا تقصى التطورات وأحداث التاريخية من خلال وصفنا للاستراتيجية فرنسا المضادة ضد الثورة وقادته. كذلك في المعارك التي خاضتها في الحدود البلاد.

المنهج التحليلي في دراسة النصوص والوقائع والمناقشة المواقف واستنتاج أحكام والخصائص العامة حيث تجلى ذلك في إبراز مواقف و رد فعل القادة حول القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام، وكذلك دراسة الأوضاع وكيفية تسييرها في القاعدتين.

خطة البحث:

لقد حاولنا تكييف خطة بحث وفقا للإشكالية التي سبق وأن طرحنها وجاءت في مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة إلى ملاحق.

يبدأ الموضوع بمدخل تناولنا فيه هجومات 20 أوت 1955 أسبابها ونتائجها، لنتطرق بعدها إلى فصل الأول تحت عنوان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وأدرجنا فيه ثلاثة مباحث بداية بدعوة للانعقاد مؤتمر والظروف المساعد في انعقاده أما مبحث الثاني فصلنا في أرضية المؤتمر وما ترتبا عنها من قرارات وأخيرا نتائج متوصل إليها وموقف القادة والوفد خارجي من هذه قرارات.

أما الفصل الثاني فعالجنا فيه التنظيم العسكري في الشرق والغرب بعد مؤتمر الصومام من 1956إلى 1958 يحتوي على ثلاثة مباحث بدأ بإنشاء القاعدة الشرقية وما قامت به من دور هام في التموين المناطق الداخلية بالسلاح والذخيرة ووفقت لدرجة كبيرة في هذا العمل على عكس القاعدة الغربية التي كانت طريقتها في جلب السلاح عبر البحر لكنها فشلت بسبب اكتشاف أمرها من طرف إدارة الاستعمارية وقرصنة جل قواربها، لنختمها بالاستراتيجية الفرنسية المضادة في منع هذه القواعد بإتمام مهامها في التسليح وذلك بإنشاء الخطوط المكهربة الشائكة على طول الحدود.

أما الفصل الثالث هو لأخر يحتوي على ثلاث مباحث تناولنا فيه تنسيق العمل والتنظيم بين القاعدتين الشرقية والغربية تحت ما يسما بالجنة العمليات العسكرية الكوم(COM) إنشاءها وأهدافها، المهام التي تقوم بيها، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى نشاطها في الداخل وعلى الحدود، وأخيرا حلها وأسباب إلغائها في نفس سنة من تأسيسها.

واتممنها بخاتمة ركزنا فيها على النتائج المستخلصة من ثنايا الإشكالية المطروحة.

المصادر والمراجع:

لقد اعتمدنا في المذكرة على مجموعة من المصادر والمراجع والمجلات والملتقيات التي كانت بمثابة أرضية العلمية لنا في رحلتنا متعلقة بإنجاز المذكرة ومن أهمها:

بعض المصادر منها عمار ملاح، محطات حاسمة في الثورة أول نوفمبر 1954، وقليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء 01، ساعدنا كثيرا في معرفة أحداث الهجومات 1955 وتفاصل انعقاد المؤتمر الصومام. اعتمدنا على المذكرات الشخصية لبعض القادة الثورة منها خاصة، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى قائد عسكري 1946-1962، الشاذلي بن جديد ملامح الحياة 1929-1979، جزء 1، في معارضة لقرارات مؤتمر الصومام والفصل في الخلافات بين وفد الخارجي ومؤتمرون. وإبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحررية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، ساعدنا في معرفة أدق التفاصيل حول القاعدة الشرقية منذ تأسيسها. أما محمد

لمقامي، رجال الخفاء مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، ستطاعنا من خلاله معرفة جدور أولى للقاعدة الغربية وطريقتها في إيصال السلاح للولايات الداخلية.

محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954في الجزائر تعرفنا من خلالهم على لجنة العمليات العسكرية، نشاطها في القاعدتين وحسن تسييرها للأوضاع.

الصعوبات:

كأي بحث في طور الإنجاز يتلقى صاحبه صعوبات إلا أنها لم تقلل من عزيمتنا في إتمامه وتمثلت فيما يلي:

قلة توفر المصادر والمراجع أولية والثانوية حول موضوع لجنة الكوم، وإن وجد فإن التحدث عنها يكون بشكل مختصر، الأمر الذي أدى بنا إلى استغراق بعض الوقت والجهد من أجل البحث عن مصادر أخرى.

ضيق الوقت من أهم الصعوبات التي وجهتنا وخاصة تزامنها مع أوضاع السائدة (جائحة كورونا).

وجود كثير من المكتبات غير مجهزة الاستقبال الباحثين وتفتقر إلى وجود التكنولوجيا المتقدمة لتسهيل عملية بحثنا.

المدخل

هجومات 20 أوت 1955 اسبابها ونتائجها

لقد تخوف الاستعمار نمو الجيش التحرير، لاسيما وأن الشعب أصبح متضامنا مع الثورة، في شهري مارس، أفريل1955، بدأ الجيش الفرنسي في الخروج إلى البوادي والقرى في الليل، ومن هنا تحتم على المجاهدين إخفاء أنفسهم أكثر من قبل[1]، ورغم صمود المجاهدين أمام العدو وقيامهم ببعض العمليات العسكرية فإن الثورة ظلت منحصرة في مناطق محدودة. وهكذا تركزت الثورة في الريف الذي تحمل عبأها الأكبر منذ انطلاقها [2] وأمام هذه الأوضاع كان لابد للثورة أن تجد مخرجا يحفظها من النكسات، ويدفعها خطوات للأمام، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يتأتى الا بتطوير الكفاح المسلح، والقيام بأعمال ثورية جريئة بمشاركة الشعب الجزائري، إن العوامل المذكورة وغيرها جعلت يوسف زيغود[*] (أنظرالملحق1) قائد المنطقة الثانية يعكف بضعة أيام على تحليل الوضع السائد بعمق من جميع جوانبه، بضمير المجاهد المخلص واهتدى أخيرا إلى اتخاذ موقف يتحمل نتائجه وحده. لقد فكر زيغود في الأمر مليا بعد أن تباحث مع مساعديه ما يقارب من خمسة عشرة يوما في الموضوع، ثم طلب منهم مهلة للتفكير وعند انتهاء الفترة المحددة للبث في الأمر، اتضح له أن الحل الوحيد يتمثل في مجابهة الخطر أمام الثورة وتطويقه قبل استفحاله وهذا للقيام بهجوم شامل عبر تراب المنطقة الثانية بهدف نسف خطط سو ستيل الجهنمية التي حققت نجاحا نسبيا [3].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر،2009، ص102.

[2] موسى تواتي ورابح عواد، هجوم 20 أوت 1955م، دار البعث، الجزائر، [د س]، ص11_12.

[*] زيغود يوسف : كان حدادا في كوندي سمندو (منطقة قسنطينة) انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية، اختير عام 1948 للمشاركة في التنظيم المسلح بينما كان عضوا في المجلس البلدي. أعتقل عام 1950، لكنه تمكن من الفرار من سجن (1950)، كان عضوا في لجنة 22، وخلف ديدوش على رأس المنطقة الثانية في يناير 1955، أستشهد في سبتمبر 1956 قرب سيدي مزغيش أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954_1962، ترجمة: غالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 288.

[3] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956 م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، [د س]، ص209.

على غرار باقي المناطق شرعت المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) في تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني معتمدة في ذلك على المناضلين الحيادين من حزب الشعب الجزائري، ومع مرور الوقت بدأت النواة الأولى تكبر والرغبة في التطوع تتزايد وهو ما تطلب تنظيما محكما وحازما [1].

1) أهداف الهجومات: بعد هجومات 20 أوت 1955 التي أفرزت أفواجا كبيرة من المتطوعين والملتحقين بالثورة في شمال قسنطينة على وجه الخصوص [2].

أ) إحباط سياسة سوستيل بإحداث قطعية نهائية بين الشعب الجزائري والإدارة الاستعمارية.

ب) الفرز بين الثورة وأنصارها والاستعمار وأعوانه.

ج) فك الحصار عن الولاية التاريخية الأولى.

د) إعلان التضامن مع الشعب المغربي الشقيق في الذكرى الثانية لإبعاد الملك محمد الخامس ونفيه إلى مدغشقر [3].

ه) رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار وجيشه الذي لا يقهر، وإعادة الثقة، وتعزيز الروح القتالية للمجاهدين والشعب على سواء، وبث الرعب وعدم الاطمئنان في نفوس المعمرين.

و) تعميم الثورة وترسيخها وتغلغلها في الأوساط الشعبية بواسطة الهجوم العام الذي تسانده قوى الشعب ومشاركة جماهير المسبلين فيه، وكذلك تعبئة الشعب الجزائري وجماهيره لإمداد جيش الوطني بعناصر قوية تدعم الكفاح والنضال من أجل الاستقلال [4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 102.

[2] خريس لعبيدي، علاقة هجومات 20 أوت 1955 بالتنظيم في الولاية الثانية التاريخية التنظيم الصحي -نموذجا -، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 04، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، [د س]، ص90.

[3] سهام بن غليمة، الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، جامعة أبي بكر بالقايد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2016-2017، ص184.

[4] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء1، الدار العثمانية، 2013، ص336.

ز) تدويل القضية الجزائرية، وذلك بحمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيل القضية الجزائرية ضمن أشغال دورتها العاشرة التي جرت في خريف نفس العام.

ح) غنم الأسلحة والذخيرة، لأن مسألة التسليح كانت من بين المشكلات الكبرى التي ظلت تشغل بال المسؤولين منذ اندلاع الثورة، فالحاجة إلى تزويد المجاهدين بالأسلحة المتطورة لمجابهة العدو كانت ملحة وشديدة، والسبيل إليها هو الحصول عليها من العدو نفسه [1].

2) التحضير والإعداد للهجوم:

بعد أن حددت الأهداف والغايات لهذا الهجوم، شرعت قيادة المنطقة الثانية تحت إشراف الشهيد القائد "زيغود يوسف" في التحضير والإعداد لهذه العملية، وعليه فقد انطلقت عدة اجتماعات وتحضيرات بحضور جميع المسؤولين في المنطقة، وقد عقد الاجتماع الأول الذي دعا إليه زيغود في الفترة من 25 جوان-1جويلية 1955 في ضواحي المكان بمنطقة الحدائق سكيكدة، وحضره مائة من المجاهدين أعضاء المنطقة الثانية منهم:(الأخضر بن طوبال[*]، عمار بن عودة، علي كافي، محمد الصالح ميهوب، بوضرسة عمار وغيرهم)، وقد تم في هذا الاجتماع رسم الخطوط العريضة للعمليات[2]، وأتخذ في النهاية القرار الحاسم والمتمثل في تنظيم هجوم شامل على المدن والقرى المنطقة الثانية يشارك فيه المجاهدون والمسبلون والمواطنون يوم20أوت 1955 في الساعة 12:00، رغم خطورة القرار وصعوبة تنفيذه فكانت الاستجابة له بروح عالية، حيث درست كلا الجوانب والإمكانيات التي يمكن اعتمادها في هذا الهجوم بشرية كانت أم مادية [3].

---

[1] المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد زيغود يوسف، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001، ص92_93_94.

[*] بن طوبال : سليمان المدعو الأخضر، ولد في 1923، عقيد جيش التحرير الوطني وعضو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كان إلى جانب زيغود في هجومات 20أوت وشارك ضمن وفد شمال قسنطيني في مؤتمر الصومام، كان ضمن أعضاء لجنة تنسيق وتنفيذ الثانية. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص74.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص337.

[3] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص115_116.

3) ساعة الصفر:

عندما انتهت قيادة المنطقة من عملية ضبط مهمة الأفواج وتدريب بعض أفردها على كيفية قطع الاتصالات الهاتفية والبرقية وخطوط موصلات قوات العدو وتموينها، وكذا الحصول على معلومات وإحصاءات دقيقة عن قوات العدو وإمكانيتها بالمنطقة.

انطلقت إلى المرحلة الأخيرة التي أطلقت عليها (ساعة الصفر)، فقد أشرف أعضاء مجلس المنطقة يوم الجمعة 19 أوت في مختلف أنحاء المنطقة على تجمعات نظمت للذين سيشاركون في الهجوم من المسبلين والمناضلين والمواطنين[1]، وقد قضي المهاجمون الليلة بمشتى الفخارة وفي حدود الساعة الثانية صباحا توجه الجميع بأمر من "حميد دي لنجار" إلى مشتى الزفزاف التي تبعد بحوالي (6 كلم)، وبعد ضبط كافة التدابير غادر المهاجمون المشتى في حدود الساعة الحادية عشر والربع صباحا باتجاه مدينة سكيكدة وبمجرد بلوغ المهاجمين الأهداف المقرر اقتحامها وهم في الزي المدني هاجم كل فوج الجهة الموكلة إليه بحيث انطلق الهجوم في منتصف النهار تحت شعار(الله أكبر)[2].

عملية الهجوم لم تكن مقتصرة على يوم واحد بل كان مقرارا لها أن تدوم ثلاثة أيام وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة لبعض النواحي بالشمال القسنطيني(أنظرالملحق2)، فقد هاجمت أفواج جيش التحرير الوطني مدعمة بالشعب ثكنات العدو ومراكزه وحررت بعض القرى تحريرا كليا مثل (أراقوا قرب جيجل)، وفجرت قنابل بالمدن داخل المحلات العامة للمعمرين ونفذ حكم الإعدام في بعض الخونة، وأستعمل في هذا الهجوم إلى جانب بنادق الصيد الخناجر والفؤوس، والمداري والعصي والحجارة وغيرها...من طرف الشعب [3].

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص228_229.

[2] عثمان الطاهر علية، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، وزارة المجاهدين، جزائر، [د س]، ص95.

[3] الشافعي درويش، 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص337.

4) نتائج هجومات 20 أوت 1955:

حققت هجومات 20 أوت نتائج باهرة على الصعيد الداخلي والخارجي رغم ما أحدثه رد الفعل الاستعماري العنيف (أنظر الملحق 3)، من مجازر مهولة في حق الشعب الجزائري ووحشية إجرامية لا مثيل لها، فتحقق ما يلي:

أ) توسيع الثورة وترسيخها في الأوساط الشعبية وهذا لإعطاء الطابع الشعبي للثورة الجزائرية.
ب)رفع معنويات المجاهدين والشعب الجزائري مهما كانت التضحيات [1].
ج) عامل المفاجأة جعل الجيش الفرنسي يتكبد خسائر فادحة (مادية وبشرية) دفعته للانتقام من أهالي المنطقة بعنف وشراسة.
د) القضاء على سياسة ومخططات الإصلاحات التي جاء بها القائد سوستيل الرامية إلى دمج وطمس الشخصية الجزائرية.
ه) محو الصفة اللصوصية وقطاع الطرق التي حاولت أبواق الدعاية الاستعمارية نعت عناصر جيش الوطني بها [2].
و) تعزيز مكانة جبهة التحرير فابتداء من 20 أوت أصبحت جبهة تتحكم في زمام الأمور فعلية.
ز) إبراز قوة الثورة، وتأثيرها على العدو وقدرتها على ضربه في أي زمان ومكان [3].

الأهداف التي حققها هجوم 20 أوت 1955 على الصعيد العسكري ما يلي:

فك الحصار الذي ضربه العدو على بعض المناطق وخاصة منطقة الأوراس. تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر، فقد أثبت هجوم قدرة جبهة على التخطيط والتنسيق والتنفيذ [4].

---

[1] عمار ملاح، المصدر السابق، ص117.

[2] المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد زيغود يوسف، المرجع السابق، ص104.

[3] موسى تواتي ورابح عواد، المصدر السابق، ص85.

[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص243.

إلى جانب كل هذا وهو ليس بالشيء اليسر حطم 20 أوت الحصار الاعلامي الفرنسي والغربي الامبريالي، فانطلقت الثورة الجزائرية إلى المحافل الدولية وأصبحت تتصدر الصفحات الأولى في جرائد العالم، وفي يوم 20 سبتمبر من نفس السنة طالبت 15 دولة من كتلة باندونج[*] بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة وهذا ما تم بالفعل فكان تتوجا رائعا للثورة ولجيش التحرير الوطني والشعب الجزائري ومفخرة تاريخية لي 20 أوت 1955[1].

نتيجة لكل هذه التطورات التي حققتها الثورة فقد كان لزاما بعد هذا الانتصار الشامل، أن يعاد تنظيم الثورة من جديد بسبب شموليتها واتساع نطاقها بين مختلف فئات الشعب الجزائري، وعلى كامل التراب الوطني، وفي المحافل الدولية، فدعي منظر هجومات الشمال القسنطيني زيغود يوسف لعقد مؤتمر تدرس فيه تطورات الثورة بعد الأحداث، فكانت فكرته باعتراف من عايشوه إلى عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 [2].

[*] كتلة باندونج: هي عبارة عن ندوة شاركت فيها 29دولة تمثل مليار و300 مليون نسمة، كما تلقت جبهة التحرير الوطني دعوة لحضور هذه ندوة التي تركت صدى في العالم ثالث من خلال الاستماع إلى التنديدات بالاستعمار بجميع أشكاله صدقت الندوة بالإجماع على لائحة مصرية تطالب بحق الجزائر في الاستقلال وتطالب فرنسا بإعطاء جواب مستعجل. أنظر: علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، [د س]، ص 89.

[1] علي كافي، المصدر نفسه، ص88_89.

[2] الشافعي درويش، المرجع السابق، ص341.

الفـصـــــل الأول

مـؤتمـر الصـومـــام 20 أوت 1956

المـبحـث الأول: الدعوة لعقد مؤتمر الصومـام.

المـبحـث الثاني: أرضية مؤتمر الصومام والقرارات المترتبة عنه.

المـبحـث الثالث: نتائج المؤتمر الصومام وموقف القادة من قراراته.

المبحث الأول: الدعوة انعقاد المؤتمر الصومام

بعد مضى عام على انطلاق الثورة المسلحة، اتفق القادة الأوائل من مفجري الثورة على عقد لقاء بينهم، حتى يتسنى لهم تقييم ما تم إنجازه، والتخطيط للمرحلة المقبلة، والتفكير في عقد مؤتمر يجمع قادة والمناضلين. لكن نظرا لأحداث الهامة التي ظهرت على ساحة الوطنية، والتي كانت عائق أمام القادة في عقد المؤتمر [1]. بعد عام من ثورة كما اتفقوا.

1) الظروف سائدة قبيلة انعقاد المؤتمر:

كما هو معروف فإن رئيس الفرنسي السابق "غي مولي"[*] قد زار الجزائر 6 فيفري 1956 وحاول تنصيب الجنرال "كاترو" كوزير مقيم بالجزائر لكنه فشل وعدل عن ذلك تحت ضغط المعمرين الفرنسين في يوم 9 فيفري 1956 قام بتعيين "روبير لاكوست" [**]كوزير مقيم بالجزائر وبدأ يتحدث عن برنامجه السياسي للإنهاء الحرب في الجزائر تمثل في اقاف القتال، اجراء انتخابات في الجزائر... باختصار كان يتظاهر بمحاولة أصلحه للوضع في جزائر [2]. وما دفع "لاكوست" الى الطمع في القضاء على المقاومة بالوسائل العسكرية وطمع "غي مولي" كذلك في ايقافها بالوسائل السياسية الخادعة، حيث قام بعدة اتصالات محلية مع الثوار هدف منها تمزيق المقاومة [3].

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص405.

[*] غي مولي : رئيس فرنسي سابق مؤسس أول حكومة على إطلاق كان يقوم باتصالات سرية بين حكومته و جبه التحرير الوطني في فترة ممتدة بين 12أفريل و 22 سبتمبر 1956. أنظر: أو سليم عبد الوهاب، الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي بجبهة التحرير الوطني سبتمبر1956، مجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد1، سيدي بلعباس، [د س]، ص181.

[**] لاكوست روبير : وزير مقيم بالجزائر1956_1958، ولد في 5جويلية1898، حاصل على ليسانس في الحقوق، كان يأمن بالجزائر فرنسية عين وزير في حكومة ديغول 1944_1945، عمل كل ما بوسعه من حلول دون الاستقلال. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 288.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 331.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 132.

كذلك زرع بذور الفتنة والخلاف بين قادة، الوضع الذي ساعد "غي مولي" على هذه اعمال هي أن المناطق الكفاح قبل مؤتمر كانت لها قيادات خاصة، لا يربط بينها الا لاتجاه الثوري العام، دون ان تكون على رأسها قيادة مركزية معينة [1]. وهذا كله كان بقصد اخراج جبهة وإعطاء انطباع عنها لرأي العام الفرنسي والدولي بأنها جبهة متشددة وغير مستعدة لحل المشكل الجزائري بطريقة سلمية وهذا راجع لرفض هذه أخيرة المفاوضات مع السلطة الاستعمارية لفقد الثقة فيها بعد أعمال التي قامت بها وعدم وفائها بوعدها. كل هذه المحاولات الرامية لضرب الثورة وتفكيك جبهة، دفعت بقيادة الثورة أن يبادروا بوضع أسس التنظيمية وإجراء لقاء يجمع بينهم لوضع خطط سياسية مضادة لدعاية الاستعمارية [2]. إن جبهة التحرير، سترى أعداد كبيرة من الناس تنظم إلى صفوفها وتم التجمع الأكبر عام 1956، إذ أن أهم القوى الوطنية الجزائرية ستنحاز كلها إلى الجبهة التحرير التي كانت تِلف آنذاك مركز جذب عظيم، جاء استسلام "غي مولي" يوم 6 فيفري اثر مظاهرات الصاخبة للقائلين بالجزائر الفرنسية، هذا ما جعل الجمعية الوطنية توافق على منح الحكومة أوسع الصلاحيات كان أكثر القوى الوطنية توافق وتقتنع بأن الحل هو النزاع المسلح، وبعدها عدل الجناح المعتدل الذي يطالب بالثورة القانون عن تردده وانظم إلى جبهة التحرير من بينهم فرحات عباس وأحمد توفيق المدني في أفريل 1956، حيث قام " روبير لاكوست" بحل الجمعية الوطنية في 12 افريل ثم حل الحزب الشيوعي"[3]. إن فكرة انعقاد هذا المؤتمر كانت قد خطرت ببال المجاهدين منذ بداية الثورة، وكانوا بين خيارين كما يقول الأخضر بن طوبال " التنظيم أولا ثم إعلان أو إعلان أولا ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين الاختيار الحل الأول"[4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 132.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 332_334.

[3] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة: حافظ الجمالي، دار مصرية للبنانية، قاهرة، 2003، ص 92_91.

[4] بشير سعيدوني، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الافريقية، العدد السادس، جامعة الجزائر، 2018، ص 5.

كان من مقرر أن يعقد بعد ستة اشعر من انطلاقها لتقييم النتائج واتخاد الإجراءات، غير أن ولسوء حظ قيادة لم تسمح لهم ظروف بإجراء هذا لقاء وقاموا بتأجيله[1].

2) أسباب تأجيل عقد المؤتمر الصومام:

استشهاد باجي مختار وسجن رابح بيطاط والقاء القبض على مصطفى بن بولعيد ورحيل بوضياف الى الخارج واعتقال بن بولعيد واستشهاد سويداني بوجمعة في ولاية الرابعة. ومنه تم اتفاق على عقد مؤتمر في شمال قسنطينة لكن لم تتم هذه الفكرة وتوقف عقده في الولاية الثانية بعد أن وردت الى زيغود يوسف رسالة من قيادة منطقة الأولى (لأوراس). وأحس زيغود يوسف أن المنطقة الأولى ستعرف مشاكل بعد رحيل بن بولعيد، وواكب هذه أحداث هجومات شرسة على أوراس[2]. حيث عرفت هذه المنطقة الحصار محكم الذي ضربته القوات الفرنسية على منطقة الأوراس الشي الذي خلق صعوبة في اتصال قادة الولاية الأولى مع قادة باقي الولايات. علاوة على ذلك استشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية (شمال القسنطينة) وما أعقب ذلك من إعداد لهجوم 20أوت 1955 ورد فعل سلطة الاستعمارية على هذا هجوم. لا ننسى أيضا ما حصل في الولاية الخامسة (منطقة وهران) حيث تمكن العدو من معرفة وتفكيك الخلايا الثورية الأولى بالمنطقة الشي الذي أوجب على قادتها بذل جهد كبير في إعادة تكوين خلايا جديدة لتنهض بعمل ثوري في تلك منطقة [3].

ذلك من خلال محاولة تغطية مظاهر العجز المادي الذي عرفته مرحلة التحضير الانطلاق الثورة بعد فشل جهود بن مهيدي وبوضياف الادخال شحنة أسلحة من الريف[4].

---

[1] بشير سعيدوني، المرجع السابق، ص 5.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 99_98 .

[3] قليل عمار، المصدر السابق، ص 405 _406.

[4] جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2015، ص 158.

في غيبة الوفد الخارجي الذي كان يضم العناصر الأساسية التي ساهمت في تفجير الثورة المسلحة، وكان من الطبيعي والمقرر أن يحضروه، ولكن الاتصال بهم قطع بقدر القادر، وهكذا أحيل حضورهم. وعقد المؤتمر بعد اندلاع الثورة بعامين [1].

3) اختيار مكان لعقد مؤتمر الصومام:

كما أشرنا سابقا أن فكرة عقد المؤتمر كانت متجهة الى شمال قسنطينة مكان مركز قيادة زيغود قائد المنطقة، لكن الصعوبات جمة طرأت على الموقف جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك. بعدها وجهت انظار الى كل من جبال سوق هراس وجبال أوراس تعذر عقده هناك. وعندما قرر عقد المؤتمر في ضواحي مدينة الأخدرية (بالسترو سابقا) بالمنطقة 3 في 21جويلية 1956 تأجل أيضا بسبب ضياع مستندات ووثائق المجاهد كريم بلقاسم(*) قائد ولاية3 في كمين وقع فيه [2]. دل المستعمر على أن وفد شمال قسنطينة في طريقه الى المؤتمر، مما دفعا بالقيادة جيش الوطني الى تغيير زمان ومكان المؤتمر بعد صعوبة عقده في منطقة الثانية، رأى بعض القادة إمكانية عقده في منطقة3 لكونها في وسط البلاد حتى يتسنى للمسؤولين من مختلف المناطق التنقل إليها فطرحوا بعض أماكن من بينها (قازغنة) (قلعة بني عباس)، رفضت هذه أيضا من عقد مؤتمر فيها وهذا راجع إلى أن القلعة تقع في منطقة مكشوفة للطيران ويستطيع العدو وبسهولة أن يكشف تحركات المجاهدين [3].

---

[1] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة (كما أملاها على روبير ميرل)، ترجمة: العفيف الأخضر، دار أدب، بيروت،[د س]، ص 113.

[*] كريم بلقاسم: ولد في 14ديسمبر 1922تيزي وزو، انظم إلى حزب الشعب 1946، شجع على الإسراع في تحضير اجتماع لإجراء الحصيلة والعمل على تزويد الثورة ببرنامج متجانس، وهو مؤتمر الصومام20أوت1956، والذي خرج منه أكثر الأعضاء تفوق في مجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ، وبعدها نائب رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 283.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 133.

[3] قليل عمار، المصدر السابق، ص 407_408.

عرض أمر عقد المؤتمر على مختلف المناطق البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها. غير أن جل المناطق اعتذرت عن تحمل المسؤولية عقد المؤتمر فوق ترابها، بسبب عدم توفر الأمن اللازمة لحماية المؤتمر والسير الحسن الأشغال المؤتمر. بعد أن تولت الاقتراحات والزيارات لعدة مناطق استقر الرأي على أن يكون مكان عقد "مؤتمر الصومام"[1]. انعقد في قرية "افري أوزلاقن" بغابة "أكفادو" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، والمشرفة على ضفة الغربية لوادي الصومام. يعود سبب اختيار هذه منطقة بذات الى اعتباره مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير، لأن هذا المكان كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطرو عليه، لذلك أراد قادة الجيش أن يكون المؤتمر قويا من بدايته وان يتحدوا ويظهروا للعدو ورأي العام الفرنسي والعالمي، مدى قوة وسيطرة جيش الوطني في حربه ضد الاستعمار وأن المكان الذي أعلن القادة المستعمرين أنهم سيطرو عليه وتمت تصفيته من الثوار، استطاع قادة الثورة أن يعقدوا فيه أول مؤتمر لهم [2].

أ) يمكن استخلاص أسباب اختيار المكان في عوامل هما:

- وجود المكان إزاء جبل جرجرة الحصين.
- وجود وادي الصومام وسط مناطق الثورة ماعدا المنطقة الخامسة.
- كرد فعل على ادعاءات "روبير لاكوست" بأن الشعب هذه الناحية قد استسلم.
- إشهار سكان المنطقة بالنضال منذ الزمن القديم[3]، تغلغل نظام الثورة بين أفراد قرى الدوار، بحيث أن القيادة كانت مطمئنة إلى استعداد الجميع وحتى النساء، في التعاون لإخفاء المجاهدين إذا ما هاجم العدو الدوار فجأة بإضافة إلى خلو الدوار من الخونة والعملاء، وهذا بدوره عامل مهم لضمان أمن وسلامة المشاركة في المؤتمر [4].

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 407_408.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 134.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 337.

[4] عمار قليل، المصدر نفسه، ص408_

- إعلان العدو بعد حملة "الجنرال ديفوار" الواسعة أنه قد سيطر على المنطقة، وأنها أصبحت تحت سلطته، وأن الثورة لا وجود لها بهذه المنطقة، وقد ارادت الثورة فضح مزعم العدو بعقد المؤتمر تلك الجهة [1].
- كان دوار "اولازقن" في تلك فترة منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمدة تسعة أشهر، مما شعر العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة ومسالمة ولا علاقة لها بالثورة [2].

4) <u>اختيار الزمان انعقاد المؤتمر 20أوت 1956:</u>

لكون هذا التاريخ سيبقى مسجلا في ذاكرة الشعب الجزائري لا مد طويل، ومن أهم أمور التي أدت الى عقد مؤتمر في هذا الوقت هي ثلاث ذكريات هامة تأثر بها الشعب الجزائري:

أ) أن اليوم 20أوت يصادق الذكرى السنوية الأولى للهجوم الشامل الذي شنه الشعب الجزائري بشمال قسنطينة رفقة طلائعه المقاتلة من الجيش الوطني ضد ثكنات الجيش الفرنسي وأتباعه المعمرين. بإضافة إلى التطورات السياسية والعسكرية لثورة، ولاسيما اشتداد قوة المدن.

ب) كذلك فإن فترة الزمنية من عام 1956 شهدت اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية، واستعداد الدول الشقيقة والصديقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية [3].

ج) نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20 أوت1956 إلى جزيرة مدغشقر بصفته كان يمثل الفكر التقدمي الحر في مراكش يومئذ [4].

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص408_ 409.

[2] جوان غيلسبي، <u>الجزائر الثائرة</u>، تعريب: خيري حماد، دار الطيعة، بيروت، 1961، ص 123.

[3] عمار قليل، المصدر نفسه، ص 407.

[4] الطاهر سعيداني، <u>القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض</u>، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 200.

5) أهداف المؤتمر الصومام:

أول هدف كان واجب على مؤتمر تحقيقه هو أولوية الداخل على الخارج، بمعنى أن كل القرارات المتعلقة بالثورة يجب أن تأتي من مسؤولين على مستوى الولايات الداخلية وليس من الخارج. وبتالي كان المؤتمر يهدف إلى تجريد قادة الخارج: بوضياف، بن بلة، خيضر وآيت أحمد من سلطة القرار. التي كان من واجب أن تتحول إلى كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف. (غير أن الذي حدث بعد معركة الجزائر التي انتهت في فيفري 1957 أدى الى تخلي هذا المبدأ من قبل المشاركين أنفسهم حيث استقر كريم وبوصوف وبن طوبال في تونس، من هنا أصبح مبدأ السائد هو أولوية الخارج على داخل) [1]. حيث انتقد الكثير من الناس خطر أو عدم جدوى التأكيد مؤتمر في لائحته على مبدأ أولوية داخل على الخارج وسياسي على العسكري أي لا يوجد أية نصوص أو قوانين تمنع مسؤولا يعمل في خارج من رجوع الى الداخل ومواصلة صفوفه. أما من جهة أخرى لا يمكن وجود نزاع بين ما هو سياسي وعسكري لأنه فيما يخص السلطة العسكرية لا يوجد إلا قائد الولاية والذي باعتباره يكون رجلا -سياسيا عسكريا-(انظرالملحق4) في حقيقة بتأكيدنا على هذا المبدأ [2]. من بين أهداف كذلك الاستقلال الوطني دون أي انتقاص، الحق في الدفاع الوطني أو الدبلوماسي. كان هذا يستبعد مباشرة منذ البداية، كل حل وسيط يمر بالاستقلال الذاتي. ويأتي ما قبله المغاربة والتونسيون من سياسية مراحل. السيادة الكاملة على الأرض الوطنية بما في ذلك الصحراء الجزائرية، مما يستبعد من الحساب كل محاولة التقسيم.

انبعاث الدولة الجزائرية في إطار جمهورية ديمقراطية واجتماعية. يؤكد النص بكل قوة على أن الثورة الجزائرية صفة تقدمية، تأبى كل العودة إلى الإقطاع الملكية التي انقضى عهدها [3].

---

[1] الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 200.

[2] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، وزارة المجاهدين، دحلب، 2007، ص 30_31.

[3] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 92.

كما يهدف هذا المؤتمر إلى وضع الإطار سياسي والإداري والعسكري للثورة، وزيادة دفعها واكتسابها قوة أمام المستجدات الداخلية والدولية [1].

أ) إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي.

ب) إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة.

ج) توحيد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على ساحة الوطنية آنذاك.

تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد تلاقي السليبات وتدعيم وتطوير ما هو إيجابي منها [2].

خاصة أن فرنسا عملت على القضاء على الثورة في مهدها فزادت في الضغط العسكري، والحرب النفسية والتشكيك في الثوار ونشاطهم، لهذا قررت الجمعية الوطنية (مجلس النواب) يوم 27جويلية 1956 دعم المجهود الحربي لمواجهة الثورة الجزائرية، وقد تجسد ذلك في ميدانيا إذا ارتفع تعداد الأسطول الفرنسي العامل بالجزائر يوم 1 أوت 1956 إلى 500 طائرة و150 عمودية إلى جانب نقل الآلف من الجنود إلى الجزائر فكان لابد من معالجة ذلك. كما كان الهدف في البداية هو اشعال فتيل الثورة واحتضان الشعب لها، وهو ما عبر عنه مراد ديدوش بقوله (إن الشعب أشبه بغصن يابس لا ينتظر سوى النار ليشتعل، يجب إلقاء الثقاب أيها الإخوة يجب إلقاء الثقاب).

بعد أن تحقق ذلك كان لابد من وضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة ودائما للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي، تواكب الثورة وتقودها إلى النجاح [3].

---

[1] اعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور الجيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي 2.3.4 جويلية 2005، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 400.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 406.

[3] بشير سعيدوني، المرجع السابق، ص 08.

إقامة تنظيم مؤسساتي للثورة يضم مختلف هيئات الجبهة ويحدد عقيدتها وضبط سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها ويوحد المواقف بالنسبة للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية والدولية ويعطيها دعما شعبيا ودوليا أعمق وأشمل. التأكيد كما جاء في مؤتمر الصومام نفسه على أن:" ... الثورة ليست تمردا ذا طابع فوضوي محدودا محليا من دون تنسيق، ولا قيادة سياسية محكومة عليه بالفشل" [1]. وهكذا شرعت وفود مناطق الثورة يوم 14 أوت 1956 في دراسة ومناقشة وتحليل جدول الأعمال، وانتهت من لاجتماعات الموسعة في 20 من نفس شهر. وهنالك اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، انطلقت أعمال بقرية إفيري 20 أوت وبعد يومين من اشغال انتقل المؤتمرون إلى قرية تملوين وبعدها زاروا كذلك أغبال وقرية أزفون وتيزي وزو.

6) الاتصالات الأولى والدعوة لعقد المؤتمر:

كان يوم 23 أوت اليوم أخير الاجتماع الموسع، تليت فيه مقررات المؤتمر التي نالت مصادق الجميع [2]. اقتصر من حضروا الاجتماع على قادة ولايات (أنظر الملحق 5) (الجزائر والقبائل الصغرى والقبائل الكبرى وممثلين شمال قسنطينة). وتخلف عن الحضور ممثلين عن (وهران والأوراس وسوق هراس والصحراء) [3]. فمنطقة وهران مثلت "بابن مهيدي". أما منطقة أوراس التي اختل تنظيمها منذ اعتقال "بن بو لعيد " فإنها لم توفد أي ممثل. كما لم يحضر ممثل للخارج. أي أن الوفد الخارجي لجبهة الوطني فقد الاتصال الذي كان عليه أن يمضي به إلى مكان المؤتمر، فإنه لم يستطيع حضوره، وستقدم هذه الغيابات فيما بعد لطعن في القيمة التمثيلية لقواعد مؤتمر [4].

---

[1] بشير سعيدوني، المرجع السابق، ص 08.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 338.

[3] فتحي ذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، طبعة 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 245.

[4] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص 92.

كانت كل المناطق الخمسة قبل ذلك في حاجة عاجلة وماسة إلى قيادة وطنية، تتخذ القرارات على مستوى المركزي، وتنسيق الجهود المشتتة وتعمل وفق استراتيجية بعيدة المدى من شأنها وضع حد للفوضى وانقسام والسباق نحو الزعامة، حيث كانت كل منطقة تقود الحرب بوسائلها الخاصة على ضعفها وبالطريقة التي يراها قائدها مناسبة وكان غياب التنسيق هو نقطة ضعف الكبيرة في بداية الكفاح المسلح. كانت المناطق الأكثر عرضة إلى الانهيار هما منطقتا الأوراس وسوق هراس [1].
اجتمع مسؤولي نواحي وهران والجزائر وقسنطينة يوم 20 أوت1956 على نحو تالي:

الأعضاء الحاضرون في مؤتمر الصومام		**الأعضاء الغائبون في مؤتمر الصومام**	
عربي بن مهيدي	ممثل ناحية وهران ورئيس للجنة	بن بولعيد مصطفى	ممثل الناحية الأوراس والنمامشة
عبان رمضان	ممثل جبهة التحرير وكاتب الجلسة	سي الشريف	ممثل الجنوب
عمر أو عمران	ممثل ناحية الجزائر		
كريم بلقاسم	ممثل ناحية القبائل		
ابن طوبال	نائب السيد زيغود		

بالنسبة لمنطقة الجنوب فقد قامت بتقديم تقرير للاجتماع مؤتمر وسمح لها هذا أخير بالغياب [2].

أما بنسبة للمنطقة 5 ممثلها العربي بن مهيدي، لم يأتي بوثائق خاصة والولاية رغم أنه شارك باسمها، وقيل إنه لم يجتمع بقيادة المنطقة بخصوص هذا المؤتمر. أما سوق هراس فقد بعثت وفدا [3].

---

[1] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح الحياة 1929_1979، جزء 1، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة لنشر، الجزائر، [د س]، ص85.

[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 120.

[3] على كافي، المصدر السابق، ص102.

عندما قرب أجل إرسال وفدنا إلى مؤتمر أوفدانا الأخوين "حفناوي رماضنية" وعمار بن زودة"، وفي نفس الوقت أرسلنا إلى الإخوة في الخارج شبه وفد من أجل اتصال بهم، ولم يكن باستطاعتي حضور مؤتمر نتيجة الظروف السائدة في منطقتنا، ولكننا وضعنا تقرير مفصلا عن الحالة العامة للمنطقة التي سميت فيما بعد قاعدة الشرقية، حيث شمل ذلك التقرير الجوانب العسكرية والاجتماعية والإمكانيات الاقتصادية، كما أرسلت رسالة خاصة إلى المؤتمرين احيي فهم انعقاد مؤتمر، وطلبت من المؤتمرين عدم اتخاد أي قرار بشأن منطقتنا نظرا لظروف السائدة فيها والتي نتجت عن القطعية الموجودة بين جيش والشعب الذي فقد الثقة في الجميع. وفي شهر جوان 1956 ذهب وفدنا لحضور المؤتمر مارا بشمال قسنطيني ليستفسر عن مكان انعقاد المؤتمر فالتقى المدعو "الطاهر بودربالة" نائب بن عودة فقال لوفدنا بأن المؤتمر قد انعقد ونحن ننتظر وصولكم لاستلام التقرير الذي جئتم به من سوق هراس فسلم وفدنا التقرير الى بودربالة وعاد أدراجه في نفس الشهر الى سوق أهراس.
وبعد شهر أوت 1956 سمعنا بأن مؤتمر قد عقد في 20 أوت ولم يحضره الوفد الخارجي وبعض مناطق أخرى"[1]. تفاجئوا بانعقاد المؤتمر في شهر أوت. دون أن تشارك فيه الولاية 1، كما أقصيت منطقة سوق هراس، ولم يطلع المؤتمرون على تقريرها الذي ربما أخفي أو مزق وأبقى المؤتمر على سوق هراس تابعة للمنطقة الثانية التي أصبحت تدعى الولاية الثانية. كما فوجئنا أيضا بصدور قرارات هامة (نتطرق إليها لاحقا) بالنسبة إلى مستقبل الثورة وإلى مصير المنطقة سوق أهراس لم نستشر بشأنها ولم يأخذ المؤتمرون برأينا فيها. كان بوقلاز [*] في اجتماعاته يحتج على إقصاء منطقة سوق هراس وتهميشها وعدم اعتراف بيها كولاية أكثر من احتجاجاته على قرارات مؤتمر [2].

---

[1] إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، عن لسان: العقيد العسكري عمارة(بوقلاز)، دار البعث، 1992، ص 47_48.

[*] بوقلاز عمارة : ولد 1928 عضو مجلس الوطني لثورة الجزائرية، فصل منطقة سوق هراس عن الولاية الثانية و جعل منها قاعدة مستقلة، قاعدة الشرقية عضو لجنة التعليم العسكري لشرق الجزائر1958. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص96.

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 86_87.

كما أن منطقة 1 قد واجهت صعوبات بعد استشهاد بن بولعيد، حيث أن هذا أخير وصل إلى المنطقة الثالثة على رأس مجموعة من الجنود ولم يبقى لحضور المؤتمر (هناك من يقول إنه تجنب البقاء في مؤتمر خوف من احتمال محاكمته بتهمة ما جرى في ولاية الأولى) غير أنه أكد التزامه بما يصدر عن مؤتمر. أما الوفد الخارجي فقد رفضوا حضور المؤتمر لأسباب لا يعرفها أحد وبن مهيدي هو المكلف باتصال بهم لأنه نائب بوضياف. والكلام الذي كان يدور في مؤتمر أن اتصال تم بهم لكنهم لم يبعث وفد يمثلهم، وبعدها كشف سلوك مجموعة الخارجية هي أن المبادرة إذا لم تكن منهم فإنهم يحتفظون عليها وهذا كان جليا في رفضهم لقرارات المؤتمر [1]. وبالنظر إلى الظروف الصعبة التي كانت تجري فيها الحرب التحريرية فقد كان مؤتمر الصومام وبرغم من غياب ممثلي الولاية الأولى وممثلي الخارج، تمثيلا بما فيه الكفاية (الجزائر والولايات 2-3-4)، وقد انبثق عنه برنامج سلسي معبدا بكيفية تعطي صورة متناسقة، منسجمة لجبهة التحرير الوطني، وتم فيه تحديد التام للأهداف السياسية والعسكرية المذكورة في إعلان الفاتح من نوفمبر1954. والتخطيط الواضح لعلاقات الجيش التحرير الوطني مع التنظيم السياسي وعماه في أوساط الشعب. كما عين المؤتمر القيادات العليا لثورة بالإضافة إلى المسؤوليات المنوطة بكل تنظيم [2]. ترأس عبان رمضان اجتماع المؤتمر الصومام ووضع هيكل للثورة تمثل في تقسيم الجزائر إلى 6 ولايات، وضع الرتب العسكرية وغيرها [3]، عندما بدأ عبان رمضان ومنذ بداية الاجتماع تسانده مجموعة من السياسيين مستفيدين بخبرتهم في المناورات الحزبية، حيث نجح عبان في فرض رأيه على المؤتمرين بأسلوب ظاهره الحفاظ على مسيرة الكفاح الجزائري ودفع قدراته لتحقيق النصر، كما استغل غياب قادة بعض الولايات والوفود الخارجية لدعاية لنفسه واكتساب صفة الزعامة، وجدة معارضة من قبل العديد نتطرق لها لاحق [4].

---

[1] على كافي، المصدر السابق، ص 102.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص29.

[3] اعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور الجيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 401.

[4] فتحي ذيب، المصدر السابق، ص 245_247.

المبحث الثاني: أرضية مؤتمر الصومام والقرارات المترتبة عنه

شكل مؤتمر الصومام تحولا هاما في تاريخ الثورة التحريرية، وذلك بفضل قراراته التنظيمية الحاسمة في المجالين السياسي والعسكري، حيث حدد التوجه العام للثورة وأوضح أهدافها ونظمها، وحدد قيادتها وتوجهها، كما عرف النشاط العسكري تنظيما لهياكله وتوجيها لاستراتيجيته، وهو ما سمح بمواجهة العدو بأكثر فاعلية [1].

1) أشغال المؤتمر:

انطلقت أشغال المؤتمر يوم 20 أوت 1956 بقرية إيفري [2]، وقد استطاع مؤتمر الصومام استعراض حصيلة إثنين شهرا من الكفاح، في خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال، الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة، من قضايا الساعة وأفاق المستقبل، التي مافتيء قادة الثورة يطمحون لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها [3].

إن كان المجتمعون متفقين على الكثير من القضايا فإن نقاشهم لم يخلو من الحدة والجدال، حيث برزت جبهتين في هذا النقاش، يمثل الأول زيغود يوسف بثقله المحترم، ويمثل الثاني بقية الأعضاء الذين يظهر أنهم جاءوا إلى المؤتمر متفقين على القرارات بحكم ارتباطهم بتنسيق وثيق [4].

---

[1] عبد الله مقلاتي، الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات 1956-1957، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص29-30.

[2] بشير سعيدوني، المرجع السابق، ص10.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص135.

[4] محمد يعيش، مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، [د س]، ص77.

مع ذلك كانت جبهة زيغود يوسف التي عززت بنائبه ابن طوبال قوية، لكنها تمثل الأقلية ظلت تناقش بحدة بعض المسائل الخلافية ومنها:

أ) مسألة التمثيل: حيث تساءل زيغود عن عدم حضور ممثل الأوراس، وبالخصوص الوفد الخارجي، وعبر عن تخوفه من هذا الغياب الذي ينقص من أهمية المؤتمر، وذلك بحكم أهمية منطقة الأوراس، ودورها في الثورة وثقل قادة الخارج وقوة نفوذهم المعنوي.

ب) مبدأ أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري: حيث عارض زيغود بشدة المبدأين، وخاصة المبدأ الثاني معتبرا أن القائد يجب أن يكون سياسيا وعسكريا في نفس الوقت.

ج) إلحاق المعتمدين بقيادة الثورة: إذ اعترض زيغود على تولي المعتدلين أية مسؤوليات قيادية في الجبهة لأن ذلك يضر بالثورة، وهذا الأمر جعله يسير لمرافقيه بالعبارة الخالدة "الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت"[1]، وعلى إثر ذلك تقرر الانطلاق في أشغال المؤتمر فأسندت رئاسة المؤتمر للشهيد العربي بن مهيدي، وأسندت الأمانة العامة للشهيد عبان رمضان وكان ذلك في قرية تيملون، ثم أخذ المؤتمرون ينتقلون بين القرى الخمسة التي سبق ذكرها طيلة الأيام الأخرى والتي دامت عشرة أيام بكاملها [2].

2) جدول أعمال المؤتمر:

أما القضايا التي طرحت للمناقشة والتي تناولها جدول الأعمال فهي كالتالي:

أ) شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع، وموضوع الاجتماع.

ب) تقديم التقارير [3].

---

[1] محمد يعيش، مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته، المرجع السابق، ص77.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص413.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص135.

- تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.
- تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين، والوحدات ونظام تركيبها، ونظام الأسلحة [1].
- تقرير السياسي: المحافظون السياسيون ومهامهم.
- تقرير الإداري: المجالس الشعبية.

ج) جبهة التحرير الوطني: المذهب، القانون الإسلامي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.

د) جيش التحرير الوطني: مجاهد، مسبل، فدائي بالإضافة إلى كيفية تصعيد العمل العسكري وتطويره.

ه) دراسة ومناقشة تقارير المناطق [2].

و) القاعدة السياسية والنشرات المقررة [3].

ز) العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني: العلاقة بين الداخل والخارج (تونس، المغرب، فرنسا).

ح) العتاد.

ط) جدول العمل: عسكريا وسياسيا، مستلزمات مادية (وقف إطلاق النار، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، الحكومة المؤقتة).

ي) مواضيع مختلفة: القبائل، الأوراس، وغير ذلك [4].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص135.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص414.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع نفسه، ص135.

[4] بشير سعيدوني، المرجع السابق، ص11.

بدأ العمل في سرية تامة، انكب المشاركون في المؤتمر إلا على مناقشة البنود المذكورة أعلاه، بحيث لم يكن يسمح لأحد بدخول قاعة المؤتمر أولئك الذين وضعوا في خدمة المؤتمرين، وذلك ضمانا للسير الحسن للمؤتمر، وعدم تعرضا المؤتمرين لأي تأثير من طرف أي كان هكذا درست كل نقطة من نقاط جدول الأعمال، دراسة متأنية، وشكلت لجان عمل لاقتراح الحلول للمشاكل التي كانت تعترض سير الثورة، حيث توزعت هذه اللجان على القرى المجاورة، وواصلت عملها حتى النهاية. لا يوجد أدنى شك أن الجو الأمن الذي وفر للمؤتمرين قد ساعدهم على إيجاد الحلول المطلوبة لما اعترضهم من مشاكل بالإضافة إلى افراز خطة عمل متقنة للمرحلة المقبلة [1]. كما احتوى جدول الأعمال على استراتيجية الثورة في المستقبل سواء السياسية، أو العسكرية، أو الاجتماعية، وبذلك بدأ المؤتمر بجدول أعمال شامل، كما استمع المؤتمرون للتقارير المقدمة للمؤتمر، ويمكن أهم ما ورد فيها كما يلي [2]: أول المتدخلين يوسف زيغود، الذي قدم تقريرا مكتوبا عن وضع:

- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): وقد جاء في ملخص تقريره أن المنطقة الثانية كانت تضم في أول نوفمبر 1954(100 مجاهد فقط)، وقد ارتفع هذا العدد إلى 1669 مجاهد، و5,000مسبل. كما تتوفر المنطقة كمية من الأسلحة تتمثل في: ثلاثة عشر بندقية رشاشة، و25 بندقية ألية، 3750 بندقية صيد، ومن حيث معنويات المجاهدين فهي مرتفعة جدا.

غير أن التقرير قد سجل في الأخير ملاحظة تتعلق بالتنظيم حيث أشار إلى أن الجهة المحاذية للحدود التونسية أصبحت تابعة للمنطقة الأولى. بينما كان قرار الثورة أن تكون الجهة التي تمتد من سوق أهراس إلى القالة تابعة لمنطقة الشمال القسنطيني [3].

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص414-415.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص136.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص341_340.

- تقرير المنطقة الثالثة (القبائل): قدمت المنطقة الثالثة تقريرا شفويا قام بعرضه كريم بلقاسم، حيث أشار بأن المنطقة تمتلك حاليا 87044 مناضل، و7470 مسبلا، و3100 مجاهدا، أما عن حجم الأسلحة التي بحوزتها فيشير إلى 404 بندقية حربية، و106 رشاش، و08 بنادق رشاش على نوعين أرن، وأربعة أخرى من نوع 24/29، و4425 بندقية صيد. أما بالنسبة لرصيدها المالي فقد بلغ عشية المؤتمر 445 مليون فرنك، مع الملاحظة أن المداخل الشهرية بالمنطقة حاليا تبلغ معدل 110 مليون فرنك، والمصاريف الشهرية بمعدل 55 مليون فرنك، وقد قدر حجم الأسلحة المتوفرة بمختلف أنواعها ب 4943 قطعة [1].
- تقرير المنطقة الرابعة: القوات العددية مع فاتح نوفمبر 1954: (50 مجاهد للقوة العددية

حاليا: مناضلو الجبهة: 40.000، المسبلون: 2.000، المجاهدون: 1.000، القوة العددية الموجودة في البرواقية، والمدية، وشبلان والبخاري، وثنية الحد، وتنس، والأصنام، وشرشال غير مذكورة في الأرقام. التسليح: 5 ف م (منهم 1 ف م بارت)، 200 بندقية حرب، 80 رشاشة، 300 مسدس 1.500 بندقية صيد. المالية:200 مليون من الفرنكات في الصندق [2].

- تقرير المنطقة الخامسة: عرضت تقريرا شفوي قدمه ابن مهيدي، عدد المجاهدين في أول نوفمبر 1954 (60 مجاهد)، أما عدد المجاهدين سنة 1956 فيبلغ في الأول من أكتوبر 1955 (500 مجاهد)، كذلك كان عدد المسبلون (500 مسبل). بالنسبة للسلاح: في الأول من ماي 1956: (50 بندقية رشاش، 165 رشاشة، 1400 بندقية حربية، 100 مسدس، 1000 بندقية صيد).

أما بالنسبة للمالية: في الأول ماي 1956: (35 مليون)، ومعنويات الشعب قوية جدا [3].

---

[1] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1945-1962، المرجع السابق، ص213.

[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص124.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص137.

- تقرير المنطقة السادسة (الصحراء): لم تكن هذه المنطقة عشية الانطلاقة سوى مشروعا فقط يتم النظر في هيكلته، وبحث النشاط الثوري فيه فيما بعد، وبذلك فان من أهم القرارات التنظيمية للمؤتمر هو استحداث منطقة سادسة (الولاية السادسة) إلى جانب المناطق الخمسة التي حددها تقسيم قادة الثورة الأوائل عشية الانطلاقة نوفمبر 1954 [1].

قدم أو عمران تقرير شفوي مكان سي أشريف جاء فيه: أن المنطقة السادسة حديثة التكوين، تحتوي على بلدية أموال، وسيدي عيسى، وعين بوسيف، شلالة، أفواجنا قد دخلت هذه المنطقة ولكنها لم تدخل بعد البلديات التالية: جلفة، المزاب، والأغواط، وأقصى الجنوب.

القوة العددية حاليا: محاربو الجبهة 5.000، المسبلون: 100، المجاهدون:200.

التسليح: 100 بندقية حرب 1 ف م، 10 رشاشات، 50 مسدسا، 100 بندقية صيد.

المالية: 10 ملايين من الفرنكات حولت إلى المنطقة الرابعة [2].

اليوم الأخير صادق أعضاء المؤتمر في قرية ايفري على الوثيقة السياسية للمؤتمر، ثم عقدوا اجتماعا مع كبار ضباط الولاية الثالثة حيث قدموا لهم عرضا عن سير المؤتمر والنتائج التي خرج بها.

كما تم شكر هؤلاء الضباط على حسن التنظيم، والجو الأمن المريح أثناء انعقاد المؤتمر، ثم ترقية هؤلاء الضباط وتقليدهم الرتب الجديدة التي صنعت من الفضة في الولاية الثالثة، وقد أقيم على شرف الضيوف استعراض عسكري شارك فيه جنود الولاية الثالثة بالإضافة إلى أطفال قرية أوزلاقن، تخللته الأناشيد الوطنية [3].

---

[1] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1945-1962، المرجع السابق، ص214.

[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص125-126.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص415.

مؤتمر الصومام يؤرخ لمرحلة جديدة في تاريخ الثورة التحريرية، فقد اجتهد أغلب قادة الثورة في تقييم المسيرة الثورية، ووضعوا حلولا للمشكلات التي عرفتها الثورة، وأحسن تنظيم للجهاز العسكري حينما اجتمعوا في 20 أوت 1956، وقد سجل المؤتمرين نجاح الثورة في قطع شوط مهم من مسيرتها وزيادة معتبرة في تعداد الجيش، ورصد الصعوبات والنقائص التي كان يعاني منها جهاز جيش التحرير الوطني، ومنها الأسلحة وقلة التنسيق وسوء التنظيم. وعليه فقد وضع المؤتمرون تصورا عاما لتنظيم المشروع الثوري، وحدادو الإطار الذي يقنن سير الجهازين السياسي والعسكري [1].

بعد انقضاء أشغال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[2] أي في يوم 24 أوت 1956، بدأت وفود المؤتمر بمغادرة أوزلاقن للعودة إلى أماكنها السابقة، حيث صحابتهم مجموعات من مجاهدين الولاية الثالثة حتى حدود ولاياتهم، وقد رافق المجاهد حميمي وفد الولاية الثانية إلى غاية جبل البابور يوم 08 سبتمبر 1956، وفي نفس الشهر استشهد العقيد زيغود يوسف قائد الولاية الثانية بعد عودته من المؤتمر [3]. وقد تمخض عن هذا المؤتمر عدة قرارات هامة بالنسبة للثورة الجزائرية، خاصة وأنه كان أول لقاء يجمع أكبر عدد من القادة لتقييم قرابة سنتين من الجهاد، ورغم غياب ممثلي المنطقة الأولى، والقاعدة الشرقية التي لم تكن قد تشكلت بعد، بالإضافة إلى الزعماء التاريخين للثورة في الخارج وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، ومحمد خيضر، وحسين أيت أحمد، الا أن المؤتمر استطاع الخروج بعدة قرارات هامة خاصة في الجانب التنظيمي [4]:

---

[1] عبد الله المقلاتي، المرجع السابق، ص30.

[2] المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد زيغود يوسف، المرجع السابق، ص123.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص415.

[4] الطاهر زبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخين 1929-1962، وزارة المجاهدين، [د س]، ص164.

3) **وضع خريطة جديدة لتقسيم القطر:** وهذا على معطيات التجربة وما تليه من ظروف الحرب وذلك للتحكم في النشاط والجهات من الناحيتين المادية والبشرية، وتوفير المردودية والتأطير، وتحسين مستوى المبادرة، وايجاد روح المساعدة والتعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء القطر [1]. يتمثل ذلك في: تقسيم الجزائر إلى ست ولايات جديدة بدلا من المناطق هي: الأوراس، قسنطينة، القبائل، الجزائر العاصمة، وهران، والصحراء(أنظرالملحق6)، ثم تقسيم كل ولاية إلى مناطق وتقسيم كل منطقة إلى قسمات، وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية يرأسه عقيد، وأربعة ضباط برتبة رائد، وكل واحد مسؤول عن قطاع معين [2]. وعطاء أهمية خاصة لولاية الصحراء التي يمكنها لعب دور هام في تشتيت قوات العدو في هذه المنطقة الواسعة، وجعل من مدينة الجزائر منطقة مستقلة تسيرها لجنة التنسيق والتنفيذ، وذلك من أجل إعدادها لمعركة مصيرية حاسمة [3]. أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الادارة الجماعية، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، وفرع الاستعلامات والاتصالات، كما توجد مراكز القيادة لكل من الولاية، والمنطقة، والناحية، والقسم. القرارات السياسية تناولت التنظيم السياسي وبالشكل التالي:

أ) المحافظون السياسيون ومهامهم الأساسية تتمثل في:

- ✓ تنظيم وتثقيف الشعب، وما يتصل بالدعاية والأخبار والتوجيه [4].

---

(1) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص344.

(2) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م – 1962م، دار العلوم، الجزائر، 2002، ص272.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص32.

(4) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص138.

- ✓ الحرب المعنوية (العلاقات مع الشعب، الأقلية الأوربية، أسرى الحرب)، والمفوضون السياسيون يقدمون رأيهم في جميع برامج النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني [1].
- ✓ العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية: الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية. نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها قيادة جماعية لرجال أمنوا بالثورة، وقدموا أنفسهم فداء الوطن.
- ✓ تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير الوطني، وتحريضه على الثورة العارمة ضد المستعمر، ومحاربته بكل الوسائل المتاحة. كذلك مواجهة مناورات العدو في الداخل والخارج [2].

ب) الإدارة مجالس الشعب: مجالس الشعب تعين بطريقة الانتخابات وتكون من خمسة أعضاء منهم: رئيس ويتكلف بأحوال سكان المدينة، والشؤون الشرعية والاسلامية، والشؤون المالية، والاقتصادية، والشرطة [3]، مسؤول التنظيم، مسؤول المال، مسؤول التموين والشؤون الاجتماعية، مسؤول الأخبار مثال في ولاية (1) أوراس والمنطقة(4) نمامشة، (أنظرالملحق7).

- ➢ المهام التي تقوم بها المجالس الشعبية المنتخبة ما يلي:
  - ✓ السهر على الأمن بواسطة الشرطة، أو الدرك. السهر على رفع معنويات المواطنين بمختلف الوسائل منها: عقد الاجتماعات من حين لأخر، تبليغ عمليات وأوامر الجهة، توزيع مناشير والجرائد. ورعاية أسر المجاهدين، والشهداء، والمعتقلين. جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة.
  - ✓ تنظيم التعليم الابتدائي وتعيين المعلمين [4].

---

[1] عمار ملاح، المصدر السابق، ص131.

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص416.

[3] عمار ملاح، المصدر نفسه، ص 132.

[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص349_348.

- ✓ تنظيم التموين ومحاربة الاحتكار.
- ✓ ترتيب الحالة المدنية للمواطنين.

انطلاقا من ذلك فإن المجالس الشعبية تعتبر العين اليقين التي يرى بواسطتها جيش التحرير الوطني كل ما يجري في الوطن من تحركات [1].

ج) المنظمات المسيرة:

- ➢ **المجلس الوطني للثورة:** ويتكون من 34 عضوا دائما، منهم 17 دائمون، و17 مساعدون،

ويجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجوب الحرب، وهو الوحيد الذي يستطيع إيقاف القتال [2]، وكان رؤساء الولايات أعضاء فيه قانونيا، كما كان المجلس الوطني للثورة يشبه إلى حد ما البرلمان، أو بصفة أكثر دقة اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، حيث كان يعد سياسة جبهة التحرير الوطني [3]، كما تتمثل صلاحيته في تحديد السياسة العامة للثورة وتعيين قادتها، وتمكن عبان رمضان مهندس مؤتمر الصومام من إقناع القادة بوضع هذا الهيكل المركزي [4]. ها هي قائمة كاملة بأسماء الأعضاء الكاملين والمساعدين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية كما تألف في العشرين من أوت 1956:

- ✓ **الأعضاء الكاملون:** حسين أيت أحمد، فرحات عباس، رمضان عبان، أحمد بن بلة، مصطفى بن بولعيد، بن يوسف بن خدة، محمد العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، كريم بلقاسم، محمد الأمين دباغين، توفيق المدني [5].

---

(1) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص349.

(2) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص139.

(3) سعد دحلب، المصدر السابق، ص30.

(4) الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص164.

(5) جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص124.

عيسات إيدير، زيغود يوسف، محمد يزيد، عمران عمار.

- ✓ **الأعضاء المساعدون:** نائب بن بو لعيد، بن طوبال لخضر، محمدي السعيد، دهليس سليمان، ملاح علي، بن يحي محمد الصديق، بوصوف عبد الحفيظ، بجاوي محمد، رضا مالك، دحلب ساعد، الونشى صالح، طالبي طيب، مهري عبد الحميد، أحمد فرانسيس، إبراهيم مزهودي [1].
  - ➢ **لجنة التنسيق والتنفيذ وهي:** تضم خمسة أعضاء ظلت أسماؤهم سرا وهم: رمضان عبان، وبن يوسف بن خدة، ومحمد العربي بن مهيدي، وسعد دحلب، وكريم بلقاسم حيث كونوا الثلاثية السياسية العسكرية التي ستقود تنظيم الثورة في المنطقة المستقلة بالعاصمة [2]، وكلهم من القادة العاملين في أرض الجزائر نفسها.

عكست هذه الجنة الأهمية الأولى للعمل العسكري، واستحالة الاعتماد على الاتصالات المعتادة والدائمة بين القادة في الداخل والخارج [3]، ولهم السلطة لمراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، واللجنة المكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المكلفة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج [4].

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ أكثر من مكتب سياسي حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية، والعسكرية، ولم يعد هناك ما قد يثير أي تشابك، أو تشتت في السلطات، فالثورة الجزائرية لها الأن طليعة على رأسها يعرفها الكل والمتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ [5].

---

[1] عمار ملاح، المصدر السابق، ص133 – 134.

[2] يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 390.

[3] جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص125.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص139.

[5] سعد دحلب، المصدر السابق، ص32.

هي اذن بمثابة الهيئة العليا لتسير أعمال الثورة على مستوى كل اللجان والسهر على تطبيق كل القرارات التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة، الذي يعد الرقيب والحسيب لكل الأعمال التي يقوم بتنفيذها وتطبيقها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، ولهذه اللجنة صلاحيات في دراسة ومنح الرتب العسكرية، بالإضافة إلى أنها هي التي تشرف على جميع اللجان التي اتخذت الجزائر العاصمة مقرا لها، كما تقوم بالتنسيق بين مختلف اللجان في الولايات الداخلية [1].

1) القرارات الهامة المنبثقة عن المؤتمر:

أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري: وطبقا لهذا القرار فإن ادارة جبهة التحرير الوطني يجب أن تتمركز وتستقر داخل الوطن وهو مالم يتم العمل به[2]، وان أولوية العمل السياسي على العمل العسكري والسلطة في الداخل على السلطة في الخارج المذكورة في البرنامج ترسم اطار حرب التحرير الوطني، وستكون فيما بعد مصدر مناقشات وصراعات داخلية، أما المبدأ القاضي بأولوية السياسي على العسكري، فانه يبرز الصفة السياسية للعنف، وبحكم ذلك فأنها تكرس خضوع الرؤساء العسكريين للمسؤولين السياسي، وتعلن منذئذ عن التطور الذي يبدأ اعتبارا منذ مؤتمر باتجاه تقسيم للعمل بين الساسة والعسكريين على حين أن الساسة كانوا منذ أول نوفمبر 1954 عسكريين أيضا [3].العلاقة بين الداخل والخارج: تقرر بأن تعطي الأولوية للداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ التشارك في الادارة [4].

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص426.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص102.

[3] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص93.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص139.

يهدف من جهة ثانية على إبعاد حركة التحرير من أن تقاد من الخارج من قبل أناس مقطوعين عن المسرح العمل السياسي، ويضع بهذه الصورة أساسا لخضوع المسؤولين في الخارج للمسؤولين الذين يقودون المعركة في الداخل [1]. كما تقرر في مؤتمر الصومام إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني حيث أصبح يتشكل من المجاهدين وهم الذين يرتدون اللباس العسكري، والمدنيون وهم الذين لا يرتدون اللباس العسكري، وهم صنفان المسبلون والفدائيون، والمجاهدون الذين هم وقود الثورة.

أ) <u>هيكل التنظيمي:</u>

- فوج: يتكون من 15 جندي ونصفه من 05 جنود، ويرأس الفوج عريف أول.
- الفصيلة: تتكون من 35 جندي، يشرف عليها صف ضابط برتبة مساعد(أنظرالملحق8).
- الكتيبة: تتشكل من ثلاثة فصائل، ويشرف عليها ضابط برتبة ملازم أول.
- الفيلق: يتكون من ثلاثة كتائب، ويشرف عليه ضابط برتبة ملازم ثاني، كما ضبطت الرتب

العسكرية، واعتمدت وطبقت بعد مؤتمر الصومام (أنظرالملحق9). كانت على النحو التالي [2]:

- ✓ الجندي الأول: كابران (v) حمراء في الساعد الأيمن مقلوبة. العريف: علامتان على الشكل(v)
- ✓ المساعد: نفس العلامة واحدة تحتها خط أبيض.
- ✓ الملازم: نجمة بيضاء. الملازم الثاني: نجمة حمراء
- ✓ الضابط الأول: نجمة حمراء، ونجمة بيضاء
- ✓ الضابط الثاني: نجمتان حمروان.
- ✓ الصاغ الأول: نجمتان حمروان، ونجمة بيضاء [3].

---

[1] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص93.

[2] أحمد ذكار، <u>تطور جيش التحرير الوطني من 1954 إلى 1962</u>، مجلة الباحث في العلوم الانسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص235.

[3] عمار ملاح، المصدر السابق، ص129.

✓ الصاغ الثاني: شعار رتبته ثلاثة نجوم [1].

ب) تعيين لجنتين للعمليات العسكرية عليها عقيد:

- لجنة العمليات العسكرية لشرقي البلاد (الولاية الأولى، الثانية، الثالثة).
- لجنة العمليات العسكرية لغرب البلاد (الولاية الرابعة، الخامسة، السادسة).

2) خرج مؤتمر الصومام بوثيقة ضمت أفاق الثورة التحريرية على الصعيد الداخلي والخارجي:

أ) توحيد النظام الثوري من خلال هياكله وتنظيماته العسكرية والسياسية من القاعدة إلى القمة.

ب) وضع قواعد خاصة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري والتربوي والثقافي والاعلامي والقضائي.

ج) تنظيم المجالس الشعبية، وتأطير الفئات الاجتماعية ضمن منظمات جماهرية.

د) تحديد مهام القائمين بالنشاطات العسكرية والسياسية والاستعلامات، والاتصال.

ه) قامت المؤسسات التي انبثقت من مؤتمر الصومام على مبدأين أساسين وهما:

- مبدأ القيادة الجماعية.
- مبدأ تساوي الجميع [2].

[1] أحمد ذكار، المرجع السابق، ص235.

[2] سعاد تيرس، التحولات الكبرى في الريف إبان الثورة التحريرية 1954-1962سياسيا اقتصاديا اجتماعيا، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015، ص50_ 48.

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر الصومام وموقف القادة من قرارته

بعد تحليل دقيق لنظام الاستعماري ولوضعية الجزائر والقوات التي تنشط في العالم، للنظر إلى المنهج الذي اتبعه المؤتمرون بخصوص هذه النتائج، حيث توصل المؤتمرون بالاجتماع إلى نتيجة صارمة وأساسية تقضي بضرورة أن تكون:

1) الثورة الجزائرية ثورة شعبية: كان طابع الشعبي في ثورة جليا وواضحا في مختلف مرحلها.
2) ثورة اجتماعية: بخصوص الطبقات العديد كان مؤتمر والذين طبقوا نظام الاجتماعي للجزائر في غاية الوضوح والدقة في قرارتهم حيث عالجوا موضوع الفلاحين أولا وبعدها طبقات أخرى.
3) الثورة توحيدية والثورة وطنية: القومية العربية المزعومة في تحرير أي بلد يبقى مشكوك فيها.
4) الثورة لا مكان فيها للتحزب: أن جبهة التحرير قامت بإبعاد التحزب والتطرف والعنصرية من أرضيتها السياسية والعقائدية [1].

نجح في هيكلة الثورة لتصبح أكثر قوة، ودفعنا لتحقيق المزيد من الانتصارات وإثبات فشل فرنسا، تلاحم الأحزاب والمنظمات مع الثورة، وانشاء اتحاد التجار والعمل والطلبة، والتحاق بعض الأحزاب بالثورة [2]. يقدم مؤتمر الصومام على الرغم من كل النقائص حصيلة إيجابية لمسار الثورة.

بل وقد كان ليكون أحسن من هذا لو أنه تم تطبيق الخطوط والأفكار التي جاء بها، مثلما كان يتمتع بشرعية لا جدال فيها [3].

---

[1] خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، طبعة2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 361_365_368_364.

[2] أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور الجيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 401.

[3] محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، ترجمة: السلام عزيزي، دار القصبة لنشر، الجزائر، [د س]، ص 238.

على الرغم من أن مؤتمر جاء ببعض الايجابيات مثل: ضم باقي أعضاء الحركة الوطنية إلى الثورة، فان سلبياته كانت كثيرة نذكر منها: خروجه التام من مبادئ أول نوفمبر التي انسجم حولها المجاهدون الأوائل وتوسعت خاصة في المنطقة الأولى بقيادة بن بولعيد وخلفيته بشير شيهاني(*) [1]. نجد بعض المسؤولين الجزائريين في الخارج اعتبروا مجرد انعقاده نوع من الخيانة التي ستكون عواقبها وخيمة على مصير الكفاح المسلح في الجزائر. يذكر السيد فتحي ذيب أن بن بلة قد أنهى إليه أن المؤتمر شكل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة **للأسباب التالية:**

أ) إن اعتراض الولايات الشرقية والغربية التي تغيب عن المؤتمر لن يتوقف عند حد الاعتراض على القرارات، بل ينتظر أن يتطور إلى صدام في إطار من محاولات التصفية بين القيادات في نطاق صراع داخلي.

ب) ان الولايات المجاورة للحدود ستقوم بحجب السلاح عن الولايات الداخلية لإرغامها على التراجع عن القرارات المؤتمر [2].

لا جدال في أن المؤتمر حمل للثورة أبنية ونظاما مرتبا وتنظيما كانت جميعا مفقودة، ولكنه حمل إليها أيضا وفي نفس الوقت جهازا بيروقراطيا وورقيا انفصل شيئا فشيئا عن الواقع النضال وكانت غلطته بالأخص، هي أنه أدخل في التنظيمات القيادة شخصيات سياسية كانت على طول الزمن تعارض بضراوة الانتقال إلى النضال المسلح [3].

(*) بشير شيهاني : الرجل العظيم الذي كان من أبرز رجال الحركة الوطنية والمنظمة الخاصة، ولعب دورا قياديا في الغرب والشرق الجزائر، ورغم ذلك لم ذكر اسمه في قائمة مجلس الثورة المنبثق عن مؤتمر الصومام. حيث يقول قائل إن الشيهاني قد استشهد في 1955 وأن المؤتمرون لم يكونوا على علم بما كان يجري في المنطقة أولى. أنظر: عمار ملاح، المصدر السابق، ص13.

[1] عمار ملاح، المصدر نفسه، ص 13.

[2] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، عاصمة الثقافة العربية، 2007، ص 61.

[3] أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 114_115_116.

التي خشيت غداة نوفمبر أن تشجب علانية عملنا، ومع نجاح أسلحتنا ودعوة جبهة التحرير الوطني المؤثرة تطور هؤلاء وقفزوا في قطار السائر لينتفعوا بهذه الثورة التي احتقروها في البداية. إن البلبلة الفكرية والتناقض وانعدام المبادئ الصرمة والاستراتيجية الثورية المدروسة كلها تربعت على رأس الجبهة التحرير الوطني، وأسرنا بعد بضعة أشهر من المؤتمر ترك المجال حرا لسياسيين مصابين بمرض الطفولة اليساري أو المحافظين، لم يكن لهم في واقع أي استعداد لقيادة الثورة[1].

1) <u>اتساع دائرة الخلاف وتأثيرها على الثورة:</u>

أثرت القرارات مؤتمر التي تم إشارة إليها سابقا، ولا سيما تكريس مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج. ردود فعل معارضة ضلت تنمو وتتزايد إلى أن أصبحت واقعا مرا، أثر بشكل كبير على سير الثورة في عدة مناطق وجهات من الوطن بل وانتقل صدى الاختلاف والانقسام إلى الدول المدعمة للثورة التي كانت تحتضن بعض قداتها. إن التحول الذي طرأ على العلاقة بين القادة الثورة يعود إلى عدة عوامل أثرت في موازين القوى داخل مركز القيادة بعد سنة من انعقاد المؤتمر أي مباشر حين ابلغ عبان رمضان أعضاء الوفد الخارجي في قاهرة(*) نتائج المؤتمر مرفقة برسالة توضيحية تشرح القرارات المتخذة تحدث عن ثلاثة عناصر مهما في رسالته.

أ) تعين مجلس الوطني لثورة.
ب)أسباب وضع مبدا أولوية لداخل على الخارج.
ج) الحكومة المؤقتة [2].

---

[1] أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 114_115_116.

[*] بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة التنسيق وتنفيذ أولى لجبهة التحرير الوطني لقيادة الثانية لها. أنظر: خالفة معمري، المرجع السابق، ص 541.

[2] ميلود تيزي، <u>خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956</u>، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، [د س]، ص 153_154.

رد عليه أحمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على رسالة عبان رمضان في رسالتين [1]. قبل حديث عن مضمون رسالتين نتطرق إلى رأي بن بلة في هذه قرارات حيث قال " وهكذا ارتكبوا، في قيادة الحرب الثورية أخطاء شبه كارثية، ولم يعرفوا تقييم دور كل من المدينة الريف تقييما صائب، وفي قيادة حرب العصابات، لم يدركوا أن سكان المدينة بما أنهم يعيشون مندمجين في العدو، ان صح القول فانهم بأي حال لم يكونوا قادرين على الانتفاض الجماهيري عليه ... ومن ثم إجراء أخر يحمله طابع المزايدة اليسارية الزائفة اضراب المدارس، ففي يوم معلوم انسحب تلاميذنا من المدارس امتثال الأوامر جبهة التحرير الوطني، وتوقفت طلبتنا عن متابعة دروسهم واجتياز فحوصهم في الجامعات الفرنسية.... والأشد خطورة الذي أوجه لتنظيمات القيادية التي أوجدها مؤتمر الصومام هو تركها بدون سلاح، بدون أدوية، وبدون نقود ..." [2].

- الرسالة الأولى: تتضمن مطلب تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر إلى غاية الاستماع إلى وجه نظر الجميع وتجاهل بعض القرارات التي تضمنها بيان أول نوفمبر مثل الطابع الإسلامي حيث قال بن بلة أنه انتظر خمسة عشر يوما بينما محمد خيضر انتظر ثمانية أيام في طرابلس، كما أرفق تحفظه على قرارات المؤتمر بوجود بعض الأسماء في الهيئات القيادية لجبهة التحرير الوطني (في لجنة التنسيق والتنفيذ ومجلس الوطني) يشكل خرقا حقيقيا لمبادئ الثورة.
- الرسالة الثانية: وتمثل هذا الرسالة وضوحا أكثر لموقفه بعد أن تأكد بن بلة من قرار عزله ورفاقه من الجهاز التنفيذي لقيادة جبهة التحرير الوطني.

إن المتمعن لهاتين الرسالتين يستنتج تأزم الأوضاع بين أحمد بن بلة ممثل الوفد الخارجي وبين عبان رمضان نيابة عن القيادة الثورة في الداخل [3].

---

[1] ميلود تيزي، المرجع السابق، ص 153_154.

[2] أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 116_117.

[3] ميلود تيزي، المرجع نفسه، ص 154_155.

حسب الاعتقادات التي حظينا بها من الشهادات بأن حضور أحمد بن بلة في مؤتمر الصومام كان غير مرغوب فيه ليس من طرف عبان رمضان فقط بل كذلك من طرف بن مهيدي. وحتى نطوي صفحة الشجار بينهم حيث قال عبان أنه وعد بن بلة في الأول زورق يقوده من سواحل الإيطالية إلى سواحل الجزائرية بعد تقدير خطر الناجم عن هذه مغامرة طلب منه التوجه إلى ليبيا عبر حدود الجزائرية. بخصوص هنا يمكن قول إن بن بلة لو كان بوسعه أن يحضر المؤتمر لحضر لأنه يعرف طريق الجزائر جيدا ويمكنه طلب مساعدة لكثرة علاقاته القوية السابقة. هنا تضارب أراء في هذه حادثة بين مؤلفين وميلهم في كتابة أحداث الصراع بين بن بلة وعبأن رمضان [1]. حيث قال بن بلة أنه اضطر لتأجيل حضوره للقاهرة ليتكمن من القيام بالعديد من الاتصالات بقيادة الكفاح بالداخل لتهدئة النفوس والتخفيف من موجات الغضب التي اجتاحت تصرفات ومواقف هؤلاء القادة بعد علمهم بقرارات المؤتمر [2].

هكذا نرى أن السيد أحمد بن بلة يجعل في مقدمة مآخذه على المؤتمر أنه لم يجمع سوى قادة الولايات الرابعة والثالثة والثانية، مؤكدا أن باقي القادة قد تخلفوا عن الحضور وهم ممثلو وهران سوق هراس الصحراء والخارج. إن هذا المأخذ مرفوض من أساسه لأن منطقة الخامسة أي الغرب الجزائري كانت ممثلة في الشخص قائدها الأول محمد العربي بن مهيدي، أما المنطقة الأولى فإن عدم حضورها يرجع فقط لكون ضباطها السامين لم يتفقوا على تعيين خليفة الشهيد مصطفى بن بولعيد، وفيما يخص سوق هراس والصحراء فإنهما لم يكنا مستقلتين عن المناطق الخمس التي تأسست وانطلقت في الكفاح ليلة الفاتح من نوفمبر سنة 1954 فسوق هراس كانت تابعة للمنطقة الثانية، أما الصحراء الشرقية فكانت جزء من المنطقة الأولى [3].

---

[1] خالفة معمري، المرجع السابق، ص 333.

[2] فتحي ذيب، المصدر السابق، ص 248.

[3] محمد عربي الزبيري، المصدر السابق، ص 62_63.

2) **بعض موافق ووجهات النظر حول المؤتمر وقراراته:**

عارض الوفد الخارجي بشدة مؤتمر الصومام، الذي لم يشارك في اعداد قراراته، وأرسل احمد مهساس مندوب للثورة في قاهرة للاتصال بإطارات الولاية الأولى ومنطقة سوق هراس في مدينة غاردماو التونسية(أنظرملحق10) وضمت هذه اللقاءات عمارة بوقلاز، الطاهر غروطة، مسعود عيسى، لزهر شرايطي، محمود قنز، الحاج علي حمدي، وطاهر زبيري. وذلك لمناقشة قرارات المؤتمر، أثار بوقلاز قضية عدم اعتراف مؤتمر بسوق هراس كولاية جديدة، كذلك احتج كل من مسعود عيسى ولزهر شرايطي على قرار المؤتمر بأولوية السياسي على العسكري ورفضوا ان يخضع جيش لجبهة، كما أكد مهساس وأضاف أنه لا يمكن تسمية أولوية الداخل على الخارج بل هي ثورة واحدة في الداخل والخارج والقادة الذين هم في الخارج يواجهون نفس الصعوبات والمشاكل التي يوجهها رفاقهم في الداخل [1].

أ) موقف محمد بوضياف[*]: يؤكد اتفاق لجنة الستة قبيل اعلان الثورة اتفق على خطة: مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري لتحضير لثورة المسلحة. مرحلة الإخلال بأمن العام على أوسع نطاق. مرحلة إقامة مناطق محررة الإيواء نواة قادة الثورة تكون عبارة عن قيادة مصغرة.

ب) موقف حسين ايت احمد: ينفي علمه بانعقاد المؤتمر، بالنسبة لموقفه من قرارات فقد ساندها وطرح تشكيل حكومة مؤقتة لتجاوز هذه الخلافات [2].

---

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 165.

[*] محمد بوضياف : ولد في 1919/06/23، يعد من أبرز دعاة العنف الثوري داخل صفوف الحركة من أجل الحريات الديمقراطية، عينه مؤتمر الصومام حضروا مجلس الوطني لثورة كذلك عضو لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957، وزير دولة في أول حكومة مؤقتة. أنظر: محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 145.

[2] ميلود تيزي، المرجع السابق، ص 155_156.

رفض كل من لزهر شرايطي، مسعود عيسى، على مشيش، الحاج علي وهم قادة محليون في الأوراس الاعتراف بسلطة عجول على الولاية الأولى وحملوه مسؤولية قتل شيهاني. ونتيجة لهذه الخلافات دخلت الولاية 1 في انقسامات حادة لم يتفق قادتها على رجل واحد ليمسك بدقة القيادة [1].

ج) موقف محمد خيضر: كان في بداية أمر مساند لعبان رمضان لكن كان حريصا على منح الوفد الخارجي مكانته الدولية لأنه فوض من قبل لجنة الستة.

د) موقف محمد علي محساس: تمثل موقفه في أن قيادة الثورة من داخل الجزائر لن تنجح أو إما أن تقوم فعلا بتسيير شؤون الثورة وهنا تبقى معرضة للقبض مصالح الامن الفرنسي على أعضائها واحد تلو الأخر، وان تختفي كلية هنا لا يمكن أن نقود ثورة بهذا الشكل فتكهناتها لا تبقى داخل البلاد [2].

يمكن القول إن نتائج مؤتمر وادي الصومام قد استقبلت ظاهريا بارتياح كبير من طرف جل المسؤولين في جميع المستويات، لكنها في الواقع تسببت في ميلاد صراع داخلي على السلطة، كان يمكن أن يغذى وينتشر لو لم يحدث اختطاف الطائرة التي كانت تنقل القادة الأربعة من المغرب اقصى إلى تونس في اليوم الثاني والعشرين من شهر أكتوبر سنة 1956[3].

هما أحمد بن بلة، بوضياف، حسين ايت احمد، ومحمد خيضر بالإضافة إلى الصحفي مصطفى أشرف، كان هدف من هذه الرحلة قصد تنظيم ما كان سيعرف بمؤتمر تونس لربط الاتصالات مع الفرنسيين عبر وسائط تونسية مغربية، حيث أن اختطاف القادة خلف إثر سلبي في نفوس المجاهدين إلا أنها اكسبت الثورة الجزائرية مزيد من التعاطف والدعم الأجنبي في الوقت الذي كان في أمس الحاجة إلى هذا الدعم ومنه اجتمع ممثلو 25 دولة من كتلة الإفريقية ولأسيوية ولأمم متحدة [4].

---

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 165_ 166.

[2] ميلود تيزي، المرجع السابق، ص 156.

[3] محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 64.

[4] الطاهر زبيري، المصدر نفسه، ص 170.

وافقوا على الاجتماع، على اصدار بيان يعبر عن استيائهم من اعتقال الزعماء الجزائريين والطريقة التي تم بها اجبار طائرتهم على الانحراف عن طريقها [1].

ه) أبدى بعض المسؤولين في منطقة أوراس النمامشة معارضتهم كذلك لقرارات مؤتمر الصومام إلى أن أمدهم إبراهيم مزهودي بالمعلومات الازمة، وبذلك استطاع اقناعهم بتبني هذه القرارات وتعيين قائد قادر على تهيئة الوضع وإعادة النظام للمنطقة الأولى. ومنه عقد مزهودي جلسة صلح في تونس باسم هذه القيادة الجديدة لثورة وفي أخير وافقت اغلبية كما قال على تبني قرارات المؤتمر الصومام (ووافقت على ترشح محمود شريف لقيادة الولاية الأولى أي اوراس المنبثقة من التقسيم الجديد الذي اقره مؤتمر) [2].

في نهاية عام 1956، اجتمع عدد من أعضاء القيادة العسكرية ومن البعثة الخارجية في تونس والقاهرة للبحث في نتائج مؤتمر الصومام ولإقامة ارتباط أوثق بين الجماعتين. ومن أهم ما نتج عن المؤتمر: سرعان ما نقلت لجنة التنسيق والتنفيذ مقر قيادتها إلى تونس للتخفيف من حدة الانقسام بين القيادتين الداخلية والخارجية. عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمره الثاني في القاهرة في أوت 1957[3].

توالت وصول الأخبار إلى رئيس جمال عبد الناصر أخبار المؤسفة عن بدء مرحلة الصراع الداخلي والتصفية الجسدية بين أعضاء قيادة الولايات المعارضة لقرارات المؤتمر بصورة ازعجتنا كثيرا وكان أول الضحايا المناضل القائد البطل "مصطفى بن بولعيد" صاحب اليد الأولى والفضل الكبير في نجاح ثورة الجزائر بصموده بكل مكافحي ولاية الأوراس وأعوانه لفترة ستة أشهر الأولى [4].

---

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 170_171.

[2] الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، ترجمة: حضرية يوسفي، anep، [د م]، [د س]، ص 138.

[3] جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص 126.

[4] فتحي ذيب، المصدر السابق، ص 249.

تم اغتياله عن طريق دس جهاز راديو عليه وانفجر فيه ليقضي على حياته وعلى أركان حرية وبعض أعضاء قيادته ولحق به المناضل الجسور والوطني المخلص يوسف زيغود قائد ولاية شمال قسنطينة الذي قتل خلال قيادته لإحدى العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية وان كانت كل العلامات الاستفهام التي صاحبت ظروف ووقعت في كمين أعده الفرنسيين له بعد خروجيه من مخبئه، اشارت بأصبع الاتهام بالخيانة والغدر إلى مساعديه في القيادة إبراهيم مزهودى وعلى كافي كما علمت من كل الاخوة الجزائريين الذين وصلوا للقاهرة من الداخل الجزائر [1].

خلاصة القول ان النتائج كانت مخالفة، وكثيرون من كانوا يتخوفون من ذلك، وما جعل الشجار مسخرة بينهم هو ان المؤتمر الصومام كان سيسمح بإنقاذ الثورة من الاختناق والخروج بها من منظمة معززة ومهيكلة كإنجاز شعب كامل وأمة جمعاء ثم تحسيسهما حتى ينبعثا من جديد. أن يجادل القائد أو أكثر حول النتائج المؤتمر بطريقة لا تخفي مشاعرهم الحقيقة [2].

[1] فتحي ذيب، المصدر السابق، ص 249.

[2] خالفة معمري، المرجع السابق، 333_334.

الفصـــل الثـــانـــي

التنظيم العسكري في الشرق والغرب بعد مؤتمر الصومام 1956-1958

المبحث الأول: إنشاء القاعدة الشرقية.

المبحث الثاني: إنشاء القاعدة الغربية.

المبحث الثالث: استراتيجية فرنسية لمنع تسليح لجبهة التحرير الوطني.

المبحث الأول: إنشاء القاعدة الشرقية

قبل الحديث عن القاعدة الشرقية ينبغي علينا التعريف ولو بصفة موجزة عن هذه القاعدة، التي لعبت دورا حيويا في مجال التسليح على مدار قرابة السنتين من عمر الثورة التحريرية (خريف عام 1956 إلى نهاية عام 1958)، لاسيما بالنسبة للمناطق الثلاث: الأولى، الثانية والثالثة.

1) إطار الجغرافي للقاعدة الشرقية:

المنطقة الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن[1]، يحدها شرقا الحدود التونسية، من الشمال الغربي قالمة وعنابة، أما شمالا نجد البحر الأبيض المتوسط من بلدية أم الطبول شمال شرق مدينة القالة حتى عنابة، من الجنوب والجنوب الشرقي حدود الولاية الأولى في تبسة وسدراته(أنظر الملحق 11)، وأيضا سلسلة الجبال الوعرة التي يصل ارتفاعها إلى 1400متر، الممتدة من الشمال إلى الجنوب كجبال كاف الشيهة بوعياد، وبني صالح، وخضرة وغيرها من الجبال دون أن ننسى تلك الهضاب والتلال التي تتخللها المجاري المائية الكبرى كوادي مجردة، سيبوس وغيرها [2]، وتعود أهمية تضاريس القاعدة الشرقية إلى صعوبة مسالكها بسبب وعرتها إذ يغلب عليها الطابع الجبلي، وكثافة غطائها النباتي فأشجارها كثيفة وعالية، ولاسيما في الجزء الشمالي فهي عبارة عن أدغال. وقد أقام جيش بها وبنى مراكزه العسكرية، وتحرك بحرية كما يشاء فهي فراشه وغطاؤه، وبها أنزل أكبر الخسائر بجيش العدو، وأرغمه على فتح الحدود، وكانت هذه الجهة معبرا للقوافل العابرة من وإلى تونس، ومن التصاقه بتونس، الممون الأساس للثورة بالسلاح [3].

---

[1] عبد المالك بوعريوة، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1958، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، العدد 09، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017، ص211

[2] عبد الحليم مرجي، دور القاعدة الشرقية في التسليح الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، الجزء 1، جامعة البويرة، الجزائر، 15 فيفري 2018، ص114.

[3] عمر تابليت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الالمعية، الجزائر، 2011، ص13.

2) أوضاع سوق هراس قبل انفصالها عن الولايتان1-2:

عند اندلاع الثورة التحريرية كانت هذه المنطقة تحت قيادة الشهيد "باجي مختار" الذي قام بإعداد الخلايا الأولى للمجاهدين، والتحضير للانطلاقة بها كناحية من نواحي المنطقة الثانية (الولاية الثانية بعد الصومام)، إلا أن استشهاده يوم1954/11/20 من جهة، ثم استشهاد قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد يوم 1955/01/18، وما كانت تعرفه هذه المنطقة من نقص في السلاح وضعف الاتصال بالمنطقة الثانية من جهة ثانية، فتح هذه الناحية أمام طموح المنطقة الأولى (الأوراس) بقيادة شيهاني بشير لتوسيع العمليات العسكرية نحو جبال سوق هراس، وبني صالح حتى بلوغ ناحية القالة، ويظهر أن هذا الطموح أصبح أكثر جدية بعد معركة الجرف الشهيرة. في هذه الظروف أرسلت المنطقة الأولى (الأوراس) فوجا بقيادة أحمد الأوراسي نحو هذه الناحية حيث استقر بجبال بني صالح في مارس 1955 دون أن يعلن قادة الأوراس عن نيتهم في ضم هذا الجزء إلى منطقتهم، فأصبحت هذه الناحية تتنازعها المنطقتان (الولايتان) الأولى والثانية[1](أنظرالملحق12)، ونتيجة لذلك دخلت الناحية في مشاكل داخلية قد برزت إلى العيان في عام 1956 بسبب الصراع على قيادة الناحية بين قيادة الأوراس ومجاهدي المنطقة وعلى رأسهم" جبار أعمر" أحد القادة البارزين والذي تعرض للتصفية الجسدية بتاريخ 1956/04/11 مما عمق المشاكل أكثر، على إثر هذه الأوضاع المتردية التي أصبحت تعيشها ناحية سوق هراس، قد تم عقد اجتماع في حدود شهر جوان 1956لتشكيل قيادة لمنطقة سوق أهراس ورفض الانتماء لأية منطقة (ولاية) من المنطقتين المتنازعتين سواء المنطقة الأولى أو الثانية بعد ذلك تم تكوين قيادة عامة لولاية سوق أهراس [2].

[1] عبد المالك بوعريرة، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1958، المرجع السابق، ص211_212.

[2] عبد الحليم مرجي، المرجع السابق، ص116.

3) قيادة الثورة تقر بتشكيل القاعدة الشرقية:

وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ وهي القيادة العليا للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام نفسها أمام الأمر الواقع، خاصة بعد أن أصر قادة هذه الجهات على تشكيل ولايتين غير تابعتين لا للولاية الأولى ولا الثانية بسبب انقطاع الاتصال مع الولاية الثانية التي كان يمثلها في المنطقة "عمار بن عودة"، والولاية الأولى بعد رحيل "الوردي قتال"، فأرسلت اللجنة اعمر أوعمران الذي اجتمع مع قادة سوق أهراس في باجة بتونس، وحضره إلى جانب عمارة بوقلاز كل من شقيقي بلقاسم، السبتي بومعراف، الحاج لخضر السوقهراسي، والعيساني، والطاهر زبيري[1].

بعد الاجتماع أرسل أو عمران تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ مقترحا، جعل سوق أهراس منطقة لتموين الثورة بالسلاح لكونها تقع على الحدود الشرقية مع تونس.

نظرا لحاجة الثورة في ذلك الوقت إلى الأسلحة، فقد تشجعت وأقدمت على خطواتها الجريئة المتمثلة في قبول مقترح أو عمران، وتشكلت حينها ما أصبح يعرف بالقاعدة الشرقية بقيادة عمارة بوقلاز في ديسمبر1956[2].

4) مهام التي كلفت لجنة التنسيق هذه المنطقة القيام بها:

أ) تموين ولايات الداخل (الثانية الثالثة، والرابعة) بالأسلحة والذخيرة.

ب)تدريب وتسليح وإيواء القوافل التي تأتي من الولايات الأخرى.

ج) ضمان أمن وعبور القوافل وتموينها، وتبليغ التعليمات وأوامر القيادة العامة [3].

---

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص178.

[2] عمر تابليت، المرجع السابق، ص92.

[3] عبد المالك بوعريرة، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1958، المرجع السابق، ص213.

- عملا بقرارات مؤتمر الصومام سارع عمارة العسكري إلى: اتخاذ سلسة من الإجراءات، ومن بينها:
  - تعين القيادة العليا للقاعدة الشرقية.
  - تقسيم القاعدة إلى مناطق، ونواحي، وقسمات.
  - اتخاذ قرارات عسكرية، وتناولت تنظيم الجيش، وإحداث الرتب العسكرية.
  - اتخاذ قرارات سياسية، وتناولت تشكيل المجالس الشعبية، وإنشاء المحاكم.
- **تعيين القيادة العليا للقاعدة الشرقية:**

عمارة العسكري المدعو بوقلاز قائدا للقاعدة الشرقية، ينوبه ثلاث نواب وهم:

الرائد محمد الطاهر عواشرية / الرائد الطاهر سعيداني / الرائد سليمان بلعشاري [1].

وجد في القاعدة الشرقية مجاهدون رواد أمثال: الحاج لخضر، رابح نوار، شويشي العيساني، عبد الرحمن بن سالم، أحمد دراية، محمد شريف مساعدية، طاهر ساعد السعود، الطاهر زبيري، وكان هذا الأخير برتبة عقيد على رأس الولاية الأولى [2].

أ) أسندت قيادة المنطقة الأولى إلى العيساني شويشي، ينوبه ثلاث نواب هم:
  - بشايرية علاوة نائب عسكري.
  - رصاع مازوز نائب سياسي.
  - الحاج خمار نائب استعلامات [3].

[1] عمر تابليت، المرجع سابق، ص94.

[2] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص47.

[3] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص95.

ب) أما المنطقة الثانية فأسندت قيادتها إلى عبد الرحمن بن سالم ينوبه ثلاث نواب هم: لخضرواتي نائب عسكري، الحنفاوي رماضنية نائب سياسي، جبار الطيب نائب استعلامات.

ج) كلف الطاهر الزبيري بالمنطقة الثالثة، وكان نوابه هم: السبتي بومعراف نائب عسكري، موسى لحواسنية نائب سياسي، محمد لخضر سيرين نائب استعلامات [1].

إذا كان التنظيم السياسي والاداري للقاعدة الشرقية قد ارتبط بالمناطق (ثلاث مناطق)، والنواحي (تسع نواحي) والأقسام (سبعة وعشرون قسما)، فإن تنظيم أو الهيكلة العسكرية للقاعدة يرتبط أساسا بانتشار فيالق، وكتائب، وفصائل جيش التحرير الوطني على الرقعة الجغرافية التي تحدد في إطارها البنية التنظيمية السياسية والإدارية للقاعدة [2]. وبتاريخ 16أكتوبر 1956 تم تشكيل الفيلق الأول، أما الفيلقان الثاني والثالث فقد تم تشكيلهما في الفاتح نوفمبر1956، في حين تشكل كل من الفيلق الرابع والخامس في1958(أنظرالملحق13).

- **<u>الفيلق الأول يضم:</u>**

أ) <u>الكتيبة الأولى:</u> الملازم الشاذلي بن جديد قائدا الأولى ويساعده ثلاثة مرشحين وهم كالتالي:

المرشح حداد عبد النور نائبا أول مكلفا بالشؤون العسكرية، المرشح أحمد طرخوش نائبا ثاني مكلفا بالشؤون السياسية، وحامدي حامد نائبا ثالث مكلفا بالموصلات والأخبار [3].

ب)<u>الكتيبة الثانية:</u> فقد ضمت كل من بوبير يوسف، وعبود علي، وعبد اللاوي عبد القادر، وبو طارف فاضل [4].

---

[1] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص95.

[2] الطاهر جبلي، <u>دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962</u>، دار الأمة، [د ت]، ص111.

[3] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص47-48.

[4] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص112.

المرشح بن صغير حسين نائب ثالث مكلف بالموصلات والأخبار.

ج) الكتيبة الثالثة: يرأسها الملازم الأول عمورة بلقاسم، ينوبه ثلاث نواب برتبة مرشح وهم:

المرشح عمار زواغي المدعو لاندوشين نائب أول مكلف بالشؤون العسكرية. المرشح عبد الله بوعشة نائب ثاني مكلف بالشؤون السياسية، المرشح بن محفوظ نوار نائب ثالث مكلف بالموصلات والأخبار. قاد هذا الفيلق المنطقة الشمالية وزاول فيها نشاطه العسكري [1] وفي المنطقة الثانية ضمت الكتيبة الرابعة في قيادتها بشيشي محمد الصالح، بوخذير علي، سعودي مسعود، وسنوسي محمود [2].

د) الكتيبة الخامسة: مقرها جبال أولاد شيخ، وتداول على قيادتها الملازم الأول جبران مبروك، ثم السعيد فطايمية، ثم محمد الطاهر دوايسية، ثم سردوك مداني.

نوابها: سليمان عتارسية، العياشي صياد، خياري محمد السعيد.

ه) الكتيبة السادسة: مقرها جبال بني صالح، أسندت قيادتها إلى الملازم الأول: عصفور محمد الشريف، ثم خلفه عمار شكاي، ثم نوار بن محفوظ.

نوابها: الصادق رفاس، الشريف دعاس، حمزة عوفي، حسن المدعو سبينجو، عمار كمامس، شابي جبار، محمد الشريف شلبي، قاد هذا الفيلق المنطقة الممتدة من الداموس إلى سوق أهراس، وزاول فيها نشاطه العسكري [3].

و) الكتيبة السابعة: غليس محمد حمة، وجودي عبد الحميد، وشربي عبد الحميد.

ز) الكتيبة الثامنة: السبتي بومعراف، وبن دحوة محمد، وديب صالح، وقبايلي علي [4].

---

[1] عمر تابليت، المرجع السابق، ص96.

[2] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص112.

[3] عمر تابليت، المرجع نفسه، ص97 _98.

[4] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص 113_114.

ح) الكتيبة التاسعة: نوبلي الزين، وذيب عبد الله، ودراني عبد القادر، وقطاف إبراهيم. وعن تشكيل الفيلق الرابع والخامس والسادس.

يذكر تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة بالقاعدة الشرقية نظرا لاتساع منطقة الفيلق الثالث، وتطور المواجهة بين قوات جيش التحرير الوطني وقوات العدو داخل الخطوط المكهربة، قررت قيادة القاعدة الشرقية إحداث فيلق رابع ليتقاسم المنطقة الثالثة مع الفيلق الثالث ذلك في سنة 1958[1].ساهم في تكوينه وتدريبه محمد الوهراني، وأسندت قيادته إلى النقيب محمد لخضر سيرين، ينوبه ثلاث نواب برتبة ملازم هم: يوسف لطرش نائب أول مكلف بالشؤون العسكرية، أحمد دراية نائب 2 مكلف بالشؤون السياسية، علي باباي نائب ثالث مكلف بالأخبار والموصلات[2]. وبالنسبة للفيلق الخامس والسادس فقد شكلا بفعل الحاجة الملحة إلى ايجاد قوة للتدخل السريع في ميدان التموين، وحماية قوافل السلاح المتجهة نحو الداخل، وتمهيد الطريق لها بفتح ثغرات في الخطوط المكهربة، وقد ترأس الفيلق الخامس جبار الطيب، والفيلق السادس أحمد (حمة). مثلما توحي شهادة المجاهد تحري على الذي يذكر أن عدد الفيالق صارت12 فيالق سنة 1960 دون توضيح ازدياد أعداد تلك الفيالق [3]. كما طور جيش التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام تجهيزاته في ميدان الاتصالات والاستعلامات، وتم تكوين شبكة قوية جدا في هذا المجال خاصة بعد أن تمكن جيش التحرير من الحصول على أجهزة في هذا المجال أغلبها غنمها من العدو، والبعض الأخر تم شراؤه مثل: وسائل (التنصت، الاتصال، والشفرة). وقد لعبت هذه الوسائل دورا كبيرا في تحديد أماكن العدو، والاتصال بمختلف الفيالق والمناطق، وبفضل هذا التطور في الوسائل تمكنت القاعدة الشرقية من تزويد الولاية الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة بالأسلحة [4].

---

(1) الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص113_117.

(2) عمر تابليت، المرجع سابق، ص99-100.

(3) الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص118.

(4) أحمد ذكار، المرجع السابق، ص236.

5) نماذج من عمليات عسكرية للقاعدة الشرقية:

أ) معركة بوعباد1957:

شاركت فيها الفصيلة 3 من الكتيبة 2 التابعة للفيلق 1 بقيادة يوسف بوبير، بدأت المعركة على الساعة 17:00، وانتهت على 20:00. سببها التحاق مجموعة من المجاهدين بقوات الجيش الفرنسي، وتشكيلهم لقوة تنشط في جبل بوعباد، ومحاولة وضع حد لنشاطهم [1]. اضطر حايفي مبروك وفصيلته إلى وقف المعركة بسبب استنفاذ الذخيرة خاصة البنادق الرشاشة من نوع بران انجليزية الصنع ورشاش 29/2، وكانت الخسائر ضئيلة بالنظر إلى شراسة المعركة وطول أمدها وضخامة حجم القوات التي عبأها العدو. استشهد 14 مجاهدا، وجرح 12أخرون وينتمي معظمهم إلى نفس الفصيلة. تلقى العدو هزيمة نكراء في عملية التطويق والتمشيط بحيث أوقفت الكتيبة بكمالها دون الوقوع في مخالب العدو، وعدت خسائر العدو يومها بالعشرات ولم تكف المروحيات التابعة للصحة العسكرية عن نقل الموتى والجرحى طوال النهار [2].

ب)معركة الواسطة 11 جانفي 1958:

تعتبر من أشهر المعارك التي خاضها جيش التحرير في القاعدة الشرقية، وتعود أسبابها إلى اعتراض جنود العدو سبيل المتسوقين الجزائريين. إلى السوق الأسبوعية بساقية سيدي يوسف، وكذا الاعتداء على مشتتة أولاد بوغالم. وقبل المعركة ب 5 أيام دعت قيادة الفيلق 3 التي كان على رأسها "حواسنية موسى" إلى اجتماع لدراسة الوضعية العامة للمنطقة لوضع حد لاعتداءات الجيش الفرنسي على المدنيين. أرسلوا دورية عسكرية (مشتتة أولاد بوغالم) لمتابعة تحركات العدو، وجلب الأسلحة [3].

---

[1] عمر تابليت، المرجع السابق، ص131_132.

[2] خالد نزار، روايات معارك حرب التحرير الوطنية 1958-1962، تقديم: سليمان الشيخ، ترجمة: مهني حمدوش، منشورات الشهاب، الجزائر، 2002، ص140_141.

[3] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص132_133.

هيأت ثلاث فصائل ودعمت قيادتها بثلاثة أخرين، فالفصيل الأول بقيادة العياشي حواسنية ونائبه بغدوش عبد السلام، الفصيل الثاني بقيادة حمة لولو ونائبه بن علالة، أما الفصيل الثالث بقيادة صالح مسادي المدعو نهرو ومعه نائبه مصطفى الوهراني [1].

أخذت كل فصيلة موقعها المحدد حسب الخطة، ولم يكونوا يتوقعون أن يقع الفرنسيين في الكمين بتلك السرعة، إذ أنهم وبمجرد أن شاهدوا قوات العدو حتى بدأوا في إطلاق النار من ثلاث جهات وقصفهم بقذائف الهاون التي شتت صفوف العدو، وأوقعت بينهم الكثير من القتلى والجرحى، وأينما حاول العساكر الفرنسين الهروب من ميدان المعركة إلا ووجدوا نيران المجاهدين تصدهم بقوة، ولم يتركوا لهم سوى منفذ واحد للهروب منه أشبه بعنق الزجاجة [2]. وذلك وفق خطة مدروسة،

ما إن خرج الفرنسيون من الحصار وفروا عبر عنق الزجاجة حتى وقعوا أمام سدادته، حيث وجدوا فصيلة أخرى من المجاهدين في انتظارهم، وكان الاستقبال حارا إذ فوجئوا بوابل الرصاص يسدد باتجاههم، ومرت بعساكر الفرنسيين لحظات قاتلة، وتعالت أصواتهم بالصراخ وطلب النجدة [3].

أسفرت العملية عن قتل 11 جنديا، وإصابة 10أخرين بجروح، وأسر 5 أخرين، ولولا تدخل الطيران الفرنسي لا بيدت الكتيبة بكاملها. استغلت قضية الأسرى إعلاميا، وكانت مادة دسمة قبل أن يتم إطلاق سراحهم شهر أفريل 1959[4].

---

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص188.

[2] إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص121.

[3] الطاهر زبيري، المصدر نفسه، ص188_189.

[4] عمر تابليت، المرجع السابق، ص161.

ج) معركة البطيحة (الكاف لعكس) فيفري 1958:

بعد ثلاثة أيام من العدوان الفرنسي على قرية سيدي يوسف، وكرد فعل على ذلك نضم الفيلق الثالث سلسلة من الهجومات والمعارك في المنطقة الثالثة للقاعدة الشرقية المحاذية لخط موريس، ونخص بالذكر معركة كاف العكس في 11 فيفري 1958 [1].كانت بقيادة الطاهر الزبيري قائد الفيلق الثالث وتحت إمرته كتيبتان، احدهما بقيادة حمة غليس، والثانية بقيادة السبتي بومعراف كانتا قد وصلتا إلى جنوب غرب سوق أهراس لدعم الكفاح هناك [2]، وقد أرادت السلطات الفرنسية القضاء بشكل مبرم عل المجاهدين المرابطين على سفوح جبال سوق أهراس وسد ثغرات خط موريس التي ينفذ عبرها المجاهدون إلى التراب التونسي، فجمعت جيشا ضخما يقدر تعداده بأربعين ألف عسكري وضابط من قوات المظليين معززين بالحركي ومدعمين بالطائرات والمروحيات والمدرعات العسكرية، وقامت هذه القوات بعملية تمشيط واسعة للمنطقة الواقعة جنوب غربي سوق أهراس لتطهيرها من عناصر جيش التحرير الوطني[3]. بدأت المعركة بمنطقة البطيحة ثم امتدت على مساحة تفوق عشرة كيل ومتر2، وشملت الكاف لعكس، وادي الشحم، العوايد، صفاحلي، ودامت سبعة أيام. وكان القصف بجميع أنواع الأسلحة لتلك الأحراش والغابات التي يتحصن بها جيش التحرير عنيفا، استعملت معه القنابل الحارقة قصد إرغام المجاهدين على الدخول في معركة كلاسيكية مباشرة، غير أن استراتيجية جيش التحرير الوطني اعتمدت على حرب العصابات، وتجنب الدخول في مواجهة والتحصن بالأماكن الوعرة التي يصعب على الأليات العسكرية الوصول إليها، والابتعاد عن مرمى نيران الدبابات والمدافع [4].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص136.

[2] عمر تابليت، المرجع السابق، ص161.

[3] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص192.

[4] عمر تابليت، المرجع نفسه، ص161_162.

خلال هذا الحصار المضروب سمع مجاهدي جيش التحرير عبر الاذاعة خبر ارتكاب الفرنسين لمجزرة ساقية سيدي يوسف، إلا أن القصف الجوي للطائرات الحربية أرهق جنود جيش التحرير لعدم امتلاكهم لأسلحة مضادة للطيران، ومع ذلك كانوا يطلقون النار على الطائرات الفرنسية بأسلحة خفيفة، ومع ذلك قد تمكن مجاهدو جيش التحرير من إسقاط طائرة هليكوبتر بواسطة بندقية الرشاشة من نوع 4-29، وسقط أحد المجاهدين القناصة ويدعى "محمد التيرور" جريحا في هذه المعركة عندما كان يطلق النار على الطائرات الحربية من بندقيته الرشاشة [1].

غير أن تصميم العدو على ابادة المجاهدين في تلك المنطقة، ودفعه بالفرق العسكرية من الجنوب في قلب المعركة قد سهل مهمة المجاهدين، وأثناء المعركة مرت بالقرب من مسرح العملية قافلتان محملتان بالأسلحة قادمتان من تونس واحدة تابعة للولاية الثانية، والأخرى تابعة للولاية الثالثة، وتمكنتا بعد المناورة الإفلات والتقدم إلى لأمام. أما الخسائر المعركة فقد بلغت 250 شهيدا من بينهم السبتي بومعراف، والشريف ملاح، وحوالي 170 عسكريا فرنسيا من بينهم ضابط برتبة عقيد يدعى روكول قتل بعد أن أسقطت طائرته العمودية التي كان يقودها للإشراف على سير العملية [2].

6) عمليات عسكرية ارتبطت بالعبور:

أ) معركة سوق أهراس الكبرى:

لقد رواها الكثير من المجاهدين الذين كتب لهم أن يعيشوا بعدها، ويعدون على الأصابع، وأحسن من راوها الملازم الأول "سالم جيليانو" مسؤول احدى كتائب الفيلق الرابع، والناجي الوحيد من بين المسؤولين الأخرين [3].

---

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص193.

[2] عمر تابليت، المرجع سابق، ص162.

[3] عمر تابليت، المرجع نفسه، ص137.

يذكر بأن معركة سوق أهراس من أكبر معارك العبور التي خاضها جيش بالقاعدة الشرقية على خط موريس1958(أنظرالملحق14)، بحيث دامت ستة أيام، ويمكن حصر أسبابها فيما يلي:

- أصبحت المنطقة التي استحدثت خصيصا لتمركز الفيلق الرابع معزولة تماما عن الثورة، بعد معركة كاف العكس التي وقعت في الأسبوع الأول من شهر فيفري 1958، وظهرت الحاجة إلى الانتشار بها لتكون همزة وصل بين الداخل والحدود التونسية.
- ربط الاتصال بين ولايات الداخل بالحدود، على أساس أن هذه المنطقة تتصل بالولاية الثانية عن طريق الناظور، وحمام النبايل، وتتصل بالولاية الأولى عن طريق سدراتة.

غير أن السبب الرئيسي يرجع إلى عملية حماية واسناد قافلة لنقل السلاح كانت متوجهة إلى الولاية الثانية [1]. أضحى تشكيل الفيلق 4 للقاعدة الشرقية أمرا ضروريا نظرا لكثافة عبور وحدات الإمداد تدعيما للدفاع حول الحاجز المكهرب وأيضا حرصا على التخفيف من الضغط على الوحدات الثلاثة الكبرى (النواحي 1و 2و 3) التي تحملت إلى غاية ذلك الوقت الجزء الأكبر من الجهد المبذول في الإمداد بفضل الاقتطاع الدائم من قبل عساكرها [2]. وقد شرع في التنظيم مع بداية شهر أفريل وبسبب أحداث ساقية سيدي يوسف لم يتم تجميع المجاهدون إلا في شهر مارس 1958. وبعد استكمال الإجراءات الضرورية تقرر أن يغادر الفيلق عين مازر متوجها إلى ظهرة سوق أهراس (غربها)، وقبل المغادرة تلقى قادة الكتائب تعليمات من قائد المنطقة محمد لخضر سيرين يأمرهم فيها بأن يكونوا يوم 25 أفريل مساءا عند الخط الحاجز للشروع في عملية العبور ليلا عند غياب الشمس، كما تنص تلك التعليمات على تجنب الاحتكاك بالعدو وعدم التدخل عندما تتعرض كتيبة من الكتائب الثلاثة لأي عدوان حتى تتم عملية العبور دون مشاكل [3].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص138_139.

[2] خالد نزار، المصدر السابق، ص151.

[3] عمر تابليت، المرجع سابق، ص138_139.

ليلة 25 أفريل 1958 شرعت قيادة الفيلق في مباشرة مهمتها الصعبة والشاقة خصوصا، وأن عملية اجتياز خط موريس ليس بالأمر الهين نتيجة الحصانة العسكرية من طرف فرق الجيش الفرنسي على الخطوط المكهربة بحيث وقع الاختيار على أن تتم عملية العبور قرب مدينة سوق أهراس، ولذلك قامت عناصر من كتائب الفيلق بتهيئة ممرات وثغرات في الخطوط عن طريق الحفر تحت الأسلاك الشائكة بعد التأكد من خلوها من الألغام، وقبل طلوع فجر يوم 26 أفريل عبرت كتائب التسليح المتوجهة إلى الولاية الثانية ثم عبرت وراءها كتائب الفيلق الرابع، وتمركزت حول مدينة سوق أهراس في كل من بوصالح والزعرورية، والحمري (دكمة)، ووادي الشوك [1] .

أصبح المجاهدون على تماس مع العدو بعد عملية العبور، وحاولوا عدم مناوشته أول الأمر، وعندما التحمت القوتان وتأكد أنه لا يوجد حل أخر غير القتال، وتكبيد الفرنسين خسائر كبيرة. بدأت المعركة بهضبة المواجن، وتتابعت الهجمات من كلا الجهتين، وأبلى المجاهدون البلاء الحسن، وكان الأمر بالنسبة لهم أن ينتصروا أو يموتوا، وخلا اليومين الأولين التصقت القوات ببعضهما، وأستعمل السلاح الأبيض، وسقط الكثير من القتلى في الجانبين [2].

تطور الوضع باستعمال العدو للسلاح الجوي المكثف عن طريق طائرات حربية مختلفة، وفي نفس الوقت شرعت القوات البرية وكتائب الدبابات المصفحة من مختلف الجهات في حركة التفاف حول كتائب الفيلق، وقافلة السلاح المتجهة نحو الولاية الثانية، وبلغت المعركة أشدها خصوصا على الخطوط المكهربة إلى درجة استخدام السلاح الأبيض، واستمر الوضع على هذا الحال ما يقارب الأسبوع، وتسربت وحدات أخرى من الفيلق نحو الحناشة وصلت حتى ناحية الدهوارة [3].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص141.

[2] عمر تابليت، المرجع السابق، ص141_142.

[3] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص142_143_144.

اليوم الخامس من المعركة تم اكتشاف موقع يوسف لطرش عند استعماله لجهاز الارسال طالبا القيام بعملية إلهاء وتضليل من الجهة الثانية للخط المكهرب الشائك، وبعد ظهر نفس اليوم سقط البطل تحت قذائف الطيران. لقد شعر العدو بالتعب كما شعر المجاهدون أنفسهم وبدأ العدو بسحب وحداته الثقيلة، وأخذ المجاهدون مع ذلك الانسحاب يجمعون بعضهم بعد أن كانوا مبعثرين، ولم يبقى إلا بعض المروحيات وطائرات الاستطلاع تجوب الأجواء فوق منطقة المعارك[1].

خلفت المعركة المعركة عددا كبيرا في صفوف العدو خصوصا بالنظر إلى كمية الأسلحة التي غنماها المجاهدون، ولقد تمكن العدو من اعتقال عدد قليل من الجنود لأنهم كانوا يفضلون الموت عن السقوط في قبضة العدو أحياء، أما الخسائر فقد قدرت بحوالي 600 شهيد لأن الجنود كانوا يقاتلون في ميادين مكشوفة ضد عدوا ملغم بالسلاح[2].

[1] عمر تابليت، المرجع السابق، ص142.

[2] خالد نزار، المصدر السابق، ص 163.

المبحث الثاني: إنشاء القاعدة الغربية

تمتد هذه المنطقة من البحر المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الجزائر، وتمتد على الحدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا، وهي تتربع على 1/3 من مساحة الجزائر، وقد أنشأها العربي بن مهيدي بمعاونة عبد الحفيظ بوصوفة، وللإشارة فإن عمل العسكري لم يبدا في وهران عام 1954 لأن الاستعمار قضى على الفرق الصغيرة التي تكونت حينذاك، و بعد ذلك تكونت الخلايا في أول أكتوبر 1955 وبدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران التي كانت تشمل النواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات وتلمسان وسبدو وجهة مغنية، وبعدها توسعت منطقة وهران بعد 1956 لتشمل عين تموشنت وسيق وغليزان[1]. كلفت قيادة العمليات العسكرية الغربية، علاوة على تسيير القوات الموجودة في المغرب، بتنسيق العمل العسكري بين الولايات الرابعة والخامسة والسادسة(انظر الملحق15).

1) تنظيم الجيش على القاعدة الغربية:

قبل 1958 لم يكن لجيش التحرير في الحدود الغربية والشرقية تنظيم جيد وقيادة موحدة، كانت وحدته تتنقل بين مراكز منتشرة على طول الشريط الحدودي أو داخل الأراضي المغربية والتونسية، في المغرب كانت هذه المراكز موجودة معظمها بالداخل مثل مركز العريش وخميسات ووجدة، كانت القوات الغربية أحسن تنظيما وأكثر انضباطا من الشرقية[2]. الحدود الغربية، تمتد من مدينة وجدة المغربية إلى ما وراء مدينة سعيدة بالتراب الوطني، وضع بها ستة فيالق، كتائب لأسلحة الثقيلة والكوماندوس، وعدد كبير من الجنود المرابطة هنالك خلال الفترة ما بين 1956 و1958[3].

---

(1) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص233.

(2) صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص48_ 272.

(3) أحمد أذكار، المرجع السابق، ص 236.

تم تقسيم الهيكل التنظيمي لجيش على الحدود الجزائرية المغربية إلى نطاقين جغرافيين:

أ) المنطقة الشمالية تنقسم إلى ناحتين: الناحية الأولى تمتد من سعيدية إلى زوج فاقو والثانية تمتد من زوج فاقو إلى تندرار جنوب شرق مدينة وجدة المغربية، في بداية الثورة كانت تتمركز بالمنطقة الشمالية أفواج وفصائل وكتائب لجيش التحرير على الشريط الحدودي داخل الأرضي المغربية الجزائرية، ثم بعد ذلك أنشئت الفيالق، وكان عددها 06. بالإضافة إلى كتائب الأسلحة الثقيلة، وكتائب الكوماندوس وكان تعدد الجيش في هذه المنطقة يزداد أو ينقص حسب ظروف الحرب، إذ وصل إلى سبعة آلاف مجاهد.

ب) المنطقة الجنوبية: كانت تتركز فيها 06 فيالق، وكتائب خاصة بالأسلحة الثقيلة وهي متشابهة من حيث التنظيم للمنطقة الشمالية يتمركز بها ثمانية آلاف مجاهد. وكانت مراكز جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية تزيد عن 60 مركزا بالإضافة إلى القواعد والمعسكرات مهمتها التدريب والتكوين والتموين والإمداد [1].

بعدما استعانت هذه المراكز بإنشاء السلاح بفنانين جزائريين وأجانب نذكر من بينهم "رابتيس بادرت" هذه مديرية بإعطاء دفع للعديد من الوحدات السرية للتصنيع المنتشرة عبر نقاط مختلفة فوق التراب المغربي، وبعد ما أخذت في صنع القنابل والسكاكين توصلت إلى صنع مدافع الهوان ذات عيار 60 و80 والبنقالور لتفجير السلاك الشائكة الملغمة لينتهي الأمر إلى صنع رشاشات من نوع أستين ... إنه السلاح الذي كان يجب إرساله إلى الجزائر [2].

[1] بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص93.

[2] محمد لمقامي، رجال الخفاء مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، ترجمة: علي ربيب، وزارة المجاهدين، 2005، ص 238_239.

قصد بيان ما نقوله لقد وجد جزائري ثري في المغرب ولكن أصله من ميلة مثل بوصوف وهو محمد خطاب الذي وضع تحت تصرف مصلحة التموين محلات في ضيعته لتنصيب هذه الورشات لصنع أسلحة. نجد أن مصلحة التموين للغرب قد صنعت كمية كبيرة من أسلحة عجزت عن توجيهها نحو الجزائر، وبعض هذه الأسلحة مثل مدافع الهون والبنقالور قد استعمل من طرف الفيالق الحدود [1].

2) المراكز التي كانت مخصص في صناعة الأسلحة:

المراكز	***مهامها***
مركز جبل أولوت	للتدريب العسكري
مركز جنان عبد الله ديدي	مختص في استعمال الأسلحة
مركز جنان مسواق	لتخزين القنابل
مركز جنان منصوري	خاص بالتموين

3) المراكز التي أنشأتها قيادة الثورة لتدعيم نشاط المراكز بعد الانطلاقة نذكرها [2]:

[1] محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 238_239.

[2] الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 316_317.

المراكز	***مهامها***
مركز تطوان	تصنع القنابل الإنجليزية والمتفجرات.
مركز سوق الأربعاء	مختص في تصنيع القنابل من نوع الإنجليزي والفرنسي والبنقالور.
مركز بزنيقة	المختص في صناعة القنابل الأمريكية وتركيب البنقالور، السلاح أبيض.
مركز ثماره	يصنع الرشاشات الخفيفة من نوع مات 49 والسلاح أبيض.
مركز سخيرات	مختص في صناعة مدافع الهاون عيار 45 ملم والمتفجرات.
مركز محمدية	يصنع مدافع الهاون عيار 60 و80 ملم والبنقالور والأنغام.
مركز الدار البيضاء	يصنع البازوكا والمات عيار 49 والمتفجرات والأنغام والسلاح ابيض.

بهذه المصانع نجد جنود جيش التحرير وكذلك بعض المهندسين الأجانب [1].

تولى قيادة في ولاية وهران الخامسة التي تعتبر أكبر الولايات الشمالية الغربية الخمس، في البداية بن مهيدي ثم خلفه بوصوف، وقد قام هذان القائدان بتنظيم الكثير من جنودهم وتزويدهم بالعتاد في الناظور في مراكش في اسبانية [2].

[1] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص235_236.

[2] جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص 155.

4) عملية التموين وتسليح بالقاعدة الغربية:

إن الولاية 5 بحدودها الغربية مع المغرب كانت مجهزة منذ صيف 1956 بهياكل التقاط وجمع الأسلحة ويعود ذلك إلى 1955 عندما كان بن مهيدي يتكفل بنفسه بمهمة قيادة قوافل التسليح متتبعا في ذلك خط الناظور وزوج فاقو ومغنية وكان المجاهد بوشاقور ذو الخبرة الكافية بمعرفة المسالك المنطقة يقوم بمهمة الدليل الأول المسؤول في المنطقة الغربية، بعد مغادرة بن مهيدي إلى العاصمة في 1956. كانت قيادة الثورة بالولاية 5على استعداد معنوي ومادي لتصور استراتيجية تهدف إلى تقوية الأرصدة اللوجستيكي لثورة وذلك قبل عملية حجز المركب أتوس Athos[1]: (هي سفينة كبيرة قام بشحنها جزائريون ومصريون بكميات كبيرة من السلاح والذخائر المتفجرات(أنظرالملحق16)، بعضها من مصر وبعضها أخر اشتراه الوفد الخارجي، تعتبر شحنتها أكبر شحنة كانت ستحظى بها الثورة الجزائرية، سفينة احتجزت 16 أكتوبر 1956 ناحية وهران بعد إقلاعها في 04 أكتوبر ليلا من ميناء الإسكندرية -مصر– من طرف القوات الفرنسية مستعملة أسلوب القرصنة وليست السفينة الوحيدة التي تم احتجازها)[2]. استفادت المنطقة الغربية في شهر مارس 1956 من كمية أسلحة وذخائر تم تهريبها إلى السواحل الغربية عن طريق المراكب د فاكس الذي تم شراؤه من اليونان وكانت السلطات الاسبانية قد غضت الطرف عن تهريب السلاح عبر المناطق التابعة لها بالمغرب بعد اتصالات أحمد بن بلة بمحمد الخامس[3]، يقول بن بلة "وذهبت لمقابلة محمد الخامس في مدريد. ووجدته رجلا بسيط ذكيا...وانتهت بنتائج هامة ... أكدا تأكيدا صريحا بان تكون الحدود الغربية في كل لحظة بالنسبة لنا حدودا صديقة، وممكنة العبور، دخولا وخروجا للأسلحة والرجال[4].

---

(1) الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 262.

(2) وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، [د س]، ص 56.

(3) بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 239.

(4) أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 101.

مجرد وصول برقية بن بلة اتخذوا قرار باستخدام المركب "د فاكس" لنقل شاحنتين السادسة لإمداد منطقة قسنطينة ولأوراس والسابعة لجبهة وهران وبلاد القبائل، كانت أسلحة متنوعة من بنادق عيار 303، ومدافع فيكرز عيار 303، ورشاشات لويس ومسدسات بريتا 09 ملم ومدافع الهاون، بإضافة إلى الذخائر المتعلقة بمعظم أصناف الأسلحة وفتائل التفجير [1]. منذ اندلاع الثورة كان توجيه السلاح من الخارج نحو المغرب أمرا صعبا ومستصعبا، وكانت البحرية الفرنسية قد ألقت القبض على السفن كثيرة في البحر الأبيض المتوسط، ونستطيع أن نقول إن نقل الأسلحة لناحية غرب البلاد كان قد شكل منذ اندلاع الثورة مشكلة من الصعوبات بالمكان، ومن بين 10 سفن قد ألقى القبض على سبعة منهم في سنة 1956_1959 والكل يعرف أكثرها شهرة، سفينة الأطوس التي تلتها من بعد أسلوفينجة وليديس وأقرا نيطة ...وهكذا نشأت فكرة صنع الأسلحة في المغرب نفسه على مستوى العناصر الأولى التي كانت تكون مديرية تموين الغرب تحت مسؤولية منصور ومساعده عزوز وذلك قبل تأسيس وزارة التسليح في الفترة التي كانت الولاية الخامسة تراقب ميدانيا المغرب كله[2] . كان جيش تحرير الوطني في قاعدة الناظور يتدرب فيها من سموا برجال الضفادع البشرية نتيجة تجنيد لهم اشخاص متمكنون في السباحة والغطس من أهم ما قاموا به انقاد باخرتان صغيرتان غرقتا في البحر في المياه الإقليمية المغربية بسبب خلال فني، حيث كانت من مهام التي تقوم بها القاعدة الغربية هي نقل أسلحة بين 50 إلى 100 قطعة في قوارب صغيرة إلى التراب الوطني عن طريق سواحل مثل ساحل الغزوات، وتقوم القاعدة بهذه المهمة تقريبا مرتين في الأسبوع ولم تكتشفها السلطات الاستعمارية، فعوضت ضعف التمرير الذي عرفه البر. وكانت عمليات النقل تتم بسرية تامة حتى عن الحكومة المغربية التي لم تكن تعلمها الجبهة بوصول الشحنات السرية، وذلك خوف من تسرب الأخبار بحيث حدث وأن حجزت السلطات الفرنسية عدة سفن [3].

---

[1] فتحي ذيب، المصدر السابق، ص204 _ 205.

[2] محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 238.

[3] وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 84.

نتيجة لسياسة الحصار المضروبة من طرف القوات الفرنسية على الحدود الغربية، كانت قيادة في جبهة الغربية مستعدة لوضع خطة واستراتيجية ترمي للخروج من دائرة المراقبة الفرنسية، وزيادة عمليات تموين المنطقة الغربية بالسلاح، تمثلت هذه الخطة في ثلاث نقاط:

أ) ضمان تزويد الجيش التحرير الوطني بكل ما يحتاجه من مؤون وأسلحة وذخائر انطلاقا من القواعد الخلفية عبر التراب المغربي والاسباني.

ب)تكوين مختصين جزائريين في مجال الاتصالات وفتح تربصات تكوينية في هذه المجال من أجل خدمة جيش التحرير.

ج) التصدي للمخابرات الفرنسية وذلك عن طريق الجوسسة المضادة بهدف رفع معنويات جيش التحرير [1].

لقد أتى منصور بصندوق من حديد أزرق اللون مع قليل من السواد كان قد أوضح لي بأنه جهاز اتصالات يمكننا من الاتصال بالقيادة العامة للولاية وكذا المنطقة وبانه عامل راديو قد سبق له أن شارك في تربص في مركز تدريب أنشأه "السي مبروك"، كان إذن من بين خريجي الدفعة الأولى للاتصالات الخاصة بالجيش التحرير الوطني والمنشاة من طرف الولاية الخامسة في أوت سنة 1956، لم يستعمل هذا الجهاز الذي أرسل من مصر بدون شك في باخرة الأميرة دينه، حيث كان ثقيل وعند عملية نقله لابد من احضار بغل حيث استعمل أول مرة عند انشاء جريدة الكفاح مع مساعد في مركز المنطقة وظلت تنشر في ولاية الخامسة والأولى غاية 1958 وحتى في الولاية السادسة[2].

بالإضافة إلى الميزة المذكورة، فإن القوافل التي كانت تتجه نحو الحدود الغربية قليلة لكون عمر الولاية السادسة لم يتعد علميا ثلاث سنوات ونصف [3].

---

[1] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 245.

[2] محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 151.

[3] عبد المالك بوعريرة، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1958، المرجع السابق، ص229_230.

نظرا لتأخر ظهورها إلى ما بعد الصومام، ثم إقدام لجنة التنسيق والتنفيذ على حلها مرتين بين سنتي 1957_ 1958 ناهيك عن كون الولاية الرابعة كانت توجه قوافلها نحو الحدود الشرقية في معظم الحيان. ولقد أدى هذا الوضع الخاص إلى بروز بعض المصاعب في مجال التسليح من الحدود الغربية عبر الولاية الخامسة، حيث أقدم بعض قادة المنطقة السابعة من الولاية المذكورة على احتجاز الأسلحة التي كانت موجه إلى الولاية الرابعة في صيف 1957، إذا بقيت قيادة الولاية الرابعة تنتظر هذه الشحنة من الأسلحة، وبعد الحوار بين قيادة المناطق وعلى رأسها المنطقة السابعة من الولاية الخامسة وقيادة الولاية الرابعة ممثلة في قائدها محمد بوقرة(*) تسلمت هذه الأخيرة شحنة الأسلحة [1].

5) العمليات العسكرية:

بعد اعداد التنظيم في مدينة معسكر وقعت أول عملية ضد قوات الفرنسية، وتمثلت في القاء القنبلة على فصيل من الفرق أجنبية. أما العملية الثانية فكانت القاء قنبلة على ملعب البلدي، حيث يوجد تجمع للقوات الفرنسية، وقد نفذت العملية بالاشتراك مع "بوبريق"، و توالت بعد ذلك العمليات فكان لا يمر يوم إلا وتحدث فيه عملية تقض مضاجع الحكام الفرنسيين، ومن بين العمليات التي كانت تجري للحصول على السلاح والاطلاع على البريد العسكري، هو نصب كمائن على الطرق العامة في ضواحي مدينة معسكر ومد حبل عبر الطرق، كان يرفع فجأة في وجه الجندي الدراج الذي كان يحمل البريد فيقتل الجندي ونستولي على سلاحه والبريد الذي بحوزته، وأخطر عملية شهدتها المدينة هي محاولة اغتيال المدعو كوست مسؤول منظمة اليد الحمراء الإرهابية [2].

(*) بوقرة أحمد : المدعو سي حمد، ولد بخميس مليانة، 1926_1959، قائد الولاية الرابعة1958_1959، أعتقل في 8ماي 1945 ثم أطلق صراحه، انخرط في منظمة الخاصة، حضر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، كرائد وعضو مجلس الولاية الرابعة في 1958، مات في الميدان بأولاد بوعشرة قرب المدية، يوم 5 ماي. أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 95_96.

(1) عبد المالك بوعريرة، محطات في معركة التسليح في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1958، المرجع السابق، ص229_230.

(2) محمد صديقي، الطرق والوسائل السرية الامداد الثوار الجزائريين بالسلاح، ترجمة: أحمد خطيب، دار الشهاب، الجزائر، [د س]، ص 9_10.

كانت هذه أخيرة اسم وكان لها وجه. انها تدعى "جان دافيد" كان قتلا كفؤا كرسا نفسه في خدمة الاستخبارات الفرنسية مكلفة بي قتل بن بلة وكما نجحت في القيام ببعض المحاولات ضد منضالينا بألمانيا حيث قال بن بلة " قد نظم محاولة اغتيالي بعناية مشددة خلال ستة أشهر لأنه نظرا لعلاقاتي مع الحكومة الليبية، فقد كان يظن أني محروس وهو لم أكنه... ظل جان دافيد يحضر خطته لاختيالي مقدم نفسه على أنه نائب دار التجارية ... وعندما حان أون لاغتيالي أحسست بالخطر أغلقت الباب فضرب لكنه ضرب قبل الأوان لا على الرقبة كما كان ينبغي أن يفعل"[1].

إلى جانب ذلك شبت معارك دامية بمبادرة من الجيش التحرير الوطني وذلك غير بعيد عن زوج بغال، ففي مارس وأفريل 1956 ودائما في "بني واسين" شن الجيش التحرير الوطني معركة الصامدة المشهورة التي دامت يوما كاملا وامتدت على عدة كيلومترات، جرت وقائعها بعد (معركة فلأوسن) في الضفة أخرى من تافنة، وبعدها شنت معركة بوعبدوس وبوسدرة، وفي هذه المعركة أخيرة استشهدا أكثر من ثلاث مئة مجاهد ومن بينهم أخو السي جابر المدعو الطاهر. وسبب هذه الخسائر يرجع إلى التجمع الكبير في نفس المكان لقوات هامة ولمدة طويلة، كان الغرض منها خلق منطقة محررة في اعتقاد القيادة العامة، والعدو الذي اكتشف السر، جند جميع فرقة البرية والجوية للمنطقة وهران والمغرب لشن الغارات ضد وحداتنا الناقصة تجربة وعتادا [2]. حيث كان أخر عمل قام به صديقي في معسكر واغتيال" النقيب مارتن " من فرقة لا ساس العسكرية الإرهابية وتجريده من سلاحه حيث قام بضربه على رأسه وسقط على الأرض وتناولت رشيشه وهو من نوع p.m.38 وانطلاقا هاربا [3].

---

[1] أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص107_109.

[2] محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 139.

[3] محمد صديقي، المصدر السابق، ص13_14.

مثل هذه الطرق كنا نحصل في البدء على السلاح، لكنه كان قليل جدا. كما خضت في الجبال معارك عديدة، كان أخرها معركة الخشاخشة(*)، صدرت إلينا القضاء على أحد ضباط الفرنسيين كان يتحرك في تلك المنطقة بكثرة، وسرعان ما نصبنا له كمينا واستولينا على أسلحتهم، وعند عودتنا اكتشفنا محاصرة القوات الفرنسية لنا عند علمها بالكمين الذي اعددناه إلى ضباطها، وجرى اشتباك معهم [1].

6) الصعوبات التي وجهتها:

لعبة الحدود الغربية دورا ملموسا في العمليات إمداد الثورة بالأسلحة لا يقل أهمية عن دور المميز الذي اضطلعت به الحدود الشرقية، يمكن الإشارة هنا أن الجبهة الغربية كانت مكشوفة امر الذي أثر في تأخير العمليات العسكرية حيث عانت هذه أخيرة دوما من نقص أسلحة والذخيرة، ليس من حيث الكمية إنما إلى التسليح بشكل عام، ويمكن تفسير ذلك بأن القاعدة الخامسة لثورة في المغرب كانت مفتوحة على الشرق الأدنى ودول البلقان وأوروبا الشرقية عن طريق البحر، حيث كانت الحدود الغربية لها قطر واحد الا وهو القطر المغربي الشقيق على عكس جبهة الشرقية التي كانت منفتحة بحرية على مصر وتونس وليبيا، ورغم ذلك استطاعت الجبهة الغربية التغلب على الكثير من الصعاب[2]. حيث اضطروا إلى القتال بالقنابل اليدوية نتيجة استلاء السلطات المراكشية على جزء كبير من الأسلحة والذخيرة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها وتهريبها عبر مراكش وممارسة السلطات المراكشية لشتى الضغوط على الجزائريين للتسليم بحق مراكش في منطقتين كل من بشار وتندوف الغنيتين بمناجم الفحم والحديد [3].

(*) الخشاخشة : وهو اسم لدوار قرية يقع من جهة واد العبد طريق تيارت، على بعد خمسة كيلومترا من كاشرو، فقد اشتهر هذا الدوار بتعامل أبنائه مع الفرنسيين. أنظر: محمد صديقي، المصدر السابق، ص 13.

(1) محمد صديقي، المصدر نفسه، ص13_14.

(2) الطاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 260.

(3) فتحي ذيب، المصدر السابق، ص387_388.

حقيقة أمر إن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود الغربية إلى الداخل الجزائر لم يكن يتعرض للخطر الفرنسي وحده، سواء من قرصنة بحرية وحصار وكذلك الاستخبارات الفرنسية، بل حتى السلطات المغاربية كثيرا ما تتدخل في شؤون التسليح وذلك بفرضها شروط تعجيزية على قادة الثورة منها محاولة المتكررة لتعديل الحدود الجغرافية ومحاولة اجبار جبهة التحرير على الاعتراف بتلك التعديلات مستغلة ظروف الصعبة التي كان يمر بها جيش التحرير الوطني لاسيما في مجال التموين بالسلاح [1].

[1] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 245.

المبحث الثالث: استراتيجية فرنسية لمنع تسليح لجبهة التحرير الوطني

1) خط موريس:

قام " بروجاس مونوري " وزير الدفاع الفرنسي في حكومة " غي مولي " بزيارة تفتيش للحدود الجزائرية خاصة المغربية، لقد أتى من مطار أنقاد شمال وجدة وبعد زيارته لهذه الناحية ولمركز الجيش الفرنسي على طول الحدود الغربية، حيث أعطت زيارة هذا الوزير الإشارة لانطلاق بناء السد الشهير على طول الحدود الجزائرية، وفعلا بمجرد مغادرته نواحي الحدود تم تنصيب ورشة إنجاز الخط الأول للأسلاك الشائكة[1]. في البداية هذه اشغال كان من السهل نسبيا مناوشات هذه الورشات وتأخير بناء السد إلى أقصى حد ممكن، لقد ناقشنا ذلك فيما بيننا مرارا غير أنه بالنسبة لبعض المسؤولين الجيش التحرير الوطني فإنه هذا مانع سيوقف الهجرة المتوالية للسكان الذين يفرون أمام وحشية العدو وبذلك تحرم الوحدات المكافحة من التموين والخدمات الأخرى، وإن إنجاز هذا السد في حد ذاته دام عدة سنوات 1956_1959، حيث اشتمل على عدة شبكات من الاسلاك الشائكة في الجهتين من الشبكات. لقطع الامدادات بمختلف اشكالها و أنواعها على الجيش التحرير الوطني، عملت فرنسا على تطويق الثورة، حيث سجنتها بين الاسلاك الشائكة، من الناحيتين الشرقية والغربية، الخط الأول يعرف بخط موريس نسبة إلى مؤسسه و مهندسه أندري موريس André-Maurice ، وزير الدفاع الفرنسي حينذاك وتم الانتهاء من إنجاز هذا الخط الذي بدأت الاشغال بنائه في نهاية 1956 ويبدأ هذا الخط في الجهة الشرقية من القالة شمالا إلى قرين بوادي سوف جنوبا على مسافة تقدر بحوالي 450 كيلومتر، وعلى الحدود الغربية من المرسى بن مهيدي شمالا إلى منطقة بشار جنوبا، ويمتد على مسافة 750 كيلومتر[2].

---

[1] محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 139_140.

[2] أحمد ذكار، المرجع السابق، ص 237.

أ) مكونات خط موريس:

يتراوح عرض هذا الخط بين 6 إلى 25 متر وذلك حسب نوعية الأرض، أما ارتفاعه فيبلغ حوالي مرتين، والتي تتكون من شبكة الاسلاك الكهربائية الشائكة الدائرية وأخرى ممتدة أفقيا وعموديا مجهزة بأسلاك مكهربة تصل قوتها إلى 2000 فولط، كما تم وضع عدة مفاصل وملاحق تقنية التي تقوم بفاعلية التحكم في التيار الكهربائي[1]. وعلى طول الخط تتابع دوريات عسكرية مدججة بالسلاح، تنير طريقها ليلا كاشفات للنور، والخطان مزودان بمنبهات الكترونية تحدد بالضبط مكان الذي تتم فيه عملية القص للسلك المكهرب (أنظرالملحق17)، وعندما تنطق المنبهات الصوتية تطلق المدافع الثقيلة آليا نيرانها صوب المكان الذي تمت فيه العملية، والاضاءات الأتوماتيكية دائرية يدوم 10 دقائق بالنسبة لمرور دوريات "هالف تراك" "المزنجرات"، وعندما تصرخ المنبهات الصوتية تدوي مدافع 105 الثقيلة التي توجه نيرانها نحو مكان المخرب[2]. هنا يتضح مدى تصميم المستعمر على خنق الثورة الجزائرية وإجبار المجاهدين على الاستسلام بعد نفاذ عتادهم الحربي، ظنا من المستعمر بأن الثورة لا تستطيع تجديد سلاحها، لان الخط المكهرب يمنع من التسرب إلى تونس أو المغرب.(لقد أقامت القوات الاستعمارية، المنطقة المهجورة بعد إتمام الخط شرعت في اجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية، وراء خط موريس من البحر شمالا إلى مشارف الصحراء جنوبا، و جعلت تلك المنطقة كلها محرمة على كل أحد، وتتراوح طول المنطقة حوالي 400 كيلومتر وعرضها ما بين 30 و 50 كيلومتر، كما اقامت كذلك بين خط موريس والمنطقة الحرام، خط أطلق عليه بخط الموت، وهو عبارة عن طريق واسع معبد وملغم، بحيث لا ينجو احد يعبره)[3].

---

[1] رفيق تلي، السياسة الفرنسية العسكرية في مواجهة دعم الثورة الجزائرية بالسلاح على الواجهة الغربية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح، الجزء الأول،15 فيفري 2018، ص 309.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 219_220.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 183_184.

يتكون هذا الخط أو السد من عدة عناصر ومكونات منها:

- السد المستمر: لقد اعتبر المسؤولون العسكريون الغلف الحدودي الأولي الذي غطى مسافة 140 كلم، كعملية عسكرية عملا غير فاعل ولم يحقق أصلا ما كان يتوخى منه، وعليه فكرة زرع الألغام في محيط الاسلاك كي تكون مانعا لنشاط المجاهدين العابرين للخط وجاءت أمريه 28 جانفي 1957 لتعميم تلغيم المساحات القريبة من السد حيث تم زرع 26 ألف لغم مضيء.
- نقاط الارتكاز: هي عبارة عن مركز أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلف الحاجز الدفاعي مباشرة بحوالي 5 كلم، بهدف ضمان المراقبة الجيدة والقيام بالأخطاء السريع لوحدات التدخل.
- المواصلات: أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية التي تمثلها المواصلات في دفع وتطوير الثورة، الامر الذي دفع القيادة العسكرية الفرنسية على طرح اشكال أعاق كثير لتسيير الحسن للقوات العسكرية خصوصا في الجنوب.

ابتداء من 1957 إلى غاية رجوع أندري موريس على راس وزارة الدفاع عرفت الجهة الغربية بداية فعلية وحقيقة للخط المكهرب، بغرض تحقيق التوازن في التأثير على الثورة وتعميقه على النحو يجعل أمر عسيرا إن لم نقل مستحيلا [1]. ومن نفس السنة كانت اشغال بناء السدين على الجبهتين الشرقية والغربية جارية على قدم وساق[*]، وكان واضحا أن القيادة العسكرية الفرنسية ساعية إلى عزل المجاهدين عزلا تاما وقطع الدعم عنهم [2].

---

[1] رفيق تلي، المرجع السابق، ص 310_311.

[*] اتضح فيما بعد أن الوزير الدفاع أندري موريس، استفاد شخصيا من هذا المشروع عن طريق بيع الأسلاك الشائكة التي كان ينتجها في مصنعه و يزود الجيش بها، بعد الانتهاء من الاشغال تم ترحيل السكان بالقوة من مساكنهم وتجميعهم في المحتشدات ومراكز قريبة من الثكنات ونقاط المراقبة. أنظر: الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 111.

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر نفسه، ص110_111.

أصبحت المنطقة الممتدة من خط موريس إلى الحدود التونسية أرضا غير مأهولة في نهاية السنة وصل السد إلى غاية تبسة [1]. كذلك كان الخط الكهربائي يتكون من أبواب لعبور الطرقات التي تشق الخط المكهرب الشائك وكانت هذه الأبواب تفتح نهارا، ويمر منها الأشخاص تحت المراقبة الدقيقة في الاتجاهين الدخول والخروج ويشرف على هذه المراقبة ضباط المكتب الثاني، نجد أبوابا عادية وأبوابا مزدوجة وكانت مكهربة الأبواب العادية ومستحيلة ولكنها في العموم مدعمة بحواجز توقيف امام الأبواب، أما مقاسات هذه الأبواب العادية فكان متران فاصل عشرة سنتمتر ارتفاعا ومترا واحدا عرضا، نجد بابان على كل ممر واحد في الشرق وواحد في الغرب [2].

وقد بدا تحمس وزير الدفاع الفرنسي لمشروع الخط المكهرب كثيرا. لاعتبارين أساسيين:

- فلأول ذو بعد عسكري ذلك أن المشروع اعتبر الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه تحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب.
- أما الاعتبار الثاني فهو ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب ذلك أنه شريك مساهم في مصنع السلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة.

ب) تهدف الاستراتيجية الاستعمارية في انشاء خط موريس [3]:

---

[1] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص110_111.

[2] يوسف مناصريه، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين،2007، ص 162.

[3] الطاهر خالد، استراتيجية تسليح جيش التحرير الوطني إبان الثورة الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح، الجزء الأول، 15 فيفري 2018، ص 220_221.

- تحقيق إلى تمكين قوتها من القيام بالمراقبة الحدودية على النحو جيد وفعال قصد منع المجاهدين المحملين بالذخيرة والسلاح القادمين من تونس أو المغرب من دخول الجزائر بغرض خنق ثورة.
- بإضافة إلى كشف وضبط وتحديد حركة ومكان المجاهدين على مستوى الخط المكهرب عن طريق الاعثارات القبلية والرادارات افشال محاولات العبور.
- كذا تسهيل عملية التدخل السريع والفوري لقوات الاستعمار الفرنسي.
- السعي إلى عزل الثورة عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب، نظرا لما تمثله من ثقل استراتيجي في دفع وتعزيز وتطوير الثورة.
- أيضا السعي إلى عزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج، وكذا منع مسؤولي قادة الولايات من التنقل باتجاه الخارج.
- كذلك يهدف إلى توفير وضمان الحماية الاقتصادية من خلال حماية السكك الحديدية وكذا الطريق الرابط بين عنابة وتبسة ونقرين [1].

ج) تقطيع خط موريس:

قطع خط موريس في المرة الأولى والثانية أما الثالثة فكانت لخطي موريس وشال، حيث يقول على كافي أن الفضل في تنقلنا عبر الخطوط المكهربة يعود إلى المجاهدين والعمال الذين شاركوا في إقامة الخط المكهرب مع الجيش الفرنسي، فقد كانت لنا اتصالات معهم، حيث كانت عملية اختراق الخط المكهرب تتم إما عن طريق حفر طريق تحت الخط أو قص الخطوط المكهربة، وهذه تتطلب سرعة التنفيذ وعواقبها كبيرة، باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليل نهار [2].

---

[1] الطاهر خالد، المرجع السابق، ص 221.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص221.

بعدها أعد خبراؤنا العسكريون خطة تدمير المانع وعرضوها بكل تفاصيلها واحتياجاتها من الافراد والمعدات والمتفجرات يوم 9أكتوبر 1958.

د) **بنيت الخطة على أسس الهامة التالية:**

- يتم الاقتحام في ليلة المظلمة تماما وليست ممطرة لتجنب أضرار التيار الكهربائي.
- التدريب الراقي للقوة المكلفة بتدمير المانع وعلى طول امتداده في 25 قطاعا واهمية الاستكشاف الجيد والدقيق لكل قطاع بمعرفة قائد الاقتحام.
- توفير احتياطي للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام والقيام بعدة هجمات خداعية.
- أهمية الالتزام بالسرية التي يتوقف نجاح الخطة على تأمينها في جميع مراحل التنفيذ.
- كما وضعت الخطة على أساس إتمام تنفيذها في حدود ساعة زمن تقريبا.
- احتياج الخطة المهمات إلى 6000 مقاتل لتدمير المانع في خمسة وعشرين قطاعا كما شملت الخطة اجمالي المهمات والمواد المطلوبة توفيرها لتدمير خطة موريس[1].

اعتمد كذلك السيد كريم بلقاسم، قائد القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ في خطته الرامية لتدريب قوات الجيش التحرير وقطع الاسلاك الكهربائية، بالاستعانة مع خبراء عسكريين من المشرق العربي، وبفضل هذا التناسق والتعاون استطاع جيش التحرير الوطني أن يخلق ثغرات ومصاعب للجيش الفرنسي الذي اضطر قادته إلى إعادة النظر في استراتيجيتهم وخطتهم، وعند علم قوات الفرنسية أن الجيش الجزائري استطاع اختراق الأسلاك الشائكة، قرارات القيادة العسكرية الفرنسية أن تشن هجوما على ساقية سيدي يوسف في تونس[2].

---

[1] فتحي ذيب، المصدر السابق، ص395_396.

[2] عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر من بداية لنهاية 1962، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 480_481.

2) خط شال 1958-1959:

تعتبر الفترة التي جاءت بعد اعتلاء الجنرال ديغول الحكم في صيف 1958 إلى الاستقلال من أخطر المراحل التي مرت بها الثورة التحريرية بحكم أن الرجل كان من المتحمسين لفكرة الجزائر الفرنسية، وجاء لتطبيقها على أرض الواقع من خلال إسناد مهمة القضاء على الثورة للجنرال شال الذي أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة بالجزائر منذ 1958/12/19، وقد تزامن ذلك كما هو معلوم مع محاولة الولايات خلق هيئة تنسيق بينها في اجتماع قادتها بالولاية الثانية، ولكن ذلك باء بالفشل لاعتبارات عديدة، ولم يكن مطلع عام 1959 يأتي حتى وضع الجنرال شال مخططا عسكريا يهدف للقضاء على الثورة بضربها بكل قوة عن طريق العمليات العسكرية الكبرى في كل الولايات بالداخل، وعزلها عن قاعدتي الإمدادات عبر الحدود الشرقية والغربية بتدعيم خط موريس بخط شال المكهرب[1]، الذي بدأ الجنرال شال في تطبيق مخطط الحرب على الحدود الغربية والذي حمل اسمه لمنع تسريب الثوار والأسلحة [2]، انطلاقا من غرب وشرق القالة ليتجه الجزء الأول نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية، ويعود على شكل دائر ليتجه مع جزئه الأخر نحو الجنوب محتضننا كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس قرب مدينة سوق أهراس ليتجها معا نحو الجنوب.

أ) امتداد خط شال:

خط شال يمتد خلفه خط موريس من باب بحر (شرق أم الطبول) مارا بالعيون فشرق (القالة، فرمل السوق)، ثم عين العسل (فالطارف) ليصل في الجنوب بالزيتونة وبوحجار إلى سوق أهراس [3].

---

[1] بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص128.

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص274.

[3] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص132.

قبلها بحوالي 2 كلم عند (وادي ماجودة) ينطلق اتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابطة بين تاورة وسوق أهراس، وعند الكيل ومتر28 يتحول نحو سيدي أحمد مارا بالمريج، وتقرين عابرا السد المحاذي لجبال النمامشة القريب جدا من الحدود حتى يصل إلى نهاية وادي السوف مارا بتبسة. أما طوله فيبلغ 460 كلم[1].

ب) مكونات خط شال:

يتكون من خط مكهرب قوته 30 ألف فولط، مكون في الوقت نفسه من خمسة أسلاك متركبة، تفصلها عوازيل يبلغ ارتفاعها حوالي مترين وتغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوك[2]. وهو قصير إذا قارناه بالخط الأول لأنه يصل بسرعة إلى المناطق الصحراوية حيث يوجد نظام رادارات خاص بالمراقبة ليكمل المسافة المتبقية، والمسافة الفاصلة بين الخطين تتسع حينا، وتضيق في بعض الأحيان حيث تبلغ 70 كلم، كما تحدد المسافة الكاملة المتواجدة بها الخطان بما فيه شبكة الرادارات (600,1) كلم. أما المسافة التي تفصل خط شال عن خط موريس فتتراوح ما بين 45 كلم، فيما تبلغ المسافة الفاصلة ما بين خط شال والحدود التونسية ما بين 63 و72م، بما فيها حقول الألغام، أما خط شال فهو أكثر جهنمية من خط موريس واشد فتكا إذ تبلغ قوته 30 ألف فولط، وهو يتكون من ثلاثة شرائط كل شريط أربعة أمتار[3]، لقد كان عرض السد الشائك في البداية أربعة أمتار ولم تكن الأوتدة المستعملة صلبة إذا تمكن المجاهدون من اخترقها بسهولة وصارمن المفيد بالنسبة للفرنسيين تدعيم هذا السد بأوتدة أمتن قبل أن يوضع عليه السياج الكهربائي منذ نهاية 1957[4].

---

(1) الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص132.

(2) محمد يعيش، الأسلاك الشائكة وتأثيرها على عملية التسليح إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني حول: الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، الجزء الأول، جامعة بوضياف مسيلة، 15فيفري2018، ص 336.

(3) الطاهر سعيداني، المصدر نفسه، ص 132-133.

(4) يوسف مناصريه، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص 32.

يتكون خط شال من أسلاك مكهربة شائكة تحمي الدبابات من النيران والقذائف التي يطلقها جيش، بجوار هذا الخط يوجد حقل الألغام المضيئة، والألغام المضادة للجماعات يتراوح عرضه 12 إلى 400 م، وربما يتجاوز ذلك حسب طبيعة ونوع المكان، هذا إضافة إلى إقامة حزام من الأسلاك الشائكة لحماية تسرب الحيوانات إلى حقل الألغام عرضه حوالي 4 أمتار، شرع في انجاز هذا الخط بنفس الطريقة التي اتبعها الجنرال موريس. بحيث يقوم بالعملية المساجين والمعتقلين، والعملاء تحت إشراف الجيش الفرنسي وخبراء مختصين في الهندسة العسكرية، هذا ولقد قسم منجزو خط شال وحتى خط موريس حسب المناطق التي يقطنون فيها، فالعمال الذين يقطنون مثلا ببوحجار ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم حتى (سوق أهراس)، ويتولى عمال المنطقة الموالية مواصلة الانجاز وهكذا تتم العملية [1]، وبعد هذا الخط مباشرة يوجد طريق جبلي وعلى 3 أمتار تبعد قنابل البازوكا عن بعضها 200 م. حيث ان كل خندق يتسع 6 عساكر، وتتصل الخنادق ببعضها بواسطة ممرات أرضية، وحول هذه الخنادق أقام العدو مراكز عسكرية تبعد عن بعضها بمسافة تتراوح ما بين 500-1000كلم حسب طبيعة المنطقة، وهي مجهزة بالدبابات البعيدة المدى[2].

إضافة إلى قواعد مجهزة ببطاريات المدفعية والصواريخ أرض أرض، وأرض جو، والرادارات المتحركة فوق المدرعات والمزنجرات لتتبع حركات المجاهدين، والرادارات الثابتة في المراكز التي تحدد بالضبط مكان المرور، وتزود مراكز المراقبة وأبراجها بكل المعلومات للقصف المدفعي الآلي خاصة أنها تتبع ما يحمل فوق أكتاف الإنسان وعلى ظهور الحيوانات من الأسلحة مهما كان نوعها من مدافع الهاون والرشاشة المدفعية وحتى الأسلحة الفردية من البنادق المختلفة[3].

---

[1] عبد الغني حروز، السياسة الفرنسية في الحد من التسليح واستراتيجية الثورة في مواجهتها (خطي موريس وشال نموذجا)، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة وإشكالية التسليح بين طموح والواقع، الجزء الأول، جامعة بوضياف بالمسلية، 15فيفري2018، ص278 _279.

[2] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص141.

[3] عبد الغني حروز، المرجع نفسه، ص284.

عرف السد الشائك المكهرب دعما وعميقا في جوانبه الكلية والجزئية التي أمامها السد الشائك، تكثيف المراكز، والمراقبة المستمرة بأنواعها، والعمليات العسكرية بمختلف أنواع الأسلحة البرية و الجوية، والاختراقات للأرض المغربية للضغط على وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة في قواعدها الخلفية المنتشرة على طول الحدود، حيث تمتد شبكة السد الشائك على طول الحدود وترفعها أعمدة حديدية مثبتة في شكل مستطيل وتتكون المجموعة من خمس أعمدة تشكل أربع زوايا (الرابع والخامس يوضع في الوسط)، يبعد العمود عن الثاني حوالي ثلاثة أمتار في اتجاه الطول، ومتر واحد في اتجاه العرض. ويمكن وضع تقدير تقريبي لذلك بحوالي عشرين مترا من شبكة السد الشائك في مساحة مترين مربعين، وحوالي أربعة عشرة عمودا لكل ست وثلاثين مترا مربعا، وكانت هذه الأعمدة مثبتة في الأرض بالإسمنت المصفح. ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن شبكة السد الشائك لم تكن هيكلتها متطابقة في جميع الأمكنة. ففي بعض النواحي المعرضة للعبور والاجتياز من قبل وحدات جيش التحرير [1].

ج) القوات الفرنسية المراقبة لخط شال:

من أجل تحقيق النجاح الكامل لهذه العمليات عمدت السلطات الفرنسية إلى تعزيز الخطين فوفرت وحدات عسكرية متنوعة شملت القوات الخاصة البرية الجوية، ووحدات الهندسة، فضلا عن الأجهزة الخاصة بالرصد والمراقبة. كما جهزت بأجهزة إلكترونية للإنذار السريع كالأجراس والرادارات (استعمال الأشعة فوق البنفسجية)، وبإمكان هذه الرادارات المتحركة أن تتبع تحركات المجاهدين مع تحديد مكان مروهم بكل معلومات القصف الآلي خاصة وأنها تتبع ما يحمل فوق أكتاف الإنسان وعلى ظهور الحيوانات كما نجد أيضا مكبرات الصوت أبواق التنبيه على طول مساحة الخط[2].

(1) يوسف مناصريه، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص36_37_156.

(2) الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص141-142.

عند حلول سنة 1957 كانت أشغال البناء جارية على قدم وساق، وكان واضحا أن القيادة العسكرية الفرنسية ساعية إلى عزل المجاهدين عزلا تاما وقطع الدعم عنهم[1]. حيث ساهمت الكتيبة الثانية من المجموعة الثالثة والمجموعة التاسعة عشر في بناء السد الشائك المكهرب والممتد من منطقة بئر العاتر إلى تقرين وكانت هذه الكتيبة تتكون من ثلاثة فصائل كبيرة، وفصيلة للقيادة والخدمات وفصلتين خاصة بالعمل وكان يقودوها ثلاث ضباط عاملين تحت إمرة نقيب.

كان عتاد العمل والعمال يؤخذون يوميا على أماكنهم ويبقون بها من الساعة السابعة والنصف صباحا إلى الخامسة والنصف أو السادسة مساءا، ويوم العساكر بجمع المدنيين الجزائريين من مكان تمركزهم مجبرين على التجمع لأخذهم إلى العمل الشاق بدنيا ونفسيا، وكان العمل متواصل من الاثنين إلى السبت، وكانت المهام تتمثل في إنجاز سدين شائكين واحد على الجانب التونسي والأخر على الجانب الجزائري، وانجاز شبكة مكهربة مركزية، وتلغيم الشبكة لمنع أي تسرب للمجاهدين[2].

د) انعكاسات الاستراتيجية المضادة:

إن الهدف من إنشاء الخطين من طرف السلطات الاستعمارية هو منع تدفق وعبور قوافل الإمداد القادمة من مصر نحو ليبيا وصولا إلى تونس، ومن القاعدة الشرقية حتى لاتصل إلى الولايات الداخلية، وكذلك منع الولاية الأولى من انفتاحها على الحدود التونسية، ومن ثمة خنق الثورة وتطويقها داخليا وخارجيا بتجفيف منابع التموين عنها بمختلف أنواعه[3].

---

(1) الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص110.

(2) يوسف مناصريه، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص163.

(3) عبد الحليم مرجي، المرجع السابق، ص133.

بعد الانتهاء من تشديد خطي الموت، موريس وشال، أصبح من الصعب تموين الولايات الداخلية بالسلاح والعتاد، وكانت عمليات العبور تنتهي في غالب الأحيان، إما بالفشل وإما بهلاك المجاهدين بصاعقات الاسلاك الشائكة وانفجار حقول الألغام[1].

لم يعد يصلحهم إلا كميات شحيحة من السلاح مما ضاعف الضغط على المجاهدين في الداخل وجعلهم يتهمون قادة الخارج بالتقصير، والأخطر من ذلك استشهاد المجاهدين وهم يحاولون عبور هذين الخطين المكهربين، إذ أن الكتيبة المشكلة من 120 مجاهد عندما تحاول عبور خطي شال وموريس لإيصال السلاح إلى الداخل فإنه لا ينجوا منها سوى ما يقارب النصف من المجاهدين فقط الذين يتمكنون من تجاوز الحاجز القاتل، وان لم تكن هذه الأرقام دقيقة ولكنها تعطينا صورة عن حجم الصعوبات والتحديات التي واجهها المجاهدون[2]. كما أصبح تراب القاعدة الشرقية منقسما عمليا إلى ثلاث مناطق معزولة عن بعضها البعض المنطقة الأولى غربا عزلت عنابة ومندوفي وبرال والبسباس وزريزر واوادي سيبوس، المنطقة الثانية أصبحت معزولة بين فكي الخطي، أما المنطقة الثالثة شرقا فتحولت إلى منطقة محرمة وتم تسميتها الأرض غير المأهولة فحتى الحيوانات الأليفة توحشت في هذه الأرض المعزولة[3].

كل هذه الأحداث تبرز المأزق السياسي والعسكري الذي كانت الثورة تعمه فيه، ولقد صرح ديغول قائلا: " أعتبر أنه يمكن الوصول إلى حل عسكري للقضية الجزائرية لأن الحواجز التي أقيمت تؤدي دورها كما ينبغي، فيمكننا التخلص من الخصم في وقت ليس بالطويل"[4].

---

(1) الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 113.

(2) الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص219.

(3) الشاذلي بن جديد، المصدر نفسه، ص113.

(4) خالد نزار، المصدر السابق، ص20.

إن مشروع شال الذي دام شهور عديدة وهدف به لان يكون كماشة تقبض على عنق الثورة وتمنع عنها عناصر الامداد والتزويد بالعتاد والذخيرة العسكرية، بكل آسف تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة ولم تخطط لعرقلته ومنعه من أن ينجز ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج [1].

قد واجه وقاوم جيش التحرير الوطني هذين الخطين الشائكين بتكوين أفراد منه على يد ضباط وأساتذة مصريون مختصون في الهندسة العسكرية لغرض التمكن من اختراق هذه الأسلاك، ويتم ذلك إما بالحفر أسفل منها، أو قطعها بمقصات كبيرة ذات مقابض بلاستكية، أو برفعها عن الأرض بواسطة أعمدة خشبية طويلة، وتطبيقا لهذه الخطط والأفكار لم يتوقف إمداد الثورة بالأسلحة رغم أن الثمن كان غاليا جدا [2].

يبدو أن حملة شال على الرغم من بعض نجاحاتها المحدودة قد فشلت في تصفية المجاهدين، كما أنها فشلت إلى حد ما في منع قوات جيش التحرير من اللجوء إلى المغرب تفاديا لضغط الحملة.

الجدير بالذكر أن بعض الفدائيين اكتسبوا خبرة في اختراق الخطوط، وتفادي حقول الألغام، وأصبح هؤلاء يشكلون مجموعة من المرشدين الاختصاصيين [3].

---

[1] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، تقديم: سعد الدين الشاذلي، طبعة 2، دار الامة، جزائر، 2000، ص 16_17.

[2] أحمد ذكار، المرجع السابق، ص237.

[3] محمد صديقي، المصدر السابق، ص16.

الفصـــل الثالـــث

تنسيق العمـل والتنظيم بيـن قـاعدتين الشـرقية والغـربية

المبحـث الأول: إنشاء لجنة العمليات العسكرية الكوم.COM

المبحـث الثاني: نشاط لجنة العمليات العسكرية لكوم بالداخل.

المبحـث الثالث: حل لجنة العمليات العسكرية الكوم.

المبحث الأول: إنشاء لجنة العمليات العسكرية COM (*)

شهد الثلاثي الأول من سنة 1958، تطورات حاسمة بالنسبة لثورة الجزائرية على مستوى الداخلي الذي توج بالتطويق الكلي للحدود الجزائرية الشرقية والغربية، بعد أن تم بناء خط موريس الأمر الذي جعل حركة إمداد الداخل بالسلاح تكاد تبدو شبه مستحيلة، أما على مستوى إقليمي والعربي حيث تعرضت ساحة الإقليمية لثورة للعدوان الفرنسي على الأراضي التونسية بمنطقة ساقية، مما أثر سلبا على القواعد الخلفية هناك، عربيا تضاعف تدخل مصري في شأن الداخلي لثورة، و ازدادت رغبة جمال عبد الناصر في احتوائها، وهو ما تجسد عبر التضييق على الإعانات التي كانت تقدمها مصر لثورة، بحيث أصبحت تخضع للمساومات والمراقبة الدقيقة مقارنة بإعانات التي كانت تقدمها جمهورية العراق بقيادة قاسم علي[1].

1) ظروف قبيلة نشأة الكوم:

ظهور فئة جديدة كما أطلق عليهم "المنشقين" حيث كان هؤلاء مسؤولون منهم من كان قد ساهم في تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر، كالشريف رابحي الذي يعد صديقا حميما لمصطفى بن بولعيد، لكن الظروف جعلته يرتد على عقبيه. وهؤلاء المنشقون ينتمون إلى عدة قبائل كقبيلة بني ملول وغيرها. وكان المسؤولان الكبيران عن المنشقين الذي ينتمون إلى بني ملول هما: "محمد أمزيان" و "محمد أو الصحراوي". وكان عدد هؤلاء المنشقين مائة وخمسين فردا يقود المائة الأولى منهم "محمد أمزيان"، أما الخمسين الآخرين فيقودهم "محمد أوصحراوي"[2].

(*)COM = Commandement des opérations militres.

(1) أحمد مسعود سيد علي، دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة الجزائرية 1958-1960، مجلة البحوث والدارسات، العدد14، جامعة مسلية، الجزائر، 2012، ص291.

(2) محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية -الولاية الأولى نموذجا-، وزارة المجاهدين، [د س]، ص335_336.

أما المنشقون الذي ينتمون إلى قبيلة السراحنة فكان عددهم أربعين فردا يقودهم "صالح شنخلوفي"، كذلك منشقي قبيلة التوابة كان عددهم يبلغ ثلاثمائة فرد تحت قيادة "الشريف رابحي"، كانت مواجهات حربية كثيرة قد وقعت بينهم حيث أسفرت عن استشهاد عشرة من أفراد جيش الوطني، أما المنشقون كانت خسائرهم متمثلة في قتل سبعين فردا من بينهم أحد المسؤولين، واستسلام كل من "محمد صالح تيغزة" " صالح شنخلوفي"، انضمام ستمائة فرد إلى صفوف جيش التحرير، وذلك بعد مفاوضات طويلة قامة بها مصطفى مراردة(*)[1].

في مطلع عام 1958 خاض الجيش الوطني عدة معارك من بينها معركة المواجن، سجلت سلسلة المعارك المتواصلة التي بدأت يوم 11 جانفي 1958 حتى 3 ماي من نفس السنة، بعدها بأيام تمكنت الولاية الثانية وبعد مطاردتها لبقايا الفيلق الرابع من إسقاط طائرة الكولونيل "جان بيار"[2]:

(وقعت معركة بعد أسبوع من وصول ديغول إلى الحكم بتحديد في 19 ماي1958 "معركة مرمورة"، الشهيرة في غرب قالمة، في مكان يدعى جبل الصليب، كان تحديا من "جان بيار" لوحدات الجيش التحرير الوطني، في الولاية الثانية، كان "جان بيار" يقود لواء كاملا معززا بمائة وعشرين طائرة من نوع ب 26، والهليكوبتر ووحدات من المظليين شاركوا في حرب الفيتنام، توصلت المعاركة يوما كاملا بينه وبين جيش تحرير الوطني بقيادة " قتله خليفة". وكانت نتيجة هذه المعركة: مقتل العقيد "جان بيار" وتفجير الطائراته وإبادة كتيبة الجنود القادمين من الفيتنام، وشاهد الشعب 317 تابوتا تنقل من ميناء عنابة إلى فرنسا ومن حيث جاءوا) [3].

(*) مصطفى مراردة: مدعو مصطفى بن نوي، ولد في 1928/08/21، باتنة انخرط في صفوف الثورة كمناضل 1954/11/14 بعد مؤتمر الصومام عين ملازم ناحية رابعة، ثم مسؤول في ناحية بريكة1957، ثم عضو في مجلس منطقة(1) لولاية (1) 1958. أنظر: مصطفى مراردة، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية أولى، تحرير: مسعود فلوسى، طبعة 2، جامعة باتنة،2014، ص 23.

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص335_336.

[2] خالد نزار، المصدر السابق، ص 152.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 121.

بدا كذلك إغلاق الحدود وإعادة تجمع السكان الريف في المخيمات في احداث آثارها على أنشطة جيش التحرير الوطني. في تونس ومغرب تحظر آمل في إعادة انطلاق ثورة جزائرية، كذلك تكاثر الحوادث لا سيما على الحدود الشرقية والغربية، مثال قصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية، وتصاعد التوتر في المنطقة المغاربية، نلاحظ كذلك تدخل المصري في دول شمال افريقيا اتفقت القوات الفرنسية على الانسحاب من كل مكان في بنزرت تونس، أدت هذه التنازلات إلى فك ارتباط نسبي مع تونس والمغرب، بغض النظر عن مناورات الجنرال ديغول في تبطئ توفير أسلحة بسبب خط موريس والتي لم يستسلم لها القادة[1].

واجها الجيش التحرير الوطني خاصة على في القاعدة الشرقية والولايتين الأولى والثانية، على مدار السداسي الأول من عام 1958. ففي جانفي 1958، وجها 6 عمليات كبرى في جبل الواسطة وجبل مسلولة، اشتباكات في غابة جبل ماونة، جبل لوقرين...

فيفري نفس سنة، 13 عملية كبرى بدءا بجبل الدف وبوحجار وينتهي الشهر بعملية مقرون على وقع أحداث ساقية سيدي يوسف، هذه العملية استشهدا خلالها نائب قائد الفيلق الثالث الشهيد الشريف ملاح، حمة غليس، السبتي بومعراف مع أزيد من 100 مجاهد[2]. أما المجندين الفرنسيين الذين كانوا يؤدون واجب الخدمة العسكرية فقتل منهم 14 عسكريا وأسرا 4 اقتيدوا إلى الأراضي التونسية وفي نهاية جانفي تمكنت المدافع التي نصبتها جبهة التحرير في ساقية سيدي يوسف مع اسقاط طائرة حربية كانت تراقب الحدود المنطقة[3].

---

[1] Mohammed harbi ، les archives de la révolution algérienne، l'édition jeune Afrique، paris، 1981، p 181_182.

[2] محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص40_41.

[3] فارال دومينك، معركة جبال النمامشة1954-1962 مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص202.

مارس 1958 فيها 12 عملية كبرى البداية كانت بعملية الحوض الكبير وجبل لوقرين العنيد للمرة الرابعة منذ بداية السنة وجبل بسباسة والكاف لعكس الشامخ الذي يرفض التطويع.

أفريل 1958: 7عمليات كبرى، بدأ منذ ثلاث أسابيع الأولى سبع عمليات بطولية في كل من وادي بودبرة وبئرالمنتن وجبل زلاز والكاف العكس [1].

2) تأسيس لجنة العمليات العسكرية:

بعد أن ألقينا نظرة عامة على ما كان يعانيه جيش التحرير الوطني المتمركز خاصة على جهة الشرقية، من تدهور في التنظيم أدى إلى ظهور نوع من فقدان الطاعة والانضباط والعيش في كنف مجموعات تطغى عليها فكرة الجهوية وكذلك ما كان يوجهه من معارك واشتباكات متواصلة مع العدو لا تكاد أن تتوقف [2]. أثرت على الجيش ماديا ومعنويا، ازداد قتالنا قوة، ولكن خط الدفاع الفرنسي المعروف باسم موريس كان لا يزال سالكا ومنع المرور من تونس إلى الجزائر، ونفس الحاجز كان يفصل الجزائر عن المغرب، حيث تسبب هذا الحصار في كوارث خطيرة، لاسيما على الحدود الجزائرية التونسية، أصبحت كتائب جيش تحرير الوطني المتمركزة بالقوة مراكز ثقافية ومراكز للتحريض، إذ أضفنا أن الجنود كانوا يعانون من سوء التغذية، وسكنهم السيئ وتجهيزاتهم بشكل سيئ، لكننا نتفهم الصعوبات التي كانت توجها لجنة التنسيق والتنفيذ[3] .وفي مثل هذه الأوضاع الصعبة بدأ التخطيط لتفكيك القاعدة الشرقية، حيث كانت أولى البوادر لقطع الطريق أمام "عمارة بوقلاز" و قاعدته[4].

---

[1] محمد عجرود، المرجع السابق، ص40_41.

[2] محمد زروال، المصدر السابق، ص 375.

[3] Ferhat Abbas، autopsie d'une guerre l'aurore، présentation d'Abderrahmane rebahi، alger، 2011، P 240.

[4] سليم سايح، القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية (1956-1958) النشأة والتفكيك، مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص114.

إقدام لجنة التنسيق بعد مدة وجيزة من هذا التوافق الظاهري على إنشاء ممثلات الولاية في تونس، والتي كلفت بالإشراف على الاستقبال قوافل التموين والتكفل بها، وهو ما رأى فيه "عمارة بوقلاز"، تعديا وتجاوزا للقاعدة الشرقية[1].

كانت السنة التي تفككت فيها القاعدة الشرقية، مضطربة وخطيرة على أكثر من صعيد، فعلى مستوى القيادة لجنة التنسيق والتنفيذ تفاقمت الخلافات بين أعضائها، وانعكست سلبا في ميدان على القدرات القتالية للجيش، وطفت تلك الصرعات إلى السطح ولم تعد سرا يخفى بعد مقتل عبان رمضان في نهاية 1957 [2].

(لم يكن لعبان رمضان توجها يساريا، وإنما كان هدفه هو بسط سلطته على الثورة، وافتكاك زمامها من الوفد الخارجي، وهذه ما تبلور في قرارت مؤتمر الصومام، حيث تحولت مجموعة الخارجية مجرد مكلفين بمهمة فقط ولجاء إلى مجموعة التي لا تأمن بالثورة أمثال فرحات عباس والشيخ عباس، لا أظن أن هناك من يشكك في عبان رمضان[*] ولكن سمعنا كلام بعد مؤتمر صومام بعام واحد من طرف "عميروش و كريم بلقاسم و بن طوبال" كانوا يكأدوا على وجود علاقات بين عبان وفرنسا، وتهموه بفتح قنوات مع العدو دون علمهم، وأشيع أنه محكوم عليه بالإعدام).

كما كان يقول عميروش أن عبان رمضان أرادا أن يعمل الفتنة داخل الولاية الثالثة كما له علاقة مع عضو قيادي في ولاية سلم نفسه لاستعمار الفرنسي[3].

---

[1] سليم سايح، المرجع السابق، ص114.

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 118_119.

[*] كان "صالح زعموم" يقول لي -علي كافي - ونحن في الطريق العودة من تونس إلى الجزائر، أن عبان رمضان قد أعدم، فكنت أرد عليه أنني تركته في تونس وطلبت منه أن ينسى ما كان يقوله لأنه غير صحيح، ولاكن الحديث كان يجري أثناء الاجتماع بتونس أن عبان رمضان قتل من قبل "محمود شريف وعبد الله بن طوبال" وصراع داخل لجنة التنسيق والتنفيذ لم يكن يهمنا كثيرا. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 122.

[3] علي كافي، المصدر نفسه، ص121_122.

الحادث البارز بعد مؤتمر القاهرة كان اختفاء عبان رمضان من الساحة، واندماج أتباعه داخل صفوف المؤيدة لكريم بلقاسم، وكأنه شيئا لم يحدث، وواصل كريم بلقاسم وأنصاره إعادة ترتيب البيت غاية افريل 1958[1].

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية[*]، أعلن أجهزة جبهة التحرير الوطني، ووضع جيش الجزائر مباشرة تحت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ التي هي الأداة التنفيذية للثورة فما تقوم به من أعمال داخل الجزائر. وهذه اللجنة هي التي كانت تقوم بالترشيح لمناصب العسكرية العالية، بناء على اقتراح لجان الولايات [2].

سارعت لجنة التنسيق والتنفيذ التي اضطرت إلى مغادرة الجزائر منذ شهر مارس 1957، نحو تونس، وسارعت إلى إعادة تنظيم شؤون وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود المشكلة من الوحدات التي كانت قد كلفت بجلب السلاح نحو الداخل، وفئة المجندين من اللاجئين الجزائريين، والفارين من الجيش الفرنسي، كما أقدمت لجنة التنسيق والتنفيذ بتنظيم عمليات الامداد.

جاء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أفريل 1958، (أنظرالملحق18) الذي استحدث الدوائر الثمانية، التي شكلت بدورها أنوي لظهور الحكومة المؤقتة لاحقا في سبتمبر من نفس السنة [3].

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، [د س]، ص135.

[*] بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ ثانية لجبهة التحرير الوطني تتكون من 9أعضاء : عبان، عباس، بن طوبال، بوصوف، شريف، دباغين، كريم، مهري، أوعمران. أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 582.

[2] Mohammed bedjaoui، la révolution algérienne et le droit، traduit par Ali al kuch، ministère de la culture et de l'Orientation nationale، damas، 1965، P 80.

[3] أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص291.

حيث تمت الخطوة الأولى في النصف الأول من عام 1958 (9أفريل1958) حين اتخذ كريم بلقاسم قرارا متسرعا يقضي بإنشاء لجنة العمليات العسكرية في الحدود الشرقية والغربية [1].

3) اختلاف الباءات الثلاثة[*] حول إنشاء الكوم:

حاول كريم بلقاسم في شهر أفريل وضع استراتيجية جديدة لمواصلة الحرب في الداخل الجزائر وحاول تعيين أعضاء لجنة التنظيم العسكري COM، رفض بوصوف أن يفسح له المجال لكي يقوم بتعيين القادة العسكريين الذين عندهم ولاء لكريم بلقاسم، واضطرا هذا أخير أن يتقاسم السلطة مع بوصوف [2].

تقدم كريم بلقاسم بمشروعه لإنشاء قيادة عمليات الحربية واحدة في الشرق وأخرى في الغرب، لقى ذلك تأييدا ظاهريا فيه شيء من الحذر، لم يلبث إلى أن تطور إلى الرفض، خاصة حين أعلن عن اسم قائد القيادة الشرقية والغربية، وهما محمدي السعيد ودهليس سليمان. حيث تشجع كل من بوصوف وبن طوبال ليعلنا رفضهما المطلق على أن المعنيين ينتسبان إلى ولاية واحدة ومنطقة واحدة، وهذا يفهم منه أن العملية أصبحت عملية احتواء على مستوى واسع، فكان كريم ما عليه سواء التخلي، عن قائد القاعدة الغربية وقبول اقتراح رفقائه القاضي بأن يكون دهليس سليمان نائب لهواري بومدين، وأن يعين ثلاثة نواب لمحمدي السعيد [3]. كذلك سيتم تعيين" سي الناصر" في قيادة العمليات العسكرية الكوم .com، قبل تكليفه بهيئة الأركان العامة الشرقية فيما بعد [4].

---

[1] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 120_121.

[*] الباءات الثلاثة (Trois B) : هما بلقاسم كريم، وبن طوبال لخضر، و بوصوف عبد الحفيظ، عرفوا بالباءات الثلاثة و ذلك الأن ألقابهم في ثلاثة تبدا بحرب " الباء"

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 472.

[3] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 137_138.

[4] Saïd Sadi، AMIROVHE une vie deux morts un testament une histoire algérienne، l'harmattan، paris ،2010، p 150.

برزت الخلافات بين الباءات الثلاثة حتى في تشكيل الكوم com. واضطر بوصوف وكريم بلقاسم وبن طوبل إلى الوصول إلى تسوية فيما بينهم من خلال مرعاه مبدا التمثيل الجهوي، ومبدأ تمثيل كل ولايات، وأصبح واضحا مبدا القيادة الجماعية الذي استندت إليه الثورة منذ اندلاعها [1].

4) أهم ما توصلوا إليه:

لجنة العمليات العسكرية .com تأسست لمتابعة العمليات العسكرية من الحدود، وقد تكونت من كل: محمدي السعيد، محمد لعموري، عمارة بوقلاز، الصادق ادهيليس، هنالك أدرك هؤلاء أن الحكومة المؤقتة لم تكن معتنيه بالعمل العسكري، كما كانت مهتمة بالعمل السياسي [2].

كان جزء كبير من القدرات النضالية للجبهة وتنظيماتها المدنية والعسكرية، مستقرا بالخارج، بعضها نشأ وتطور هناك مثل فيدراليات فرنسا وتونس والمغرب للجبهة، والبعض الآخر كان في أول الأمر بالداخل ثم اضطرا بفعل عوامل شتى لجوء إلى الخارج والاستقرار فيه. نجد في الخارج سنة 1958 قيادات المنظمات النقابية وقيادات الولاية الأولى بتونس وقيادة الولاية الخامسة بالمغرب، وقوات هامة من جيش التحرير مرابطة على الحدود في أراضي الجارتين تونس والمغرب[*]، وقيادتي أركان جيش التحرير المتمثلتين حينئذ في [3]:

---

[1] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 121.

[2] مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص134.

[*] ترجع فكرة إنشاء قاعدتين خارج حدود الجزائر باللجوء إلى تونس ومراكش، وذلك من خلال المشكلة التي ترتبت عن عمليات الإبادة التي شنتها السلطة الفرنسية بالجزائر ضد شعب الجزائري، منذ أوخر1956 مما دفعا ببعض الأسر الجزائرية إلى ترحيل شيوخها ونسائها وأطفالها لتعبر الحدود الجزائرية إما إلى تونس شرقا أو مراكش غربا، وتزايدت في 1957. أنظر: فتحي ذيب، المصدر السابق، ص 365.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 42_43.

أ) قيادة العمليات العسكرية الشرقية (com. Est) في غارديماو(غار الدماء) بتونس.
ب) قيادة العمليات الغربية (com. Ouest) وجدة بالمغرب [1].

كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ، بتقسيم الولايات إلى جهتين اثنتين:

أ) جهة الشرق التي تضم الولايات الأولى والثانية والثالثة (1 و2 و3).
ب) جهة الغرب والتي تتكون من الولايات الرابعة والخامسة والسادسة (4 و5 و6).

يبقى الشرق تابعة للقاعدة بتونسية، الغرب تابع للقاعدة بالمغرب [2]. كان محمد السعيد يقود جهة الشرقية في تونس، وهواري بومدين يقود جهة الغربية في الناظور بالمغرب أقصى.

5) مهام لجنة العمليات العسكرية COM:

تكمن مهامها في التجنيد والتدريب وتوفير الأسلحة والألبسة العسكرية، والقيام بالعمليات العسكرية، كذلك وضع ممرات في خطي موريس وشال وذلك بقطع الأسلاك الشائكة، تخريب منشأة العدو، وتوزيع الامدادات والتكوين السياسي والعسكري لإفراد الجيش [3]. قامت يبذل جهد خاص، لجمع الأسلحة، وزيادة الرصيد اللوجستيكي [*] لجيش، ولكن اجتياز خط موريس الذي أصبح قضية تزداد خطورة [4].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 42_43.

[2] محمد تقية، المرجع السابق، ص 222.

[3] أحمد أذكار، المرجع السابق، ص 237.

[*] الدعم اللوجستيكي : لعبت مجموعة من الدول العربية والأجنبية، أدوارا مهمة في تيسير عمليات تسليح الثورة وتنظيم شبكات تموينها في الخارج، وتسهيلها لعمليات تنظيم حركة القوافل الإمداد البري والبحري نحو تراب الجزائري. أنظر: يوسف مناصريه، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المعاصر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008_2009، ص 303_304.

[4] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص101.

كذلك إرسال الأسلحة إلى الولايات، سيتمان بخسائر كبيرة، وفي ذلك الحين تكون ونما الجيش التحرير الوطني هام للحدود، مجهز بقوة لكي يقوم بمهاجماته على الخط المكهرب، فينقل بهذه الصورة جبهة المعركة إلى المناطق الحدودية،

برغم القيادة العسكرية العليا على تركيز قسم هام من قواها هناك. هكذا فإن معركة الحدود ستدشن مرحلة جديدة من الصراع المسلح. تشير إلى ولادة الجبهة الخارجية التي سيتتابع نموها [1].

حيث انعقدت لجنة التنسيق والتنفيذ في ثوبها الجديد، وأمامها جدول أعمال محضر من قبل كريم بلقاسم،

حيث كان منصبا على محورين:

أ) المحور الأول حول المضايقات التي تلقاها جيش التحرير الوطني أثناء عبوره الأراضي المغربية والتونسية، وخاصة التونسية التي كانت بها حركة كثيرة.

ب)أما المحور الثاني هو توزيع المهام على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان المشروع ينص على خلق ثماني مديريات(**) أو دوائر. كما سنراها في الجدول التالي:

6) <u>مديريات ومسؤوليها [2]:</u>

(**) أدخلت لجنة تنسيق والتنفيذ تعديلا خفيفا على بنيتها الداخلية تمثل في إنشاء دوائر متخصصة مستقلة عضويا عن بعضها البعض، وذلك في شهر افريل1958، تعديل مس في الواقع التسمية من دون مضمون : أصبحت الأقسام تسمى الدوائر، ولكن لم يطرأ تغيير على توزيع الوظائف ولا على أصحابها، وهكذا بقيت لجنة التنسيق على حالها. أنظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 52.

[1] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص101.

[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 135_136.

مديريات	الاشراف
مديرية الحرب	كريم بلقاسم
مديرية التسليح والتموين	أو عمران
مديرية الارتباط والاتصال	بوصوف
مديرية العلاقات الخارجية	الأمين دباغين
مديرية المالية	محمود شريف
مديرية الداخلية والتنظيم	بن طوبال
مديرية الشؤون الاجتماعية	عبد الحميد مهري
مديرية الصحافة والإعلام	فرحات عباس

انطلقت هذه المديريات في أعمالها، كان أداؤها يختلف من مديرية إلى أخرى، حيث كلفت مديرية فرحات عباس بمناقشة الاستفزازات مع القيادة التونسية على أساس علاقة عباس القديمة مع بورقيبة، كما كلف مهري للاتصال بالمغاربة وتوجت تلك الاتصالات بقاء طنجة ولقاء تونس فيما بعد بين الأطراف الثلاثة [1].

من بين هذه الدوائر كذلك التسليح والتموين العام التي أسندت قيادتها إلى العقيد أو عمران، وكلفت بتموين لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين الغربية والشرقية، للتان استحدثتا في ذات الاجتماع السابق الذكر [2].

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 135_ 136.

[2] أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص 291.

7) أهداف لجنة العمليات العسكرية:

كان الهدف من تكوين لجنة العمليات العسكرية أو ما يعرف بالكوم .com، هو مساعدة لجنة التنسيق والتنفيذ في المهام العسكرية، كما أن اللجنة الكوم تعد همزة وصل بين قادة الولايات في الداخل، وبين القيادة العالية للثورة في الخارج.

نرى كذلك أن لجنة التنسيق والتنفيذ في 1958، كانت تدعمها قيادتان هما: لجنة العمليات العسكرية، ومجلس الإدارة العسكرية في كل ولاية، وهذا النمط من التنظيم يمكن أن يشكل تكاملا ليس عنه غناء للثورة، كما يمكن أن يكون مصدرا لمشكلات حادة لهذه الثورة[1].

من هدفنا هو القيام بواجبنا في الإصرار على رغبتنا في المساعدة، في الحدود إمكانياتنا، إلى حل المشاكل التي لا تعد ولا تحصى التي تطرحها الثورة من خلال تقديم مساهمتنا فيها، وتخصيص بعض الوقت لاقتراحات التي نضع في مقدمتها مسألة تشكيل الحكومة، لكن نريد نعرف ماهي أسباب التي أدت إلى هذا التأخير الطويل؟ والذي وجهنا صعوبة في فهمه، كما نحن لا نستبعد فكرة تردد الأخوة المغاربة والتونسيين[*]، لكن ما نعرفه أنه تم حل هذه أخيرة [2].

---

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص 375.

[*] هو أنو كل أعباء تقع على كاهل حكومتي تونس ومراكش، وتزيد تفاقم الوضع الاقتصادي بكلا البلدين سوءا، خاصة ان في بداية اعتمد القادة في توفير حاجيات الجزائريين هناك على الأسواق المحلية في كل من تونس والمغرب، وسيؤدي بالضرورة إلى ابغار نفوس المسؤولين ومن ثم شعبي التونسي و مراكش ضد الجزائريين، وسيحمل حكومتنا تونس والمراكش على ممارسة كل صور الضغط وتمشي مع ما تمليه فرنسا من شروط للإنهاء هذه الحرب. أنظر: فتحي ذيب، المصدر السابق، ص 365_366.

[2] Mohammed Harbi، Opcit، p 186.

المبحث الثاني: نشاط لجنة العمليات العسكرية في الداخل

1) القاعدة الغربية:

أنشئت لجنة العمليات العسكرية قاعدة في الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين الذي فرضه بوصوف وعين العقيد الصادق نائبا له، وكانا يشرفان على الكفاح المسلح في الولايات الرابعة والخامسة[1].

لعبت لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية منذ تأسيسها في أفريل 1958، دورا بارزا في ميدان: إعادة تنظيم وحدات الجيش التحرير التي كانت رابطة على الحدود الغربية حيث قامت بتقسيم تواجدها بالأراضي المغربية إلى قسمين وكل قسم إلى ثلاثة نواحي، كما ركزت على توحيد صفوف جنود جيش التحرير الوطني وربط التنسيق مع الولاية الخامسة، كما أسست مجموعة من المراكز والمدارس، وطورت مصالح الإمداد والاتصالات التي ورثها بومدين عن سلفه العقيد بوصوف، ومن جهة أخرى عملت على تعزيز الكفاح المسلح عبر الجهة الغربية بتأسيس مجموعة من المراكز، مستحدثة بذلك هيكلا جديد لجيش شبه احترافي[2].

وصول رسالة وقعها هواري بومدين في جانفي 1958، والتي أعلن فيها عن وصول فوج من الإطارات الذين ينبغي الاعتناء بهم والذين ينبغي كذلك أن يصلو سالمين إلى أماكنهم، كان الأمر يتعلق بعشرين شابا كانوا قد جندوا مع شبان آخرين عبر التراب المغربي، والذين تلقوا تكوينا سياسيا وإداريا وعسكريا خاصة على يد أساتذة مؤهلين في أول مدرسة لإطارات الثورة التي أنشأها السي "مبروك" لما كان قائد الولاية الخامسة[3].

---

[1] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 121.

[2] أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص293_294.

[3] محمد لمقامي، المصدر السابق، ص 172.

أ) العمل العسكري للجيش في حدود الغربية:

انطلقت العمليات فكانت في المغرب بسيطة لأن جنودها أغلبيتهم ينتسبون إلى ولاية واحدة، منسجمة مع قيادتها، فلم يكن هناك مكان لقائد جديد كان وعاش فترة مهمشا إلى أن فضل راجع إلى حظيرة كريم بلقاسم [1].

في الحدود الغربية، كانت هجمات جيش التحرير خلال سنة1958، في شكل عمليات سريعة ومحدودة نفذتها "كوماندوسات" مزودة "بالرشاشات" و "مدافع البازوكا"، واستهدفت ضرب المراكز العسكرية الفرنسية ونسف قطع معينة من الحاجز المكهرب.

هناك، لم يكن ميدان القتال ملائما لمعارك واسعة النطاق، فقد كانت المسافة كبيرة بين الحدود والحواجز، والمناطق الحدودية الغربية الشاسعة عارية، مما جعل العمليات تتطلب جهودا جبارة من مجموعات المقاتلين التي كان عليها أن تنفذ الهجوم وتعود بسرعة في الليلة نفسها إلى مواقع بعيدة لتقدر على مواجهة الرد الفرنسي عقب العملية في ظروف ملائمة، تسمح لها بالاختباء والدفاع عند اللزوم [2].

إن قوى هذا الجيش موزعة، حسب حاجات القتال، على طول أرض الوطن وتفيض عنها على الحدود الشرقية والغربية (تونس ومراكش)، حيث تأخذ قسطا من الراحة وتستعيد قواها. ولكن وجود قسم من جيش التحرير الوطني على هذه الحدود، لا يجعله بكل تأكيد من حيث الكيان حقوقي جيشا لاجئا، فوحدة القيادة، ووحدة التنظيم تجعل منه حقوقيا جيشا قوميا خاضعا، حتى ولو خارج الحدود الجزائر، إلى قواعد التي تسوده في داخلها، إن جيش الوطني قد اضطرته الظروف الحرب إلى تجاوز الحدود قليلا [3].

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 138.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 291.

[3] Mohammed bedjaoui، Opcit، p 88.

حيث كان جيش التحرير الوطني متحكما بصورة شبه كاملة في مناطق شاسعة من البلاد، نذكر منها فقط التي وضعتها القيادة العسكرية الفرنسية نفسها:

غرب الجزائر البلاد: جبال "طراراز" وتلمسان وجبال" الظهرة"، هذه بعض المناطق التي تخضع لجيش التحرير في 1958، في هذه المساحة الشبه محررة، كان الجيش يسيطر ويتحرك بحرية ليلا ونهارا مع الاحتراس طبعا من الطيران والعمليات التنشيطية الواسعة النطاق [1].

ب) تدعيم وتأطير المنطقة:

كان هواري بومدين قد استدعى ملازمين أولين أحدهما من المنطقة السادسة " لزرق بلقيدومي"، ولآخر من المنطقة السابعة " الزبير حمايديه الطاهر" [*] حيث وصلا معا إلى المنطقة الأولى حوالي شهر مارس أو أفريل 1958، وشرعا في القيام بجولة في النواحي الأربع، واحد في ضابط أول عسكري، والثاني ضابط أول في الاستعلامات والاتصالات [2].

أما عند زيارة عامل مسؤول في ربيع 1958، لمراقبة ناحية سعيدة" المنطقة الثورية الأكثر تنظيما سياسيا وعسكريا في الولاية الخامسة هي منطقة(6) سعيدة ومعسكر"، كانت هذه المنطقة المكان الطبيعي لمرور قوافل السلاح والذخيرة والتموين، كانت هذه القوافل تمون المناطق الثالثة والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة، الشيء الذي يقتضي تأسيس وحدات خاصة للرقابة والحماية لإنجاح هذه المهمة [3].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 56_57.

[*] هذان ملازمين كلاهما من قدماء الهند الصينية، رجعا إلى الجزائر بعد سقوط ديان بيان فو، فر الأول من مركز راس العصفور سنة1956، والثاني هرب كذلك ومعه سبعة وخمسون جنديا في نفس السنة من مركز أصبابنه شمال مغنية، وكلاهما كانت لهم مشاكل مع تعود إلى عدم التفاهم مع رئيس المنطقة، انتهز بومدين الفرصة لتعينهم من جديد. أنظر: محمد لمقامي، المصدر السابق، 175.

[2] محمد لمقامي، المصدر نفسه، ص 175.

[3] نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، ترجمة: محمد المعراجي، غرناطة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص71_72.

كما استغلت أيضا شبكات التهريب الأسلحة التي أخذت تشرف عليها لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية منذ بداية 1958. استغلت التجارة الحرفيين الذين كانوا يصنعون الأواني الفخارية في المغرب و يصدرونها نحو الجزائر، حيث كان البعض يقوم بتخزين الأسلحة بداخل هاته الأواني ثم تحمل لتنقل عبر الخط الحديدي الرابط بين وجدة ووهران، ومع اشتداد الرقابة الاستعمارية على الخطوط الرسمية الرابطة بين الجزائر والمغرب، اتجهت جهود ذات اللجنة الكوم COM إلى الانعطاف نحو اقصى الجنوب الغربي للجزائر عبر بشار كمحطة عبور نحو الولايات السادسة وشمال الولاية الخامسة مرور بالولاية الرابعة، ثم استغل قادة لجنة التنظيم العمليات العسكرية الحركة التجارية لسكان الجنوب الكبير انطلاقا من أدرار على طول جبهة مالي ونيجر، موريتانيا، حيث كان يتم تخزين الأسلحة في خزانات الوقود لشاحنات تجار التي تتجه من أدرار صوب رقان، هذه العملية لعبت فيها شخصيات من قبائل "التوراق" دور رئيس "كلحاج أقاسم حمادي" في مد شبكة تهريب الأسلحة بين مالي ونيجر والجزائر عبر رحلتين كل شهر[1].

ج) تطور جيش التحرير من افريل 1958:

- **الولاية الرابعة الجزائر:** كانت تحت قيادة "بوقرة احمد"، وكانت بها 4 مناطق:

✓ المنطقة الأولى باليستور: بقيادة "سي عبد العزيز"، مقسمة 4 نواحي وكل ناحية إلى قسيمة وكتيبة الناحية: الناحية الأولى مينرفيل، الناحية الثانية سانت بيار، الناحية الثالثة باليسترو، الناحية الرابعة عين بسام.

✓ المنطقة الثانية البليدة-المدية: بقيادة "لونيسي علي" بها 4 نواحي: الناحية2 الساحل، الناحية 2 البليدة، الناحية 3 موزاية فيل، الناحية 4 المدية.

✓ المنطقة الثالثة آوريانس فيل: تحت قيادة "بونعامة الجيلالي" بها 5 نواحي [2].

---

[1] أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، 295_296.

[2] بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، المرجع السابق، ص 192إلى 195.

الناحية الأولى مليانة، الناحية الثانية تنس، الناحية الثالثة أوريانس فيل، الناحية الرابعة غرب ورسنيس، الناحية الخامسة ثنية الحد.

- ✓ المنطقة الرابعة الصحراء: كانت تحت قيادة "عبد اللطيف" ومقسمة إلى 3نواحي وتوجد بها 3 كتائب لجيش التحرير الوطني:

الناحية الأولى أرمال، الناحية الثانية، الناحية الثالثة البرواقية.

- ➢ **الولاية الخامسة وهران:** بقيادة "هواري بومدين" كانت الولاية مقسمة إلى 9 مناطق، بالإضافة إلى26 كتيبة لجيش التحرير الوطني، وكان تعداد جيش بالولاية أكثر من 5500مجاهدا، يمتلكون 11مدفع مورتيي و36 مدفع رشاش، و130 بندقية F.Mو397 بندقية P.M وأكثر من 3320 بندقية حربية، عشرات بنادق الصيد [1].

[1] بوبكر حظ الله، نشأة وتطور جيش تحرير الوطني 1954-1958، المرجع السابق، ص195_197.

2) قيادة العمليات العسكرية الشرقية:

عقدت قيادة العمليات العسكرية أول اجتماع لها في 26 أفريل 1958 بمشاركة كريم بلقاسم وبن طوبال، وأمحمدي السعيد، محمد العموري، وعمارة بوقلاز، بن عودة الذي رقي إلى مرتبة عقيد وتم تقسيم قيادة العمليات العسكرية (COM) إلى قيادة في تونس ووضع على رأسها محمدي السعيد بعضوية محمد العموري، وعمارة بوقلاز، ومصطفى بن عودة[1]. حيث تعتبر المحاولة الأولى لإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير بعد مؤتمر الصومام حيث تقدم مسؤول القوات المسلحة كريم بلقاسم بهذا المشروع لإعادة تنظيم الجيش وافقت عليه لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر أفريل 1958، وأنشئت بموجبه قيادة في الشرق تدعى قيادة العمليات الشرقية ومقرها في غارديماو بتونس ووظيفتها زيادة على إدارة جيش التحرير هناك تنسيق العمل العسكري بين الولايات الثلاث الواقعة في الشطر الشرقي من البلاد وهي الأولى الثانية والثالثة. وقد تم في التشكيلة مراعاة للتوازن الجهوي: العموري يمثل الولاية الأولى، وبن عودة الثانية، وبوقلاز قاعدة الشرق[2].

أ) تعيين علي النمر ثم الحاج لخضر منسقا للولاية:

عندما كان أعضاء الدورية المذكورة على أهبة المغادرة إلى مقر الولاية في تونس أدركوا ضرورة ان يكون للقيادة في الخرج ممثل في داخل الولاية بالجزائر تكون مهمته استقبال المعلومات ونشرها في الداخل، وإرسال المعلومات من داخل الولاية إلى مقر قيادة الولاية في تونس، وكان مقر جهاز الإرسال والاستقبال في كيمل لأن مقر الولاية كان فيها من قبل، ولذلك تم اختيار "سي علي النمر" لأداء هذه المهمة لكن هذا الأخير لم يطل به العمر إذ بعد حوالي شهر فقط من تعينه استشهد في معركة(شلية)، ولذلك تم تعيين الحاج لخضر مكانه وهو ما جعل هذا الأخير ينتقل من باتنة إلى كيمل سنة 1958 ليقوم بنفس المهمة[3].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص208.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص49.

[3] مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص 134.

محمد العموري وبعد تعينه عضوا في لجنة العمليات العسكرية انتقل إلى الحدود حيث صار يعمل ضد جماعة (G.P.RA)، ولذلك تم فصله هو وزملائه ونفيهم إلى الخارج وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا (في المبحث الثالث) [1].

ب) **العمل العسكري للجيش في الحدود الشرقية:**

انطلقت العملية في الشرق فلم تكن بسيطة حيث أن الجنود ينتمون إلى الولاية الأولى والثانية والثالثة وإلى القاعدة الشرقية وكل فئة لها نظامها الخاص.

إضافة إلى دخول القادة الجدد القادمين حديثا من الجيش الفرنسي وكان كريم يريد دمجهم داخل وحدات جيش التحرير. فالشق الأول والذي كان عقبة حيث أن الجنود كانوا لا يعترفون إلا بالنائب الذي ينتسب إلى ولاياتهم وهذا ما جعل تلك القيادة تكون مفككة وغير منسجمة وهذا بدوره انعكس على القيادات الصغرى ودبت الفوضى، وأصبحت السيطرة معدومة، وغذى ذلك الضباط الجدد القادمين من الجيش الفرنسي كما ذكرنا سابقا وكان لا يزال أولئك الضباط حديثي عهد بروح الانضباط التي أخذوها وتربوا عليها في الجيش الفرنسي وأرادوا فرضها وتطبيقها على الجنود الثوار، وأخذوا تربية الجنود النظاميين فهم كانوا يعرفون استعمال الأرض والسلاح والرماية بصفة جيدة وهذا كان كافيا لنجاحهم في مهمتهم[2].

الفترة الأولى من الحرب لم تكن لجيش التحرير قوات مستقرة في الخارج فمنذ البداية كان الانشغال الأول للولايات هو الحصول على الأسلحة والذخيرة.

لم يكن لهذا سوى طريقتين: استرجاعها من الجيش الفرنسي أو الحصول عليها من الخارج وبطبيعة الحال كان المصدر الثاني أسهل من الأول بكثير [3].

---

[1] مصطفى مراردة، المصدر السابق، ص134-136.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص138.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص46-47

لم يكن دخول الجزائر أو الخروج منها ينطوي على مخاطر كبيرة في غياب الحواجز المكهربة الرهيبة التي أقيمت على الحدود التونسية بوجه خاص فالأسلحة متوفرة بكثرة، ولكن مع مرور الوقت تزايدت الحاجة إلى الأسلحة ففي سنة 1957 انطلقت أشغال بناء الحواجز، والتي أصبحت عائقا خطيرا أمام جيش التحرير في مطلع 1958 فأدى ذلك إلى استقرار وحداته بشكل متزايد على الحدود الشرقية[1]. فعمليات الاعتراض لقوافل التسليح العابرة لخط موريس فلقد بلغ عددها ما بين 01 جانفي و03 أفريل 1958 تسع عشرة عملية أربعة من الجزائر باتجاه القاعدة الشرقية و15 من تونس نحو الولايات الأولى والثانية والثالثة ما يمثل حسب تقديرات الاستعمار 4/1 عمليات الاختراق والعبور على اختلاف أهميتها وكميات التسليح المحمولة.

استشهد خلال نفس الفترة (1 جانفي إلى 25 أفريل 1958) 1702 مجاهد ومواطن 4000 حسب أو عمران في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ، وأسر 154 جزائريا بسبب الجروح أو نفاذ الذخيرة، وحجزت خلال العمليات 1078 قطعة سلاح و57 رشاشا و67 بندقية، و4 مسدسات، و68 مدفع هاون، و72800 خرطوشة ذخيرة. هذه الحصيلة الرقمية جاءت ضمن التقرير السنوي الخاص بعمليات جيش التحرير ضد خط موريس المرفوع لوزير الدفاع الفرنسي من طرف العميد الركن قائد الناحية العسكرية العاشرة والقوات البرية في الجزائر. هذا التقرير سري للغاية أنجزته مصالح العقيد قارد مسؤول المكتب الخامس للجهاز الاستخبارات في الدعاية والحرب النفسية.

إذا اعتمدنا إحصائيات المصالح العسكرية الفرنسية نفسها كمعيار لحساب نجاحات جيش التحرير في مجال التسليح عبر خط موريس في هذه الفترة (1958) نتحصل على ما يلي[2]:

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص46-47.

[2] محمد عجرود، المرجع السابق، ص42-43

- نجاح 12 عملية عبور من الجزائر إلى تونس.
- نجاح 45 عملية عبور من تونس إلى الجزائر.
- نقل وتمرير حوالي 4000 قطعة سلاح مختلفة الأنواع[1].

كما أن الشرق الجزائري كان يزخر بأعداد كبيرة من المجاهدين يتميزون بتنوع تركيبة أفرادهم الذين كانوا ينتمون إلى الولايات المجاورة كالولاية الأولى والثانية والقاعدة الشرقية والولاية الثالثة والرابعة والسادسة. هذا إلى جانب مجموعات كبيرة من المناضلين الذين قدموا من فرنسا إلى تونس لكي ينظموا إلى صفوف هذه الوحدات المتمركزة على طول الحدود التونسية الجزائرية (كما ذكرنا سابقا) [2].

ربيع 1958 كان في الحدود إذا جيش قوي من حيث العدد والعدة والتأطير، ومن مؤشرات القوة العددية يذكر بأن قوات جيش الحدود في تونس بلغت 000 15 إلى 20000 رجل في ماي 1958، وأن نفقات الادارة والصيانة للجيش المرابط في الحدود التونسية انتقلت 000 550 فرنك قديم في (أوت / سبتمبر 1957) إلى 50 مليونا في جانفي 1958. يدل هذا على أن العدد سجل ارتفاعا محسوسا في هذه الفترة بسبب كثرة الخروج من الجزائر وقلة الدخول إليها من ناحية، وارتفاع عدد اللاجئين والمتطوعين من ناحية ثانية. فقبل 1958 لم يكن لجيش التحرير في الحدود الشرقية خاصة تنظيم جيد وقيادة موحدة حيث كانت وحداته تنتقل بين مراكز منتشرة على طول أو في داخل الأراضي التونسية كانت هذه المراكز الموجودة في تونس قريبة من الحدود مثل: مخيمات غارديماو وملاغ وقرن الحنفية والكاف وتاجروين وقفصة[3].

---

[1] محمد عجرود، المرجع السابق، ص42-43.

[2] محمد زروال، المصدر السابق، ص374.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص47-48.

مهما يكن من أمر فان التنظيم العسكري للقاعدة الشرقية فيما يتعلق بتشكيل وتوزيع الفيالق شهد تغيرا كبيرا اثر صدور قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها بتاريخ 09 أفريل 1958التي أحدثت بموجبها قيادة العمليات العسكرية للجهة الشرقية، ويمكن تفسير هذا التغيير الكبير الذي طرأ على الهيكلة العسكرية للقاعدة الشرقية وتشكيل وتوزيع الفيالق المحاذية لتونس بانضمام أعداد كبيرة من الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى الثورة وكذلك تحديات جيش التحرير الوطني عند محاولة اختراق خط موريس بالقوة للدخول إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية، وهي الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة نتيجة الانعكاسات الخطيرة لخط موريس سنة 1958[1].

مثلما ذكرنا سابقا فان أكبر عائق قد واجه قوافل التسليح عبر الحدود الشرقية هو خط موريس، فقد استهان في بداية الأمر قادة جيش التحرير بهذا الخط مما أدى إلى خلق بلبلة ومشاكل في القواعد الخلفية لجيش التحرير، وعندما أصبح الخط جاهزا ظهرت فعاليته بسرعة بالغة بالرغم من محاولة كريم بلقاسم ومحمود الشريف التخفيف، لكن في شهر جويلية 1958 دق عمر أوعمران ناقوس الخطر حيث كان مكلفا بالتسليح فقد صرح قائلا: " إن جيش التحرير الذي بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد أفراده وتسليحه يتعرض حاليا لخسائر كبرى أكثر من 6000 ألاف مجاهد سقطوا في شهرين"[2]. إلى جانب كل هذا فان القوات الغربية كانت أحسن تنظيما وأكثر انضباطا من الشرقية ففي تونس أهم سمة بهذا الخصوص سوء التنظيم وانعدام الانضباط وغياب الوحدة في القيادة، وانتشار الفوضى في صفوف المقاتلين: وحدات تجوب مختلف مناطق الحدود وتنتقل بينها وبين المدن التونسية رافضة سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ وتابعة لقيادات متعددة ومتنافسة وولاءات متباينة جهوية أوعروشية أو قبلية كما هو الأمر بالنسبة إلى قوات الأوراس بنوع خاص، وكل ولاية من ولايات الداخل كان لها ممثلوها في تونس [3].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص119.

[2] بو بكر حفظ الله، نشأة وتطور الجيش التحرير الوطني 1954-1958، المرجع السابق، ص221.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص48.

كما أن الحالة التنظيمية والمعنوية التي كان عليها جيش التحرير الوطني في الحدود نقول: وكان جيش التحرير الوطني المرابط على الأراضي التونسية قد عرف تدهورا تنظيميا ومعنويا مخيفا من عام 1958 إلى أواخر 1959، ولقد كان واضحا منذ البداية أن لجنة العمليات العسكرية كان يحمل في طياته بذور موته العاجل، وذلك بسبب عدم الانسجام والتنسيق بين أعضاء قيادته.

ج) خلاف بين أعضاء قيادة القاعدة الشرقية:

كان العقيد محمدي السعيد هو الذي أسندت إليه رئاسة هذه للجنة. ولكن عمار بن عودة كان يرى بأنه المؤهل أكثر من غيره لقيادة هذه للجنة لأنه كان عضوا في لجنة 22، لأجل ذلك كان يروج للإشاعات بأن القبائل مستأثرون بالسلطة، فأيده كل من محمد العموري وعمارة بوقلاز، وخاصة إذا علمن أن هذين الأخيرين كانا غير مقتنعين بعضويتهما في لجنة العمليات العسكرية إذ كانا يعتقدان أنهما أبعدا عن قصد وتعمد عن قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على التوالي وذلك بهدف إضعاف جانبهما [1]. وقد عمدت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارات في شهر أوت 1958 إلى إصدار قرارات نصت على إبعاد كل من محمد العموري وعمارة بوقلاز والعقيد أحمد نواورة، ومصطفى بن عودة، فيحين تم تخفيض رتب بعض القياديين، وفرض إقامة جبرية عليهم لمدة ثلاثة أشهر بأماكن نفيهم [2]. وجود تقرير يتحدث عن عزل أعضاء لجنة العمليات العسكرية فيتضمن: وقبل ان يسافر أعضاء هذه اللجنة إلى القاهرة بيوم واحد فإن قاسي قال: "إن أعضاء اللجنة رفعوا تقريرا به (يعني قاسي) إلى كريم بلقاسم وان(قاسي) يحتفظ بهذا التقرير وزاد على ذلك فقال: وإن لجنة العمليات العسكرية سيقع حلها وإنه سيتصرف معهم كما يحلو له عندما يكنون (يعني محمد العموري، عمار بن عودة، وعمارة بوقلاز) في الخارج "[3].

---

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص369 _377.

[2] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص215.

[3] محمد زروال، المصدر نفسه، ص380

كما استرسل في كلامه فقال:" أما الناصر (يعني محمدي السعيد) قائد لجنة العمليات العسكرية فإنه سيعود (يعني من القاهرة إلى تونس)". وكانت أسئلته تدور على نشاط لجنة العمليات العسكرية عندما سأل كريم بلقاسم أحمد نواورة فأجابه إجابات أكد له من خلال بعضها:" أن أعضاء لجنة العمليات العسكرية لم يقوموا بأي عمل منسجمين فيما بينهم" فأجابه كريم بلقاسم قائلا:" إنهم خائنون وإنهم يقودون الثورة إلى الهاوية، ولكنهم أقيلوا من مهامهم". كل هذه الأحداث وما تلها من عزل الأعضاء وإلغاء الكوم سنستدرجها في المبحث الثالث [1].

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص380.

المبحث الثالث: حل لجنة العمليات العسكرية الكوم

إن ما يهمنا في هذه الدراسة ليس تناول وتيرة النشاط العسكري في القاعدة الشرقية خلال الثورة، وإنما تتبع تطور العلاقة بين القاعدة وقيادة الثورة العليا وأجهزتها السياسية والعسكرية، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن العجز الحقيقي الذي شهدته قيادة العمليات العسكرية في مواجهتها للخطوط لم يكن من الأساليب العسكرية، وإنما في كونها ظلت هيئة تتجاوب مع منطق توازن القوة بين جناحين بارزين في هرم قيادة الثورة أكثر من تجاوبها مع متطلبات العمل العسكري، وعصبه الرئيسي المتمثل في الدعم اللوجستيكي. فلقد كان فشل قيادة العمليات العسكرية في إيجاد حلول لاختراق السدود ذو تأثير سلبي على النشاط الثوري لأن مشكل التسليح كان أبرز مشكل نجم عن ذلك الفشل وتسبب في مشاكل جانبية عمت جميع ولايات الداخل دون استثناء [1].

حيث وجدت هذه اللجنة صعوبات مختلفة في عملها نظرا لوجود خط موريس المكهرب على طول الحدود والذي انتهت فرنسا من وضعه بالحدود الشرقية في 15 سبتمبر 1957 مما جعل الاتصال بين الداخل والخارج متعسرا [2]. وبأمر من العقيد محمدي السعيد تم القيام بشن هجوم على خطي شال وموريس، فالجيش كان متواجدا في خطي شال وموريس وكانت لديهم معلومات كافية للقيام بمثل هذه العملية، وبعد أن اتصل عمار بوقلاز بالطاهر سعيداني وأخبره بأمر محمدي السعيد فرفضوا تطبيق الخطة، وصمم العقيد محمدي ولم تنفذ الأوامر، مما أدى به إلى التقرب من بلقاسم كريم الذي ألح رفقة محمد العموري على عمار بوقلاز بوجوب تطبيق الأمر، وتم الشروع في الهجوم على خطي شال وموريس بفيلقين، وللأسف خسروا خلال المعركة أرواحا كثيرة، فانهزموا هزيمة شنعاء [3].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص210.

[2] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص199.

[3] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص192-193

بعد المعركة ذهب محمدي السعيد لتفقد الأمور في المنطقة، وكانت الهزيمة قد أدت إلى إحداث شرخ كبير بين الجيش في القاعدة الشرقية والعقيد محمدي المكلف بالاتصال بين أعضاء الحكومة المؤقتة والجيش الذين طالبوا عمار بوقلاز ومحمد العموري بضرورة الحضور إلى القاهرة لعقد اجتماع مع القيادة العليا للثورة [1].

إن كانت قيادة العمليات العسكرية قد استطاعت في الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيلها تحقيق نتائج ملموسة في ملاحقة معاقل الحركة الوطنية (MNA)، وفي هيكلة جيش التحرير الوطني بتدعيمه بعناصر مثقفة ومحترفة، فإن عمليات اختراق الخطوط والعبور بقوافل التسليح كثيرا ما انتهت بنتائج وخيمة، تؤكدها المصادر التاريخية من شهادات ووثائق من جهة وتصريحات القادة العسكريين، حيث تعرض جيش التحرير الوطني خلال ثلاثة أشهر (من أفريل إلى جوان 1958) إلى فقدان 6000 مجاهد إثر عمليات عبور خطي شال وموريس [2].

1) بروز الخلافات داخل الكوم:

المتتبع لمسار الأحداث بالمنطقة يقف على أن الكثير من الأحداث بنيت على غيظ، فنصف أعضاء كوم الشرق خاصة محمد لعموري وعمارة بوقلاز لم يكن على انسجام منذ البداية مع لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة أن محمد لعموري وعمارة بوقلاز اللذين فهما حينها أن تعينهما في لجنة الكوم بالشكل الذي جاء عليه يعني تهميش وتحجيم لدورهما، فمحمد لعموري الذي كان على رأس ولاية الأوراس كان يرى أن دوره لا يجب أن يقل عن دور الأوراس في الثورة ككل، والثاني كان يرى نفسه أنه لا يقل ندية عن باقي قادة الولايات الآخرين، ومن ثمة فان وجودهما في الكوم برأي لعموري وبوقلاز كان مقصودا خاصة مع وجود القيادة بيد محمدي السعيد[3].

---

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص192-193.

[2] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص209-210.

[3] سليم السايح، المرجع السابق، ص115-116.

ذلك أن تأسيس قيادة العمليات العسكرية من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ لم يوضح طبيعة العلاقة بينهما، وتعرض بذلك عمل الأجهزة لخلل نجم عنه مشكلا سياسيا أثاره قائد الولاية الأولى العقيد محمد العموري الذي بدأ بانتقاد أداء قيادة العمليات العسكرية في اجتماع 2 جوان 1958، ثم سرعان ما تحول إلى مواجهة مباشرة مع لجنة التنسيق والتنفيذ حول ضرورة استشارة قيادات الداخل فيما يتعلق بمشروع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويبدو أن حركة العموري التي تشكلت إرهاصا لأزمة جديدة في صلب العلاقة بين قيادة الثورة استهوت العديد من خصوم لجنة التنسيق والتنفيذ القدامى من قادة القاعدة الشرقية والولاية الأولى الأمر الذي عجل بإنهاء مهمة قيادة العمليات العسكرية في فترة تزامنت مع تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 18سبتمبر 1958[1].

2) فشل قيادة العمليات الشرقية:

في الحدود، كانت حصيلة عمل هاتين الهيئتين (القيادة الشرقية والقيادة الغربية) بعد فترة وجيزة من قيامهما مختلفة تماما بحيث يمكن إيجازها في الجملة التالية: نجاح في الغرب، وإخفاق كامل الشرق. ففي الشرق كان الوضع نقيض الغرب فقد شكلت قيادة العمليات العسكرية بطريقة كان من المفروض أن تسمح بتصحيح الأوضاع لكنها لم تصحح شيئا. فكل الولايات التابعة للهيئة كانت ممثلة فيها بن عودة كان ممثلا للولاية الثانية، ومحمد العموري للأولى وعمارة وبوقلاز ممثلا لقاعدة الشرق، بالإضافة إلى قائدها محمدي السعيد الممثل في الوقت نفسه للولاية الثالثة. بالرغم من هذا التوازن الجهوي لم تتمكن القيادة من فرض سلطتها وتوحيد جيش التحرير في تونس، فبقي التنظيم أو بالأحرى سوء التنظيم كما في السابق والولاءات كذلك[2].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص211.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص273-275.

كل عضو فيها كان ينظر إليه ويعتبر هو نفسه بوصفه ممثلا لولايته ومدافعا عن مصالحها المتمثلة آنذاك بالدرجة الأولى في تحقيق طلبات التسليح التي تقدمها كل ولاية إلى لجنة توزيع الأسلحة والمالية، والتي بقيت متمسكة باستقلاليتها رافضة المركزية والتوحيد [1].

الكوم الشرق كانت بؤرة حقيقية للخلافات والتناقضات المنذرة انفجار بأقرب الآجال. فلأشيء كان يوحي بضمان أبسط شروط التنسيق والعمل الجماعي بين رئيسه محمدي السعيد (الولاية الثالثة)، ومحمد العموري (الولاية الأولى)، وعمار بن عودة (الولاية الثانية)، وعمارة بوقلاز (القاعدة الشرقية)، وكان الخلاف بين عمارة بوقلاز وبن عودة على أشده، وكان هذا الأخير (بن عودة) ينسق مع بن طوبال لتحييد بوقلاز [2]. فتلك المبادرة حسب المؤرخ البجاوي التي أنشأت بموجبها قيادة العمليات العسكرية رغم إيجابيها في كونها حاولت العودة بقيادة الثورة إلى الداخل بعد خروجها في ربيع سنة 1957 إلى تونس إلا أنها انتهت بالفشل عندما ظهر عدم الانسجام بين عناصر قيادة العمليات العسكرية. فالسبب الرئيسي في إلغاء قيادة العمليات العسكرية، وإنشاء الحكومة المؤقتة كان بدوره يتمثل في عدم الانسجام بين قيادة الجهاز التنفيذي للثورة الجزائرية والمتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر سبتمبر 1958 [3].

هكذا تبين بعد أشهر قليلة أن قيادة العمليات الشرقية لم تقدم شيئا، وطفت على السطح خلافات أعضائها وبدأت التهم المتبادلة بينهم. رئيسها محمدي السعيد عجز تماما عن فرض سلطته واتهم نوابه بالعمل من أجل الإطاحة به، والنواب المتهمون من جهتهم لم يفعلوا شيئا لتكذيب أقواله أو إخفاء عدم الاعتراف به [4].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص273-275.

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص121.

[3] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص212.

[4] صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص275.

لقد دفع سوء الحال هذا للجنة التنسيق والتنفيذ إلى اتخاذ قرار في اجتماع عقد بتاريخ 09 سبتمبر 1958 يقضي بإلغاء قيادة العمليات العسكرية الشرقية، وعاقبت أعضائها بتهمة القصور وانعدام الكفاءة، وكانت العقوبات متفاوتة[1].

بعد أن عرفنا شيئا من الحقيقة عن لجنة العمليات العسكرية وما كانت تعانيه من خلافات شخصية حالت دون أدائها لمهامها من خلال التقارير المتقدمة، فإننا سنتطرق الأن إلى دخول أعضاء تلك الجنة في نزاع حاد مع وزير القوات المسلحة الذي أنزل عقوبات على أعضاء لجنة العمليات العسكرية منهم من أنكرها ولكنه كظم غيظه، ومنهم من وقف في وجهها مدافعا عن نفسه[2]، وكان رأي أعضاء الحكومة المؤقتة أن داخل الكوم الكثير من التكتلات والصراعات، وأن الأعضاء هم من كانوا يغذون هذه التكتلات على حساب وحدة وانسجام الكوم، وعلى هذا الاستنتاج أصدرت الحكومة المؤقتة في اجتماعها بالقاهرة في نهاية سبتمبر 1958 قرارا بحل الكوم بعد أقل من سنة على قيامه، وإذا كان حل كوم الغرب قد انتهى بشكل طبيعي ودون تبعات، فان الأمر يختلف بالنسبة لكوم الشرق الذي رافقه توجيه التهم لقياديه منها العجز في التسيير[3]. بعد أن عرفنا هذا كله فإننا نقول: أن وزير القوات المسلحة كان قد أنزل آنذاك عقوبة على أعضاء هذه اللجنة ، وذلك في يوم 13 سبتمبر 1958 عندما صدر القرار بحل لجنة العمليات العسكرية على إثر اجتماع عقدته لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة كما ذكرنا سابقا وكانت هذه العقوبة سببا مباشرا في تعميق الخلاف بين البعض من هؤلاء المعاقبين وبين وزير القوات المسلحة، فقد اتهم الأوائل هذا الأخير بأنه لم يكن عادلا في عقوبته تلك، قد أدى هذا التحيز في العقوبة بالبعض إلى عدم تنفيذها بل وإلى محاولة فسرها وزير القوات المسلحة على أنها مؤامرة لقلب الحكومة المؤقتة باستعمال القوة[4].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص275.

[2] محمد زروال، المصدر السابق، ص386.

[3] سليم السايح، المرجع السابق، ص117.

[4] محمد زروال، المصدر نفسه، ص387.

قد وجه التهمة المباشرة في هذه المحاولة إلى العقيد محمد العموري الذي كان أكثر أصحابه بثقل تلك العقوبة، ويمكن تصنيف هذه العقوبة كما يلي:

أ) تخفيض رتبة لعموري من عقيد إلى نقيب مع تعينه سفيرا للثورة في المملكة السعودية.
ب)تعيين عمار بن عودة سفيرا في لبنان، حيث بقي فيها مدة ثلاثة أشهر فقط.
ج) تعيين عمارة بوقلاز سفيرا في بغداد [1]. وبعدها أوقف نشاطه بصورة كاملة وجرد من رتبته وأرسل إلى السودان [2].

كانت التهم الموجهة إليهم هي الأتية: أما محمد لعموري فبتهمة الجهوية وتفريق الصفوف والتسمية المتحيزة وغير القانونية للضباط على مستوى الولاية. وأما عمار بن عودة فبتهمة السلوك الشخصي المشبوه والأخلاق المنحطة وبأنه غير متلائم مع المهام المسندة إليه، وأما عمار بوقلاز فبتهمة تبذير أموال الثورة، والجهوية وتفريق الصفوف.

يقول توفيق المدني:" وكنت قد كلفت أنا شخصيا بتنفيذ الأمر الذي صدر في حق أعضاء لجنة العمليات العسكرية فأشرفت على تسفير عمارة بوقلاز إلى بغداد، وعمار بن عودة إلى لبنان. أما محمد لعموري فانه رفض تنفيذ هذا الأمر". ولكن بعض المصادر الأخرى تؤكد أنه التحق بالسعودية كسفير فيها للثورة، غير أنه غادرها بعد ذلك إلى القاهرة حيث بدأ يجري بعض الاتصالات بالسلطات المصرية، وكان هدفه من ذلك هو العمل على العودة إلى الحدود التونسية حيث يقوم بعمل شيء ما على الحكومة المؤقتة. وكان الشخص الذي أعانه في هذه الاتصالات هو المسمى سعدية الجمعي الذي اتهم هو أيضا بأنه يعمل لحساب دولة أجنبية هي مصر [3].

حيث يقول الشاذلي بن جديد:" في نهاية سبتمبر 1958 اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماع في القاهرة أخر قرار لها قبل تعويضها بالحكومة المؤقتة يقضي بإلغاء الكوم واتهام أعضائه بالتقصير

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص387.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص276.

[3] محمد زروال، المصدر نفسه، ص388.

العجز عن تطبيق قرارات القيادة والكفاءة، واتخذت أيضا قرارات تعسفية مجحفة في حقهم. وشعرنا نحن الضباط في القاعدة الشرقية بأن الأمر يتعلق بمكيدة تهدف إلى تصفية مسؤولينا والانتقام منهم، خاصة وأننا لاحظنا نوعا من التمييز في طبيعة العقوبات ودرجاتها. فقد سلطت أقصى العقوبات على قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية واكتفت بعقوبات بسيطة ضد الأعضاء الآخرين. هكذا نزلت رتبة بوقلاز إلى نقيب ومنعه من ممارسة أي نشاط، وأبعد إلى بغداد، وليس إلى السودان كما جاء في بعض الكتب. كما نزلت رتبة لعموري وأبعد هو الأخر إلى جدة، لكنه لم يلتحق بها، وبقي لاجئا في ليبيا. بينما اكتفت اللجنة بإبعاد بن عودة لمدة ثلاثة أشهر إلى بيروت. أما المسؤول الأول عن الكوم محمدي السعيد المتهم الأول بضعف التسيير فقد ألحق بالحكومة بالقاهرة، ليكلف بعد ثلاثة أشهر بقيادة التنظيم الجديد (هيئة أركان الشرق)"[1]. كما يقول إبراهيم العسكري:" لقد أدى خرق المهمة التي كلفت بها القاعدة الشرقية إلى إيجاد بعض التناقضات وقد أصابت هذه الأخيرة لجنة التنسيق والتنفيذ ببعض الارتباك، وأدت إلى وقوع نوع من الفتور أو الخلاف بين محمود الشريف الذي كان يمارس مهام قائد منطقة ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وبين العموري الذي خلفه على الولاية الأولى، وعندما اجتمعت لجنة التنسيق بالقاهرة في سبتمبر 1958 فجأتنا بإلغاء (الكوم) أي لجنة العمليات العسكرية واتخاذ بعض القرارات التعسفية ضد بعض أعضائها ظلما وعدوانا.

أ) **القرارات نوعان:**

- النوع الأول: بني على اتهام باطل، وحقيقة الأمر لن تقام على مواقف سابقة لا علاقة لها بتسيير الكوم[2].

[1] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص122.

[2] إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص60-61.

- النوع الثاني: اتهام بسوء الأخلاق التي تتنافى مع القيم الإسلامية والثورية، وأبعد بعض المعاقبين بهذا القرار إلى لبنان(بيروت) بعنوان إقامة جبرية لمدة ثلاثة أشهر جزاء بما كانوا يعملون.

أما البعض الأخر اتهم بضعف التسيير، وأبقوا المعني بهذا القرار شهرا في مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة ثم كلفوه بقيادة جهاز أهم من الكوم، كل هذا تم بقرار من لجنة مجهولة التكوين"[1]. والمهم أن عمارة بوقلاز استجاب في الأخير لقرارات الحكومة المؤقتة، والتحق بالعراق بالبعثة الجزائرية ببغداد، ثم بالبعثة الجزائرية بدمشق بسوريا إلى غاية الاستقلال، أما زميله محمد لعموري فقد انتهى إلى واحدة من أعقد القضايا وأكثرها إثارة والتي عرفت بقضية لعموري أو (مؤامرة العقداء) التي كانت لها تبعات كبيرة التي لا يتسع الأمر لسردها هنا[2]. لكن ومما لا شك فيه أن عمارة بوقلاز هو من دفع العموري إلى رفض قرارات الحكومة المؤقتة، أو بالأحرى قرارات القيادة الثلاثية لكنه كان يسعى إلى حل هذه المشكلة بالطرق السلمية وفي الأطر النظامية. غير أن العموري فضل إتباع أسلوب أخر باستعمال القوة، وشرع في تنسيق جهوده للإطاحة بالعسكريين في الحكومة المؤقتة[3]. إذا كانت القاعدة الشرقية قد انتهت نظاميا قبل سنة عندما أعلن عن إنشاء الكوم، ورفضت دمج قواتها فيه إلا بعد محاصرتها وقطع التموين عنها لإجبارها على الاندماج في التنظيم الجديد إلا أنها حافظت ولو بشكل غير معلن عن تنظيمها، فإنها انتهت هذه المرة عمليا بعد تصفية وإبعاد قيادتها بالإعلان عن إنشاء قيادة الحدود(CDF)[4]. هكذا انتهت قيادة العمليات العسكرية في الشرق على مستوى الأشخاص، وسوف تبين الأحداث اللاحقة أن فشلها يعني فشل محمدي السعيد وكريم بلقاسم قبل الأوان، ونجاح قيادة العمليات الغربية معناه نجاح هواري بومدين قبل الأوان أيضا[5].

---

(1) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص60-61.

(2) سليم السايح، المرجع السابق، ص118-119.

(3) الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص123.

(4) سليم السايح، المرجع نفسه، ص119.

(5) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص276.

كما أن تأسيس لجنة العمليات العسكرية قد لقي معارضة من قبل الولاية الثانية، حيث لم تعترف بهذه اللجنة، كان الموقف المبدئي من مجلس قيادة الولاية الثانية هو الرفض على أساس أن هذه الهيئة متمركزة في الخارج، ورأت ذلك إهانة للثورة ولجيش التحرير الوطني بالذات، وكان رأيها أيضا هو دخول عناصر الهيئة إلى داخل التراب الوطني وهي مستعدة مثل باقي الولايات لحمايتها والاعتزاز بوجودها وسط جيش التحرير الوطني. إذ ليس من المعقول والموضوعية والثورية أن تسير هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالداخل، أن هيئة مقطوعة عن وحداتها تقرر تسير العمليات العسكرية من الخارج لهو مساس خطير بوحدة جيش التحرير الوطني الذي يقارع العدو ويخوض حربا حقيقية لا تعرف الرحمة ضد إحدى كبريات القوات في العالم والتي جندت في الميدان كل ما أمكنها في الوقت الذي بدأت فيه فيالق الجنرال شال بأخطر عمليات تمشيطيه وتهديمية عرفتها الثورة. إن الرفض المبدئي لقيادة الولاية الثانية كان رفضا ثوريا أكدت الأيام صحته[1].

3) إنشاء قيادة أركان الشرقية والغربية:

في ظل هذه العمليات المعقدة والمتماسكة بدأت الحكومة المؤقتة في العمل رسميا بتاريخ الفاتح من أكتوبر1958، بتعيين قيادتين للأركان خلفا لقيادة العمليات العسكرية التي حلت رسميا يوم 9 سبتمبر 1958، وتم إسناد قيادة الأركان الشرقية إلى محمدي السعيد، وقيادة الأركان الغربية إلى هواري بومدين، بدا وكأن الحكومة المؤقتة استطاعت إخماد مصغرة الشرر الذي كاد أن يندلع حريقا مهولا لكن الأمر كان غير ذلك[2].

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص228.

[2] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص211-212-213.

إذا كان بالإمكان اعتبار تأسيس حكومة مؤقتة انتصارا سياسيا كبيرا حققته الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي فإن إلغاء قيادة العمليات العسكرية فجر أزمة جديدة على المستوى الداخلي من خلال ما عرف بردود الفعل الرافضة لإلغاء الهيئة العسكرية التي نشأت في أفريل 1958[1]. وقد استمر العمل بهذا التنظيم القائم على ثنائية الأركان أكثر من سنة قبل أن يستخلص وزير القوات المسلحة بالقاسم كريم النتيجة في تقريره إلى مجلس الثورة المنعقد بطرابلس ابتداء من منتصف ديسمبر 1959 مقترحا بدله قيادة جماعية (واحدة)على رأسها مسؤول أو هيئة حرب واسعة الصلاحيات. وقد تجسد المقترح في إنشاء هيئة أركان عامة لجيش. التحرير بقرار من مجلس الثورة الذي أنشأ في نفس الوقت اللجنة الوزارية للحرب لتتولى مهمة الإشراف على الهيئة الجديدة، وقد عين على رأس هيئة الأركان العقيد هواري بومدين باقتراح من بوصوف المدعوم من بن طوبال على حساب العقيد محمدي السعيد مرشح كريم الذي عين بالمناسبة وزير دولة في حكومة فرحات عباس الثانية. وقد تركت للعقيد بومدين حرية تعيين مساعديه فاختار الرواد على منجلي (الثانية)، ورابح (عز الدين) زراري (الرابعة)، وأحمد سليمان (قائد الخامسة) [2].

يمكن القول أن: ميلاد هيئة الأركان العامة كان نتيجة لاتفاق بتاريخ 15 جانفي 1960 تم بمقتضاه إلغاء قيادتي العمليات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية، وفيما يتعلق بعلاقة القاعدة الشرقية بهيئة الأركان العامة ظهر الانعكاس بصورة واضحة في أن تأسيس هيئة الأركان دفع إلى تقسيم الجبهة الشرقية إلى منطقتين: شمالية وجنوبية.

بينما ذهب محمد قنطاري إلى القول بأن:" إنشاء هيئة الأركان العامة جعل جبهة وجيش التحرير قوة سياسية وعسكرية بفعل تدعيم صفوف الجيش من قبل عناصر فرت من الجيش الفرنسي"[3].

---

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص211-212-213.

[2] محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص538.

[3] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص222.

الخاتمة

الخاتمة

على ضوء دراستنا لموضوع لجنة العمليات العسكرية وما قامت به في دعم الثورة التحريرية، توصلنا إلى جملة من النتائج تجلت فيما يلي:

* أن الكفاح المسلح أصبح هو السبيل الوحيد المنوط به خصوصا بعد محاصرة القوات الاستعمارية الفرنسية الكثير من المناطق خاصة منطقة الأوراس محاولة من خلالها قمع الثورة وخنقها في بداياتها حتى لا تشمل نطاق أوسع حتمت هذه الظروف وغيرها على الثوار القيام بهجوم شامل لفك الحصار على الثورة.

* لقد أعطت هجومات 20 أوت 1955 بقيادة زيغود يوسف برهانا على تصميم جيش التحرير الوطني، والتفاف الشعب حوله حيث منحت الثورة دفعة جديدة وزادتها قوة كما عبرت عن مدى مشروعيتها وشموليتها.

* تم عقد مؤتمر الصومام بعد عامين من الثورة هدف منه وضع إطار سياسي وإداري وعسكري للثورة، وزيادة دفعها واكتسابها قوة أمام المستجدات الداخلية والدولية رغم وجود بعض المعارضين من طرف الوفد الخارجي لقراراته.

* عينت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة من قرارات مؤتمر الصومام لجنة العمليات العسكرية في شرق وغرب البلاد لتسهيل عمليات التموين والتسليح الذي تحتاج إليه الثورة التحريرية والجيش.

* عرف جيش التحرير الوطني على الحدود تطورات متتالية فرضتها طبيعة النزاع المسلح مع العدو، وكذلك شمولية الثورة التي ساهمت في تشكيل المجموعات والوحدات المتفرقة التي أخذت شكلها النظامي بعد مؤتمر الصومام أوت 1956 ضمن كتائب تابعة للولايات بمصالح خاصة للاتصال وتنسيق العمليات العسكرية.

* من بين المؤسسات التي انبثقت من الثورة التحريرية كانت تقوم على مبدأين: مبدأ القيادة الجماعية/ ومبدأ تساوي الجميع، وتكونت هذه المؤسسات من جبهة التحرير الوطني،

والمؤتمر الوطني، المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ.

*عرفت سوق أهراس تهميش من طرف بعض القادة خاصة في مؤتمر الصومام وكذلك تنازع الولايتين الأولى والثانية عليها مما دفعها إلى الضغط على لجنة التنسيق والتنفيذ من قبل أو عمران إلى تكوين القاعدة الشرقية في ديسمبر 1956 بقيادة بوقلاز عمارة.

*أما القاعدة الغربية كان مؤسسها العربي بن مهيدي وخلفه بوصوف، مهمتها تموين بالسلاح للولايات الرابعة والخامسة والسادسة، كانت العمليات العسكرية فيها ضعيفة بالنسبة للقاعدة الشرقية حتى أفريل 1958 ثم فرض بوصوف وبن طوبال على كريم بلقاسم أن يكون هواري بومدين قائد القاعدة الغربية.

* الاستراتيجية الفرنسية المضادة التي تمثلت في إنشاء خطي شال وموريس بهدف تطويق وخنق الثورة بأسلاك كهربائية شائكة، وحاول الثوار بكافة الوسائل والأساليب اختراق هذه الأسلاك ولم تمنعهم من مواصلة كفاحهم المسلح.

*ونتيجة للانعكاسات الخطيرة خاصة عند خروج لجنة التنسيق والتنفيذ واستقراراها بالخارج بسبب الصعوبات التي وجهتها، وكذا الأزمات التي مرت بها الثورة في الولايات، فضلا عن السياسة التطويقية الفرنسية.

*خاض جيش التحرير الوطني عدة معارك على طول الشريط الحدودي الشرقي والغربي بداياتها بالقاعدة الشرقية التي أعنف وأشهر المعارك كمعركة جبل الواسطة التي وقائعها في 11 جانفي 1958، وكذلك معركة بوعباد، ومعركة سوق أهراس.

*في هذه الظروف عكفت لجنة التنسيق والتنفيذ في إحدى الاجتماعات على إقرار بإنشاء لجنة العمليات العسكرية الكوم الشرقية والغربية لتحقيق هدف مزدوج والذي يتمثل في إدخال السلاح

والذخيرة للولايات للتخفيف الضغط عليها وتنسيق الاتصال بين الداخل والخارج، وإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود.

* وبالانطلاق العمل تمكنت القيادة في الحدود الغربية من فرض انضباط صارم على الجنود، وإرساء نظام عسكري محكم في الوقت الذي فشلت فيه القيادة الشرقية في أداءها لمهامها عجلت بحل لجنة العمليات العسكرية يوم 9 سبتمبر 1958 وهكذا فإنها لم تعمر طويلا، فبعد ستة أشهر فقط من الإعلان عن إنشاءها تم الإعلان عن حلها.

* بدأت الحكومة المؤقتة بالعمل رسميا في أكتوبر 1958 وقامت بإنشاء هيئة أركان الشرق وهيئة أركان الغرب، قد اختلفت مع القيادة الشرقية والغربية في الاسم وتاريخ الإنشاء فقط لكن المهام بقيت هي نفسها.

الملاحق

الملحق(1): زيغود يوسف قائد الهجومات 20أوت 1955، المنطقة(2) شمال قسنطيني [1].

[1] عمار ملاح، المصدر السابق، ص119.

الملحق(2): نقاط الهجوم [1].

الملحق(3): حملات الاعتقال الواسعة إثر هجومات شمال القسنطيني [2].

[1] موسى التواتي، المصدر السابق، ص 30.

[2] المتحف الوطني للمجاهد، من يوميات الثورة الجزائرية1954-1962، وزارة المجاهدين، 1999، ص28.

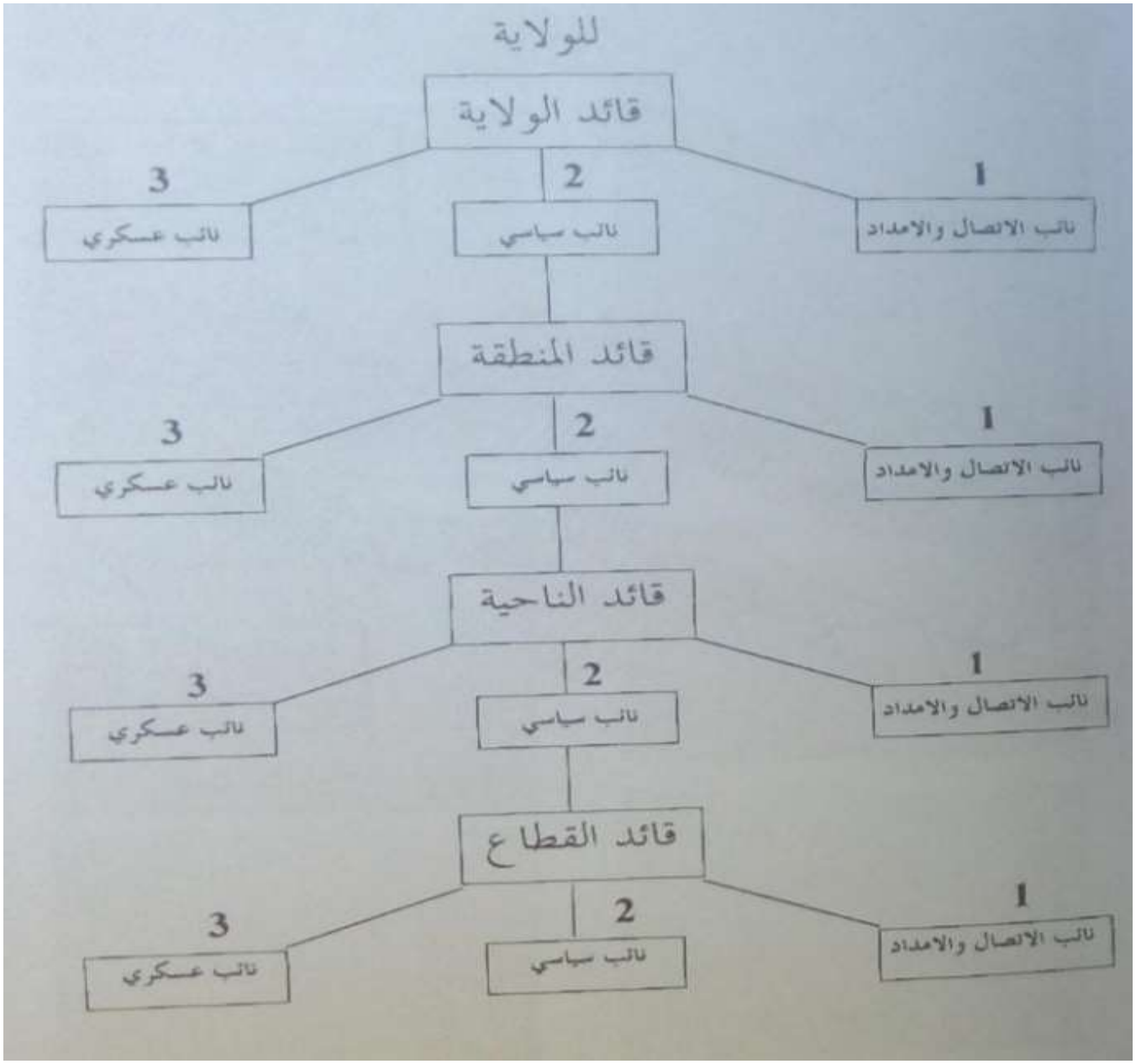

الملحق(4): لرسم تنظيمي لقيادة السياسية والعسكرية للولاية [1].

(1) بوبكر حفظ الله، نشأة تطور الجيش التحرير الوطني1954-1958، المرجع السابق، ص259.

الملحق(5): القادة المشاركون في المؤتمر الصومام

الواقفون من اليسارعلى اليمين: يوسف زيروت،عمر أوعمران، بلقاسم كريم، مزهودي، رمضان عبان، بن طوبال، الرائد قاسي.

الجالسون من اليسارإلى اليمين: بن عودة، روابحي، عميروش[1].

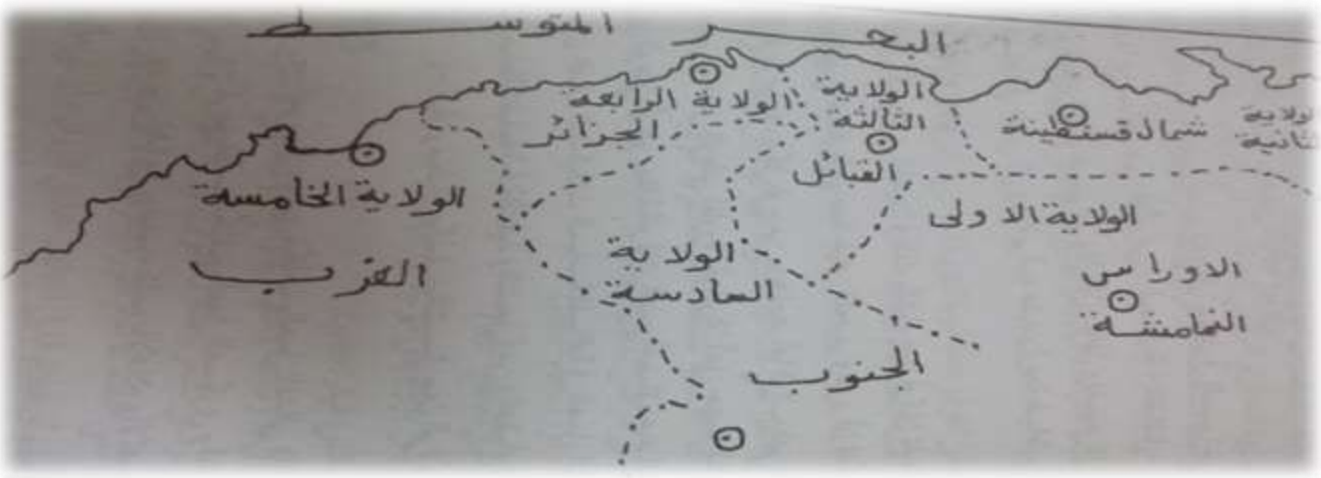

الملحق(6): تقسيم الإداري للجزائر بعد مؤتمر الصومام[2].

(1) عثمان مسعود، رجع الصدى (لأبرز الشخصيات الوطنية)، دار الهدى، 2017، ص21.

(2) صالح فركوس، المرجع السابق، ص271.

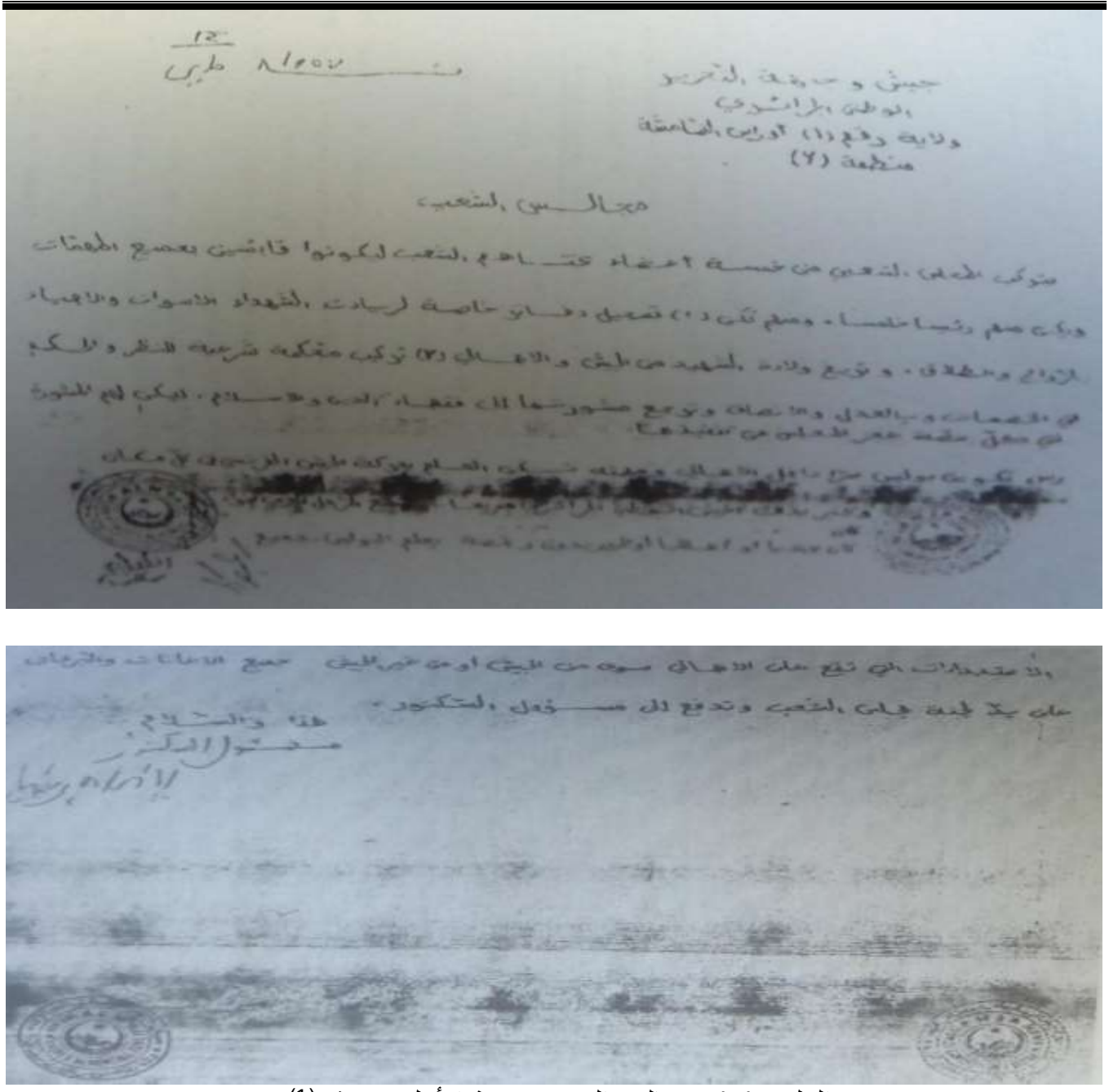

الملحق(7): مجالس الشعب ولاية الأولى نموذج[1].

[1] بوبكر حفظ الله، نشأة و تطور الجيش التحرير الوطني1954-1958، المرجع السابق، ص240_241.

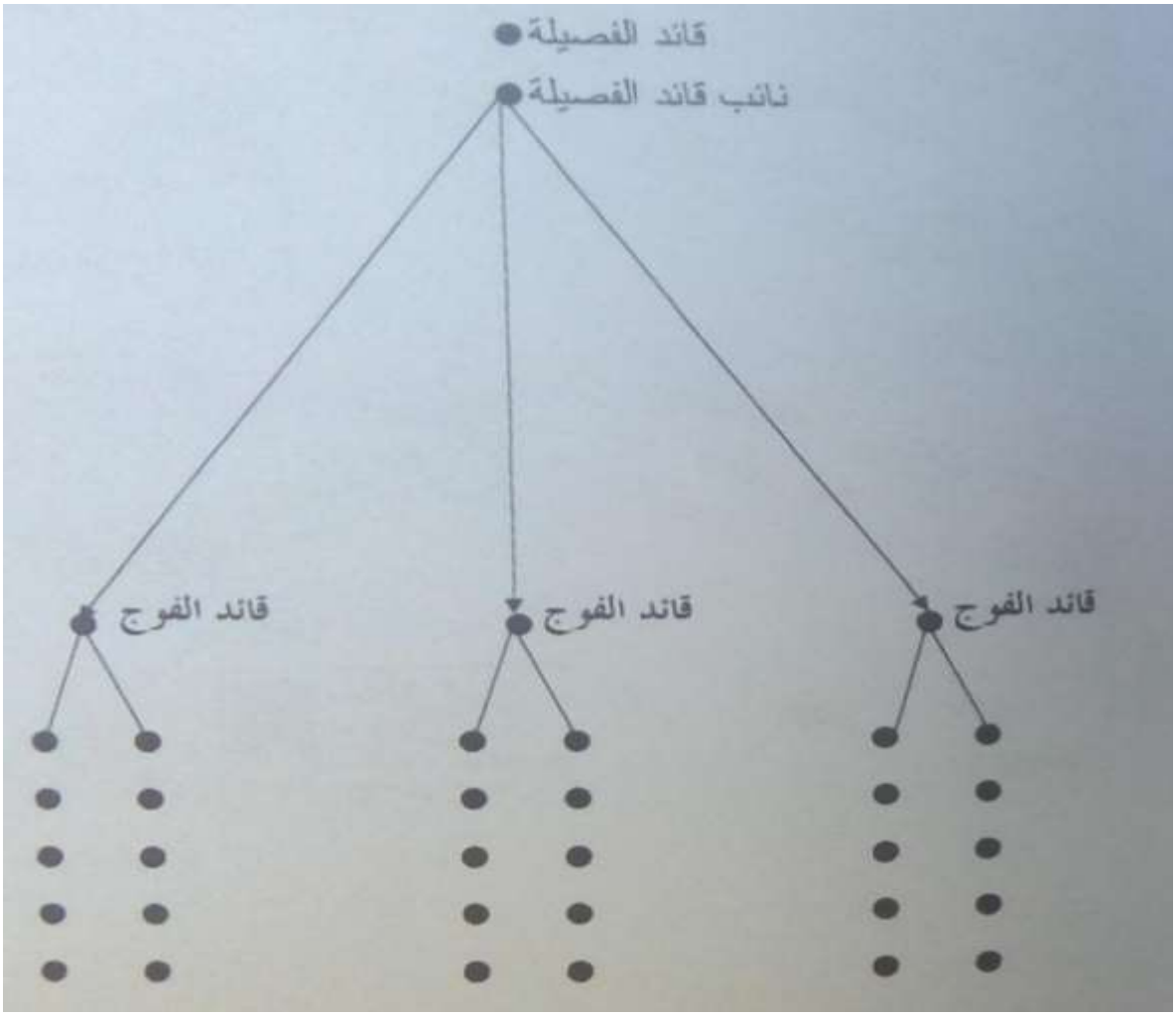

الملحق(8): رسم بياني للهيكل العضوي نموذج ثلاثي لفصيلة الجيش التحرير [1].

[1] بوبكر حفظ الله، نشأة تطور الجيش التحرير الوطني1954-1958، المرجع السابق، ص257.

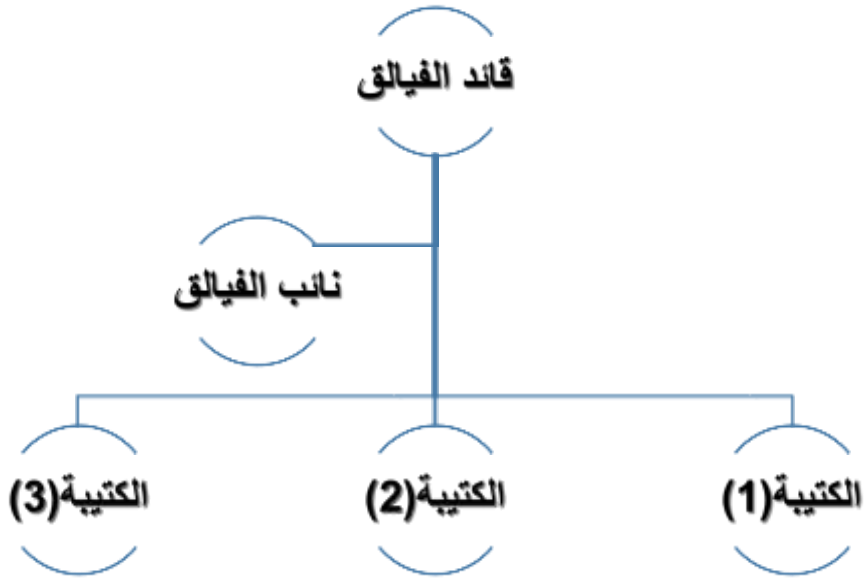

الملحق(9): لوحة بيانية لتنظيم الجيش العسكري لوحدات الجيش التحرير "الفيلق".

يتكون الفيالق من(3) كتائب عدده يتراوح ما بين 330_360شخص

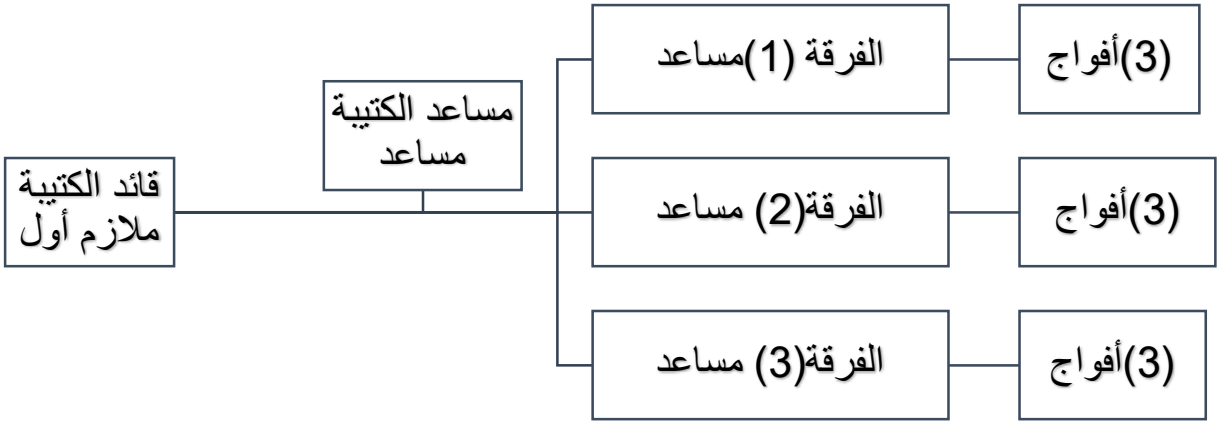

الكتيبة تتكون من 110_120 شخص، الفرق من 35 شخص، الفوج من 11شخص[1].

[1] عمار ملاح، المصدر السابق، ص 419.

الملحق(10): محضر اجتماع 15ديسمبر1956، للقادة المحليين المعارضين لمؤتمر الصومام -تونس- [1].

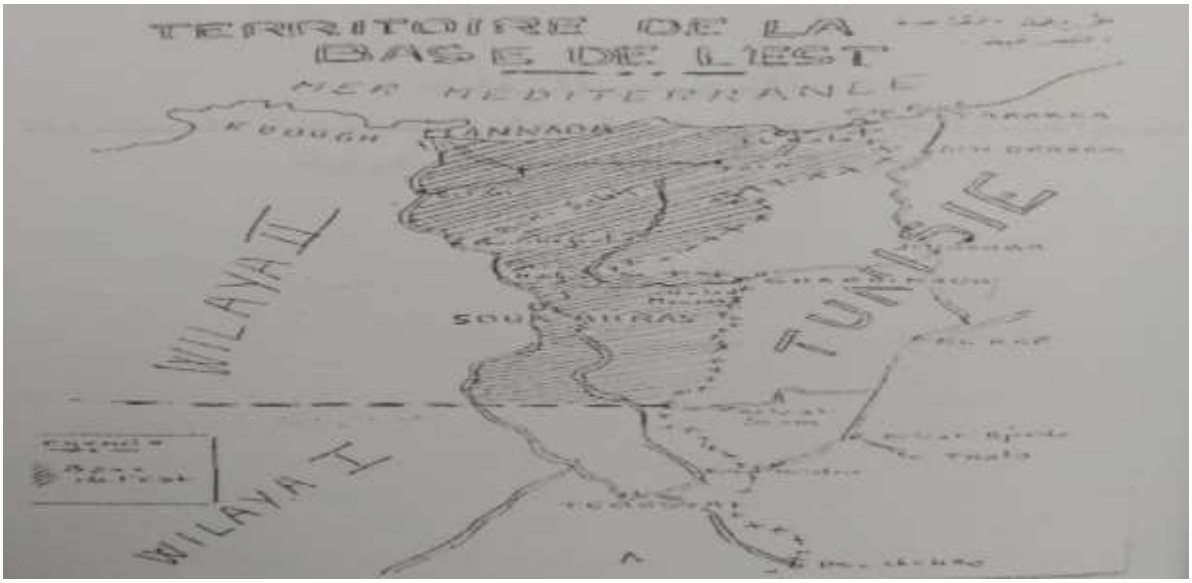

الملحق(11): خريطة القاعدة الشرقية [2].

[1] عثمان مسعود، المرجع السابق، ص47.

[2] ابراهيم العسكري، المصدر السابق، ص51.

الملحق(12): حدود القاعدة الشرقية مع الولاية الثانية.

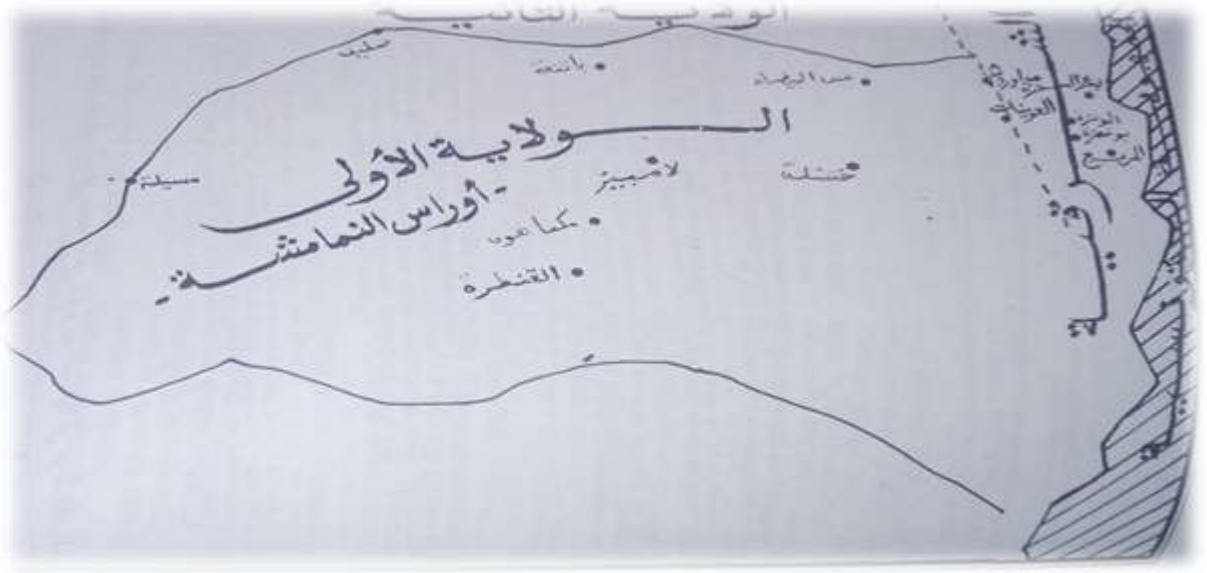

حدود القاعدة الشرقية مع الولاية الأولى [1].

[1] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص240_241.

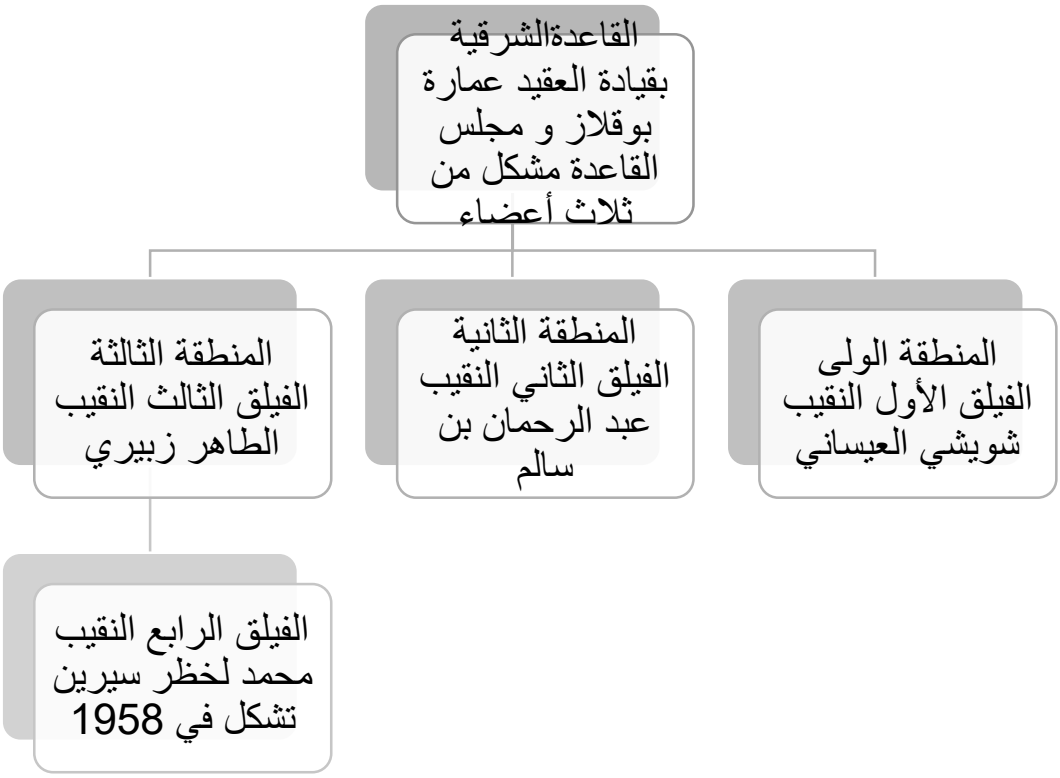

الملحق(13): هيكلة القاعدة الشرقية[1].

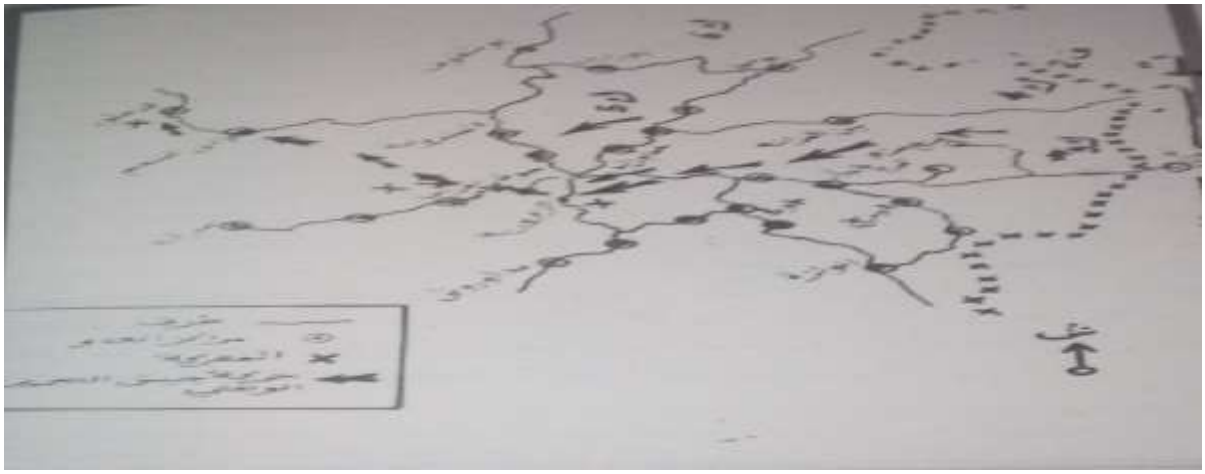

الملحق(14): وقائع معركة سوق أهراس الكبرى سنة 1958[2].

[1] الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص181.

[2] الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 148.

الملحق(15): صورة تذكارية بعد مؤتمر الصومام مباشرة بالولاية الرابعة: من اليسار إلى اليمين:

1) العقيد سي الشريف (على ملاح)، قائد الولاية السادسة.

2) العقيد سي أحمد (أحمد بوقرة)، قائد الولاية الرابعة خلف الصادق دهليس.

3) العقيد سي صالح (محمد زعموم)، قائد الولاية الرابعة بالنيابة، خلف سي أحمد بوقرة.

4) العقيد سي رزقي (عمرو أو عمران)، قائد الولاية الرابعة أثناء مؤتمر الصومام.

5) العقيد سي الصادق (سليمان دهيليس)، قائد الولاية الرابعة، خلف أو عمران.

6) الرائد سي الطيب (عمر أوصديق)، عضو قيادة الولاية الرابعة[1].

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص260.

	الصناديق	العدد	المجموع	ملاحظات مع الإرسال
بنادق «مقيلد» بالحراب	400	5	2000	ذخائرها ترسل فيما بعد
بنادق مختلفة الأنواع	38	5	190	
مترايات 9 ملیمتر	50	5	250	في كل صندوق 15 شاحنة
بنادق مترايات «ابران 303»		1	50	في كل صندوق قطع غيار وأدوات تنظيف
حاملات المترايات «ابران»	50	1	50	
شاحنات المترايات «ابران»	100	12	1200	
بنادق هاون 2	48	2 ـ 17 + 31	65	
بنادق هاون 3	24	1	24	في كل صندوق ما يلزمه من أدواته
رافعات مترايات هاون 3	24	1	24	
مسدسات مختلفة الأنواع	29	1	29	في كل صندوق ما يلزمه من قطع غيار وتنظيف
«فيكاكرز» 303	6	1	6	
رافعات لها	6	1	6	
بنادق 92 ـ 7	4	5	20	في كل صندوق ما يلزمه؟
حبال «ايكوبيون»	2	750	1500	
بيرات ايلاستيك	2	750	1500	
شاحنات «لويس»	4	32	128	
قطع غيار وأدوات تنظيف	1	2	2	
بنادق «لافيت» 92 ـ 7	17	2	34	
شرائط قماش للتنظيف	1	300 متر	300 متر	
	2	4 قالون	8 قالون	
مترايات «فام» 92 ـ 7	12	2	24	في كل صندوق 15 شاحنات

الملحق(16): الأسلحة التي حملتها السفينة "آتوس" [1].

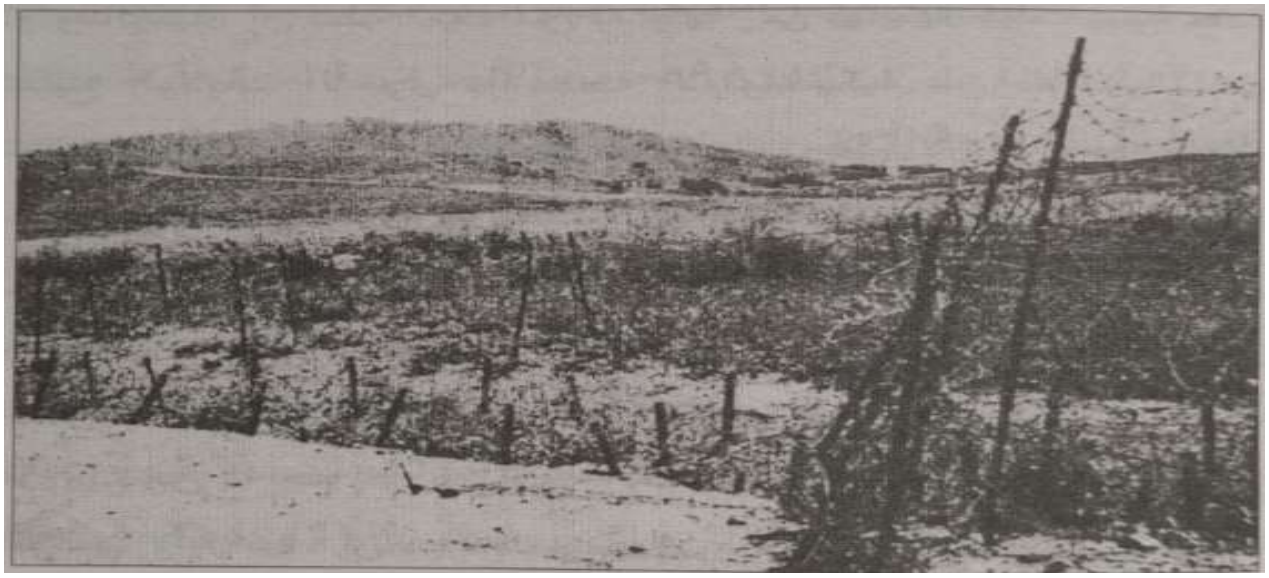

الملحق(17): بقايا من خط موريس المكهرب، والملغم، والمزود بالآلات الإلكترونية، ولإشارات الضوئية المنبهة [2].

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث مع ركب الثورة التحريرية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص322.

[2] إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص135.

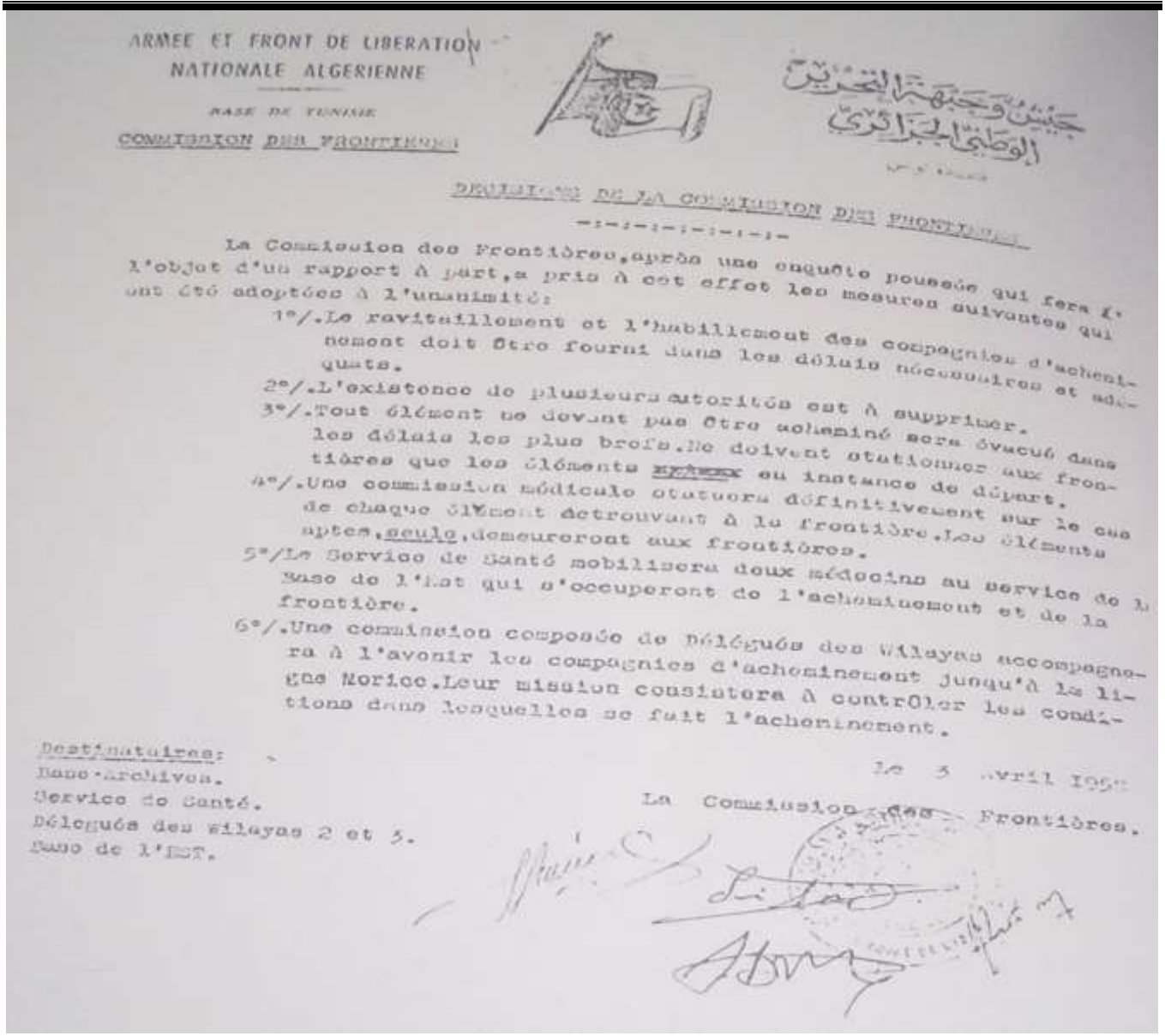

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

BASE DE TUNISIE

COMMISSION DES FRONTIERES

جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

DECISIONS DE LA COMMISSION DES FRONTIERES

-:-:-:-:-:-:-:-

La Commission des Frontières,après une enquête poussée qui fera l'objet d'un rapport à part,a pris à cet effet les mesures suivantes qui ont été adoptées à l'unanimité:

1°/.Le ravitaillement et l'habillement des compagnies d'acheminement doit être fourni dans les délais nécessaires et adéquats.

2°/.L'existence de plusieurs autorités est à supprimer.

3°/.Tout élément ne devant pas être acheminé sera évacué dans les délais les plus brefs.Ne doivent stationner aux frontières que les éléments ~~actifs~~ en instance de départ.

4°/.Une commission médicale statuera définitivement sur le cas de chaque élément retrouvant à la frontière.Les éléments aptes,seuls,demeureront aux frontières.

5°/.Le Service de Santé mobilisera deux médecins au service de la Base de l'Est qui s'occuperont de l'acheminement et de la frontière.

6°/.Une commission composée de délégués des Wilayas accompagnera à l'avenir les compagnies d'acheminement jusqu'à la limite Morice.Leur mission consistera à contrôler les conditions dans lesquelles se fait l'acheminement.

Destinataires:
Base-Archives.
Service de Santé.
Délégués des Wilayas 2 et 3.
Base de l'EST.

Le 3 Avril 1958

La Commission des Frontières.

الملحق(18): قرارات تنظيمية للجنة الحدود بتاريخ 1958/04/03 [1].

[1] محمد زروال، المصدر السابق، ص 257.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر بالغة العربية:

1) بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة: العفيف الأخضر، دار الأداب، بيروت، [د س].
2) بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح الحياة 1929-1979، جزء01، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، [د س].
3) بن خدة يوسف، شهادات ومواقف، دار النعمان، الجزائر، 2004.
4) بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بحوش، تقديم: سعد الدين الشاذلي، الطبعة 02، دار الأمة، الجزائر،2000.
5) تواتي موسى وعواد رابح، هجوم 20 أوت 1955م، دار البعث، الجزائر، [د س].
6) دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، وزارة المجاهدين، دحلب، 2007.
7) ذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة 02، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
8) زبيري الطاهر، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخية 1929-1962، وزارة المجاهدين، [د س].
9) الزبيري محمد العربي، قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، عاصمة الثقافة العربية، 2007.
10) زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، وزارة المجاهدين، [د س].
11) سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2013.
12) الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة حافظ الجمالي، دار المصرية، القاهرة، 2003.

13) صديقي محمد، طرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، ترجمة: خطيب أحمد، دار الشهاب، الجزائر، [د س].

14) عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

15) العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، عن لسان العسكري عمارة(بوقلاز)، دار البعث، 1992.

16) غيلسبي جوان، الجزائر الثائرة، تعريب: حماد، دار الطبعة، بيروت، 1961.

17) قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، جزء01، دار عثمانية، 2013.

18) كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة لنشر، الجزائر، [د س].

19) لمقامي محمد، رجال الخفاء مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، ترجمة: علي ربيب، وزارة المجاهدين، 2005.

20) المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات، الجزء 03، مع ركب الثورة التحريرية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

21) مراردة مصطفى، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، تحرير: مسعود فلوس، طبعة 02، جامعة باتنة، 2014.

22) ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

23) نزار خالد، روايات ومعارك حرب التحرير الوطنية 1958-1962، تقديم: سليمان الشيخ، ترجمة: مهني حمدوش، منشورات الشهاب، الجزائر، 2002.

24) هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني لدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، [د س].

قائمة المصادر بالغة الأجنبية:

1) Abbas farhat, autopsie d'une guerre l'aurore, présentation d'Abderrahmane rebahi, Alger, 2011.
2) bedjaoui Mohammed, la révolution algeriemmeet et droit, traduit par Ali al kuch, ministère de la culture et de l'Orientation nationale, damas, 1965.
3) harbi Mohammed, les archives de la révolution algérienne, l'édition jeune Afrique, paris, 1981.
4) Saïd sadi, Amirovhe une vie deux morts un testament une histoire algérienne, le harmattan, paris, 2010.

قائمة المراجع:

1) أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
2) بوحوش عمار، تاريخ السياسي للجزائر من البداية لنهاية 1962، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997.
3) بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
4) بومالي أحسن، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات الوطني للمجاهد، الجزائر، [د س].
5) تابليت عمر، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الألمعية، الجزائر، 2011.
6) تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز المآل، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، [د س].

7) جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2015.
8) جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، 2014.
9) جيار الهاشمي، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه ومره، ترجمة: حضرية يوسفي، anep، [د م]، [د س].
10) حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان الثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
11) حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
12) سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة التسليح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، [د س].
13) عجرود محمد، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.
14) علية عثمان الطاهر، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، وزارة المجاهدين، الجزائر، [د س].
15) فارال دومنيك، معركة جبال النمامشة 1954-1962 مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، ترجمة: مسعود الحاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2005.
16) فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م-1962م، دار العلوم، الجزائر، 2002.
17) المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد زيغود يوسف، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001.
18) المتحف الوطني للمجاهد، من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، وزارة المجاهدين، 1999.
19) مسعود عثمان، رجع الصدى لأبرز الشخصيات الوطنية، دار الهدى، [د م]، 2017.
20) معمري خالفة، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، طبعة02، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

21) مقران نجادي محمد، شهادات ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، ترجمة: محمد المعراجي، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
22) مناصريه يوسف، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، 2007.

المعاجم والقواميس:

1) شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007.

المجالات:

1) أوسليم عبد الوهاب، الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي بجبهة التحرير الوطني سبتمبر 1956، مجلة مغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد01، سيدي بلعباس، [د س].
2) بوعريوة عبد المالك، محطات التسليح في الثورة الجزائرية 1954-1958، مجلة دورية دولية محكمة، عدد09، الجزائر، [د س].
3) تيزي ميلود، خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، مجلة مغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد01، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، [د س].
4) درويش الشافعي، 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.
5) ذكار أحمد، تطور جيش التحرير الوطني 1954-1962، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
6) سعيدوني بشير، مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 06، الجزائر، 2018.

7) سليم سايح، القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية (1956-1958) النشأة والتفكيك، مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص114.

8) سيد علي أحمد مسعود، دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة الجزائرية 1958-1960، مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

9) لعبيدي خريس، علاقة هجومات 20 أوت 1955 بالتنظيم في الولاية الثانية التاريخية التنظيم الصحي نموذجا، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 04، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، [د س].

10) مقلاتي عبد الله، الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات 1956-1957، مجلة التاريخية الجزائرية، العدد 01، جامعة بوضياف، المسيلة، 2017.

11) يعيش محمد، مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة بوضياف، المسيلة، [د س].

الملتقيات:

1) أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور الجيش التحرير الوطني، المنعقد بالفندق الأوراسي 2.3.4 جويلية 2005، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

2) تلي رفيق، السياسة الفرنسية العسكرية في مواجهة دعم الثورة الجزائرية بالسلاح على الواجهة الغربية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح، الجزء الأول، 15 فيفري 2015.

3) حروز عبد الغني، السياسة الفرنسية في الحد من التسليح واستراتيجية الثورة في مواجهتها (خطي موريس وشال نموذجا)، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة وإشكالية التسليح بين طموح والواقع، الجزء الأول، جامعة بوضياف بالمسلية، 15 فيفري 2018.

4) خالد الطاهر، استراتيجية تسليح جيش التحرير الوطني إبان الثورة الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة وإشكالية التسليح بين طموح والواقع، الجزء الأول، 15 فيفري 2018.
5) مرجي عبد الحليم، دور القاعدة الشرقية في تسليح الولايات الداخلية إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة وإشكالية التسليح بين طموح والواقع، الجزء الأول، جامعة البويرة، 15 فيفري 2018.
6) يعيش محمد، الأسلاك الشائكة وتأثيرها على عملية التسليح إبان الثورة التحريرية، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة وإشكالية التسليح بين طموح والواقع، الجزء الأول، جامعة بوضياف بالمسيلة، 15 فيفري 2018.

الرسائل الجامعية:

1) بن غليمة سهام، الحرب النفسية في الثورة الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي وردود الفعل الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2016-2017.
2) بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3) تيرس سعاد، التحولات الكبرى في الريف إبان الثورة التحريرية 1954-1962 سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، أطروحة الدكتوراه، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2014-2015.
4) مناصريه يوسف، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.

فهرس الموضوعات

مقدمة *أ*

هجومات 20 أوت 1955 اسبابها ونتائجها ***5***

الفصل الأول مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ***11***

المبحث الأول: الدعوة انعقاد المؤتمر الصومام 12

المبحث الثاني: أرضية مؤتمر الصومام والقرارات المترتبة عنه 24

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر الصومام وموقف القادة من قرارته 38

الفصل الثاني التنظيم العسكري في الشرق والغرب بعد مؤتمر الصومام 1956-1958 ***47***

المبحث الأول: إنشاء القاعدة الشرقية 48

المبحث الثاني: إنشاء القاعدة الغربية 62

المبحث الثالث: استراتيجية فرنسية لمنع تسليح لجبهة التحرير الوطني 73

الفصل الثالث تنسيق العمل والتنظيم بين قاعدتين الشرقية والغربية ***86***

المبحث الأول: إنشاء لجنة العمليات العسكرية COM 87

المبحث الثاني: نشاط لجنة العمليات العسكرية في الداخل 99

المبحث الثالث: حل لجنة العمليات العسكرية الكوم 111

الخاتمة ***122***

الملاحق ***125***

قائمة المصادر والمراجع ***140***

الملخص: عرفت الثورة عدة تحولات انطلاقا من هجومات 20 أوت 1955، إلى مؤتمر الصومام 20أوت 1956 بإعادة تنظيم وهيكلة السياسية والعسكرية شاملة لجيش التحرير وقواعده الخليفة، كذلك تسهيل عملية جلب الأسلحة والذخائر وعبور مجاهدين عبر القاعدتين الشرقية والغربية، مما دافع بالسلطات الاستعمارية الفرنسية الاعتماد على استراتيجية مضادة هدفها حصار الثورة وخنقها، بمد حواجز مكهربة (خطي شال وموريس) على طول الحدود الجزائرية كذلك القرصنة البحرية. حيث تزامن ذلك مع إنشاء لجنة العمليات العسكرية أو ما يسمى بلجنة الكوم COM في أفريل 1958 أعيد من خلالها تفعيل وتأطير نشاط جيش التحرير بالداخل وعلى الحدود الشرقية والغربية. لكن وللأسف لم تدم طويلا وسرعان ما تم حلها في سبتمبر من نفس السنة، وهذا راجع إلى الخلافات التي كانت سائدة بين قادتها حول الزعامة.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر الصومام، قاعدة الشرقية والغربية، الاستراتيجية المضادة، لجنة الكوم.

Summary: The révolution witnessed several transformations, storting frome the attacks of 20 august1955, to the somma conférence of 20august 1956, with a compréhensive political and military réorganisation and restructuring of the libération army. And its rear bases, facilitating the process of bringing weapons and ammunition and the transit of the moudjahidin through the eastern and western bases, This prompted the colonial authorities to adopt a counter-strategy aimed at besieging, and suffocating the révolution, by extending electrified barrières (chall and morris lines) along the algérien border.as well as sea piracy. this coincided with the establishment of the COM military Opération committee, in april1958, through which the activity of the libération army were reactivated and fromed inside and on the borders. Unfortunately, this committee did not last long and was quickly dissolved in september of the same year, because of the differences that prevailed among its leaders over the leadership

Key words: soummam conference. Eastern and western base. Counter strategy. CommitteeCOM .